

من النسويّة إلى ما بعد النسويّة: تصورات النسويّات الأكاديميّات
لقضايا تعليم المرأة وتمكينها في الجامعات العربيّة دراسة عبر ثقافيّة

إعداد

د/ ناصر شعبان علي طلبة

مدرس أصول التربية

كلية التربية - جامعة الفيوم

د/ ثناء هاشم محمد محمد

أستاذ أصول التربية المساعد

كلية التربية - جامعة الفيوم

من النسوية إلى ما بعد النسوية: تصورات النسويات الأكاديميات لقضايا تعليم المرأة وتمكينها في الجامعات العربية دراسة عبر ثقافية

د/ ثناء هاشم محمد محمد ود/ ناصر شعبان علي طلبه*

المخلص:

هدف البحث الحالي تعرف انعكاسات الأفكار النسوية المعاصرة على قضايا تعليم المرأة، وتمكينها في مؤسسات التعليم العالي بالمجتمعات العربية من خلال تحليل تصورات النسويات الأكاديميات بالجامعات العربية، استخدم البحث الحالي المنهج النقدي عبر استخدام المقابلة كأداة لجمع البيانات، كما تبني البحث المنظور النسوي الماركسي كعدسة تنظيرية؛ لتفسير واقع التمكين الأكاديمي للمرأة بمؤسسات التعليم العالي بالدول العربية، تكونت عينة الدراسة من ثماني نسويات أكاديميات من ست دول ممثلة لكافة النطاقات الجغرافية، والاجتماعية، والثقافية بالوطن العربي، وهم (مصر-السعودية-المغرب-الإمارات العربية المتحدة-الكويت-عمان). وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: عدم تغلغل الأفكار النسوية في الثقافة والبنية الاجتماعية بالجامعات بصورة واضحة، إضافة إلى ضعف التمكين الأكاديمي للنساء في الجامعات في العديد من الدول العربية، كذلك تتميز الجامعات بهيمنة ذكورية ومساواة شكلية بين الجنسين في الفرص التعليمية؛ مما يعكس سلبيًا على التمكين الأكاديمي للإناث، كذلك تدني الاهتمام بدراسات النوع الاجتماعي من حيث المحتوى، والموارد المالية والقائمين عليها، وأخيرًا انخفاض معدل تولي النساء لمناصب مهمة وقيادية في الهيكل الإداري أو البحثي في الجامعات العربية.

الكلمات الدالة: (الحركة النسوية- التمكين الأكاديمي- تعليم المرأة- النسوية الأكاديمية).

* د/ ثناء هاشم محمد محمد: أستاذ أصول التربية المساعد- كلية التربية - جامعة الفيوم.

د/ ناصر شعبان علي طلبه: مدرس أصول التربية- كلية التربية - جامعة الفيوم.

From Feminism to Post- Feminism: Feminist Academics Perceptions of Female's Education and Empowerment in Arab Universities. A Cross-Cultural Study

Abstract:

The study aims at identifying the reflections of feminist viewpoints on women education and empowerment in higher education institutions at the Arab societies through the analysis of the perceptions of feminist academics. The study used the critical approach utilizing open interviews as data collection method. It adopts Marxist feminist perspective as theoretical framework to explain the status of academic empowerment of women in higher education institutions in the Arab World. The study sample included eight feminist academics from six Arab countries (Egypt-KSA- Morocco- UAE- Kuwait- Oman) to represent variant geographical, social and cultural differences of the Arab World. The study concluded the following: the feminist ideas are not well-established in the cultural and social structure of Arab universities. Furthermore, low level of women academic empowerment at many Arab universities is well documented. Universities are characterized by a clear masculinity control and superficial equality between male and female in educational opportunities, negatively affecting academic empowerment. There are lack of interest in gender studies and low rate of recruiting women in universities and on leading positions in Arab universities.

Key words: (Feminism - academic empowerment- Women Education- Feminist Academics)

مقدمة:

لم تُعد مقولة قاسم أمين بأنَّ "المرأة نصف المجتمع" مجرد شعار فئويّ مشبع بالأيدولوجيا، بل أصبحت حقيقة ينادى بها الجميع وواقع يفرض نفسه عبر الزمن، فمكانة المرأة اليوم تُعد معياراً مهماً يُوضح درجة تحضر المجتمع الإنساني، وقياس حركة تفاعله مع معطيات العصر الحديث بكل ما يحمله من قيم ومبادئ، ولقد بدأت النقاشات المجتمعية والأكاديمية منذ ثمانينيات القرن الماضي عن أدوار المرأة، وضرورة تمكينها، ولكنها تزايدت بكثافة في الآونة الأخيرة، وأخذت أبعاداً متعددة في المجتمعات المعاصرة؛ ممّا دفع العديد من الهيئات والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة لعقد سلسلة من المؤتمرات^(١) للمناداة بضرورة رفع الوعي، وحثية إشراك المرأة في التنمية؛ لأنها تشكل نصف المجتمع، وتعطيل هذه القوة يعني اختزال نصف موارد المجتمع وتجميدها. كما أن مشاركة المرأة وتمكينها يُعد أحد المؤشرات المهمة في ترتيب الدول في أدلة التنمية البشرية، ومن أبرز الديناميات والاستراتيجيات لتنمية المجتمع وزيادة فعاليته (بن النوى، ٢٠١٩).

وتمكين المرأة يُعد بذلك أكثر المفاهيم استخداماً في سياسات وبرامج المؤسسات الإنمائية والمجتمعية، من خلال توسيع نطاق الخيارات والبدائل أمام النساء؛ ليصبحن أكثر مشاركة وإسهاماً في مجتمعاتهنّ؛ فالتمكن هو العملية التي تجعل المرأة فرداً حرّاً وواعياً عبر تعضيد نقاط القوة في حياتها العملية، وإكسابها الثقة بالنفس، والقدرة على مجابهة التمييز ضدها (Paolo, 2012, P. 32)، ويهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، التي بدورها تقود إلى المساواة بين المرأة والرجل، من خلال دعم استقلالية المرأة في اختياراتها وقراراتها (المؤمن، ٢٠٢٢، ص ٥٠٧)، والتمكين بذلك مفهوم مركزي ومركب ويُعد مطلباً رئيسياً نادى به الحركات النسوية على اختلاف صورها منذ انطلاقتها في القرن الثامن عشر وحتى وقتنا الراهن، فالموجات النسوية

^١ - مؤتمر الأمم المتحدة الأول بعنوان المساواة والتنمية والسلام والذي عقد بالمكسيك عام ١٩٧٥ لإزالة الفوارق بين الرجل والمرأة، والمؤتمر الثاني للمرأة والذي عقد في كوبنهاجن عام ١٩٨٠، ثم المؤتمر الثالث في نيروبي عام ١٩٨٥ بعنوان الاستراتيجية التطلعية في قضية المرأة، والمؤتمر الرابع الذي عقد في بكين عام ١٩٩٥ وهدف إلى إعلان منهج يهدف لتحقيق أكبر قدر من المساواة والفرص للنساء؛ حيث إنّ هذا الإعلان يمثل تنويجاً للجهود المبكرة للاعتراف بحقوق المرأة كحقوق إنسانية بين الحكومات والمؤسسات المدافعة عن حقوق المرأة. وبهذا يُعد هذه الإعلان الأكثر تكاملاً وشمولاً حول ما ينبغي القيام به لتمكين المرأة لتحقيق حقوقها والمساواة مع الرجل.

من النسوية إلى ما بعد النسوية: تصورات النسويات الأكاديميات
لقضايا تعليم المرأة وتمكينها في الجامعات العربية "دراسة عبر ثقافية"

خاصة النسوية الراديكالية، ونسوية ما بعد الحداثة أعطت زخمًا كبيرًا لتمكين المرأة عبر تذليل الصعاب، وتسليحها بالأدوات المعرفية؛ من أجل الوقوف على قدم المساواة مع الرجل. ويلعب التعليم دورًا بالغ الأهمية في تمكين المرأة على كافة المستويات، والذي أصبح المطالبة به من منظور حقوقي وليس من منظور دعائي إعلامي، وما يؤكد ذلك أن من مقاصد وغايات الهدف الخامس لخطة التنمية المُستدامة التي أطلقتها الأمم المتحدة ٢٠١٥-٢٠٣٠ " القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم، وضمان فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، ومنها النساء؛ وذلك لأنَّ التعليم أداة فعالة في تحقيق التحوُّلات الإيجابية والتي تتمثل في حصولهنَّ على فرص العمل في القطاعين؛ العام والخاص، بجانب تلبية احتياجاتهنَّ الأسرية، كما يُعجل من انتقال بلادهنَّ إلى معدلات نمو سكاني مستقرة (الجويدي، ٢٠٢٠، ص ١٦). فالمعرفة المكتسبة من خلال التعليم تساعد على رفع وعي المرأة بوضعها المضطهد، ويشجعها على مواجهة القمع، وتحريرها من التبعية، ويزيد من فرصتها في التمتع بحياة كريمة (Ibrahim & Asad, 2020, p.27).

وللتعليم العالي على وجه الخصوص أهمية ودور متنامٍ في تمكين المرأة على كافة المستويات، فقد تزايدت فرص الالتحاق بالتعليم العالي المتاحة للمرأة وتوسعت بشكل لافت للنظر؛ فعلى الصعيد العالمي تضاعف معدل التحاق الإناث بالتعليم العالي ثلاث مرات في الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠١٩، وارتفع مؤشر التكافؤ بين الجنسين، بل لوحظ وجود تفاوت لصالح الإناث على حساب الذكور في مناطق كثيرة باستثناء وسط وجنوب آسيا، وإفريقيا، وأجزاء من الشرق الأوسط، فما زال التفاوت قائمًا على حساب المرأة؛ حيث وصلت نسبة الالتحاق ٧٣ فتاةً لكل ١٠٠ فتى في عام ٢٠١٩م (اليونسكو، ٢٠٢٠).

وتشهد المنطقة العربية الممتدة من المحيط إلى الخليج زيادة سريعة في مشاركة المرأة والتحاقها بالتعليم العالي تقارب المتوسط العالمي (٣٧%) في السنوات الأخيرة في بعض الدول النفطية؛ وذلك بفضل الإصلاحات المجتمعية والتعليمية الجارية؛ ومع ذلك تختلف هذه المعدلات ارتفاعًا وانخفاضًا عن المتوسط العالمي (٣٩%) من بلد إلى آخر تبعًا لنمط التنمية، والسياسات التعليمية المنفذة، وبنية الثقافة المجتمعية وقيمها ومعاييرها السائدة، فقد سجلت تونس معدلات مشاركة من بين الأعلى في عام ٢٠١٠، لكن هذه المعدلات شهدت ركودًا نتيجة للأحداث السياسية التي صاحب ثورات الربيع العربي، أما معدل الالتحاق في السعودية فارتفع أكثر من الضعف بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٧ من ٣٢% إلى ٧٠%، وفي الجزائر كانت المرأة المستفيد الرسمي من الارتفاع السريع في معدلات الالتحاق بالتعليم العالي، وقد تمكنت المغرب من

تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم العالي على الرغم من تسجيله أحد أكثر نسب الالتحاق بالتعليم العالي تفاوتاً بين الجنسين في أوائل التسعينيات؛ حيث بلغ ٣٠ امرأة لكل ١٠٠ رجل (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو"، ٢٠٢٠، ص ١٤).

وعلى الرغم من الجهود الكثيرة المبذولة في المنطقة العربيّة لإدماج المرأة في المجتمع، إضافة إلى التحسن الكمّي الملموس في مستويات تعليمها، وزيادة معدلات التحاقها بالتعليم العالي فإنّ هذه الإنجازات لم تنجح في تغيير المواقف والمعايير الاجتماعية المتحيزة ضدها في المؤسسات التعليميّة (المغربي، ٢٠١٨، ص ٧)، ولم تنجح أيضاً في تعديل الثقافة الذكورية والتي تقصرها على الدور الإنجابي، ويقائنها بالمنزل؛ ممّا يترتب عليه تعزيز اللامساواة بينها وبين الرجل في مختلف جوانب الحياة. ويذكر تقرير الفجوة النوعية والتعليم في المنطقة العربيّة أن نمط التعليم العالي المتاح للمرأة مبني على مسلمات تحدد مخرجاته في تخصصات محدودة يغلب عليها الطابع النظري، كما أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين نوع التعليم، والتخصص، والنوع الاجتماعي (الجندر)، فالإناث أقل حظاً من الذكور في الالتحاق بتخصصات العلوم والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات (STEM)، كما ينخفض تمثيلها على مستوى برامج الدراسات العليا (OECD, 2011, p. 2)، إضافة إلى الصعوبات التي تواجهها في مجال البحث العلمي والتدريس الجامعي (دليّة، ٢٠١٠؛ العنزي، ٢٠١٤)، وضعف تمثيلها في الوظائف القيادية بالجامعات (الموسوي & الطويسي، ٢٠٢٢). وكنتيجة لهذه المشكلات الهيكلية نجد تراكم للطالبات وأعضاء هيئة التدريس الإناث في تخصصات محددة وندرتهم في تخصصات أخرى، وهذه الفجوة النوعية في التعليم الجامعي لها أضرار مستقبلية عند تخرجهنّ والتحاقهنّ بسوق العمل، وعلى مسيرة التعليم العالي ودوره في خطط التنمية في البلدان العربيّة، حيث ستصبح بعض المهن يغلب عليها الإناث ومهن أخرى يسودها الذكور؛ ممّا يؤدي إلى خلل كبير في سوق العمل؛ لذا طالب مؤتمر طوكيو بزيادة معدلات مشاركة المرأة في التعليم العالي، وضرورة اعتماد الاستراتيجيات المناسبة لزيادة مشاركة الفئات المحرومة، وتشجيعهم للولوج للمجتمعات الأكاديميّة والحصول على درجات علميّة، ووظائف أكاديمية وبحثية، وهو ما أكدت عليه توصيات مؤتمر داکار بضرورة اتخاذ تدابير لمضاعفة عدد النساء طلاباً، وأساتذة، وصناع قرار في مؤسسات التعليم العالي خلال السنوات العشر القادمة، إضافة إلى إيلاء اهتمام خاص بتوجيه النساء نحو التخصصات العلميّة، والهندسيّة، والتكنولوجيّة (العنزي، ٢٠١٤، ص ١٣٥).

وتحوي الأدبيات البحثية عديداً من الدراسات والبحوث التي فحصت العلاقة بين التوسع في التعليم العالي والمساواة الاجتماعيّة (David, 2015; Al-Serhan & Ogbemudia,)

(2021; O'Connor & White, 2022)، إلا أن هناك عددًا قليلاً جدًا من الدراسات حول تأثيره بين الجنسين، وعلى تمكين المرأة تعليمياً خاصة في الدول العربية (Ainane, et al, 2013; Findlow, 2013; Al-Sanad & Koushki, 2001). كما أن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت الحركة النسوية في علاقتها بالتعليم العالي أو حتى ربطها بقضايا التمكين الأكاديمي للمرأة في المنطقة العربية.

جاءت معظم الدراسات في السياق العربي مرتبطة باستكشاف وأحياناً قياس دور التعليم العالي في تمكين المرأة العربية بصورة عامة في مختلف المجالات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، فقد سعى (أحمد، ٢٠٠٠) إلى الكشف عن الدور المتوقع للجامعات المصرية في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وتوصلت إلى اتفاق الخبراء على إسهام الأدوار المقترحة في تحقيق تمكين المرأة بدرجة كبيرة، كما قامت (فرج & شرعيني، ٢٠٢٠) بتحديد دور التعليم الجامعي في تمكين المرأة السعودية في ضوء استراتيجية التنمية، واستخدمت المنهج الوصفي والاستبيان. وتوصلت الدراسة إلى أن التعليم الجامعي له دور في تحقيق استراتيجية التنمية في مجالات التمكين؛ الاجتماعي، والاقتصادي، والقانوني، والمؤسسي، والتكنولوجي، بدرجة عالية من وجهة نظر الطالبات، كما تطرقت دراسة (سعد & قزن، د.ت) إلى دور مؤسسات التعليم العالي في تمكين المرأة في المجتمع الفلسطيني، واعتمدت الدراسة على أسلوب المسح الاجتماعي، وطبق الباحثان الدراسة على عينة مكونة من ١٠٠ طالبة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: تأكيد 87% من عينة الدراسة لدور التعليم العالي في تعزيز وتمكين المرأة الفلسطينية في المجتمع، وأن دور تلك المؤسسات في التمكين الاقتصادي ساعد في مواجهة الأعباء الاقتصادية، بنسبة ٢٤%، وكانت الندوات والدورات التدريبية من أكثر الوسائل التي تستخدمها مؤسسات التعليم العالي في توعية المرأة وتنقيتها؛ لتمكينها في المجتمع، وأكدت ٥٠% من عينة الدراسة أن مشاركتهم في الأنشطة المتنوعة في مؤسسات التعليم العالي مكنهم من تنمية مهارات وقدرات وصقل شخصيتهم.

كما هدفت دراسة (العنزي، ٢٠١٤) الوقوف على واقع تمكين المرأة السعودية في مؤسسات التعليم العالي، واعتمدت على المنهج الوصفي؛ لتأصيل المفاهيم المتصلة بموضوع تمكين المرأة السعودية في العديد من مؤسسات الدولة ومنها مؤسسات التعليم العالي. وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات ومقترحات من أهمها: إن التخصصات الموجودة والمتاحة للمرأة محدودة وغير كافية، كما يغلب على مخرجات التعليم العالي التخصصات النظرية مع تدني في مستوى

الكفاءة؛ حيث إنَّ المخرجات التعليميَّة لا تسير متوازية مع احتياجات السوق؛ لأنَّ التدريب العملي لم يؤخذ في الاعتبار في البرامج الدراسية وينطبق هذا بصورة متساوية على كل من الرجال والنساء. كما توصلت دراسة (عليوي، ٢٠٢٠) إلى أن المرأة العربيَّة ما زالت أقلَّ تمكينًا من النساء عن باقي دول العالم الأخرى في مجالات الاقتصاد، والتعليم، والسياسة، والصحة؛ وربما يرجع ذلك للعديد من المعوقات المرتبطة بالثقافة المحافظة في المجتمعات العربيَّة. وقد سعت دراسة كلِّ من (حوالة & قطب، ٢٠٠٧)، تحليل المعوقات التي تواجه تمكين المرأة وتوصلت إلى أن الأميَّة وضعف التنشئة السياسيَّة للمرأة وزيادة نسبة النساء المعيلات من أهمَّ معوقات تمكينها سياسيًا، وأن قلة الدورات التدريبية المقدمة للمرأة وصعوبة حصولها على المنح والقروض من أهمَّ معوقات تمكينها اقتصاديًا، وارتفاع نسبة الأميَّة بين الإناث من الأمور التي تضعف تمكينها تعليميًا، كما انعكس على تمكينها تكنولوجياً أيضًا، وضعف إشراك المرأة في حركة الترجمة والمؤتمرات انعكس على تمكينها الثقافي.

وعلى الرغم من أهمية دور التعليم العالي في تمكين المرأة العربيَّة، فإنَّ المنتبغ لتعليم المرأة تاريخيًا يجد أن مؤسسات التعليم العالي بما تشمله من جامعات ومعاهد عليا عمدت إلى تكريس واستمرار عدم المساواة بين الجنسين، فالجامعات لا تزال مكان للدراسة أو للعمل قائم على النوع الاجتماعي؛ حيث لا تُمثل النساء بشكل عادل ولا يحظين بكافة حقوقهنَّ مقارنة بالذكور لاسيما في بلدان الجنوب العالمي وفي القلب، منها المنطقة العربيَّة (Read & Kehm, 2016 ; Huang et al., 2020; Rosa et al., 2020, Mazawi, 2000، فالتوسع الهائل في الوصول إلى التعليم العالي في المجتمعات العربيَّة، إضافة إلى التحسن المطرد في تعليم الإناث، بما في ذلك زيادة فرص حصولهنَّ على التعليم العالي، لم يحقق تقدماً ملموساً في بعض المؤشرات التعليميَّة الرئيسيَّة خاصة في المجتمعات المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف كاليمن، وسوريا، وليبيا، فلا تزال الإناث متأخرات كثيرًا عن الذكور في معدلات إتمام التعليم الجامعي، كما أن التحيز الجنساني في النظام التعليمي يُعزز الفصل المهني بينهنَّ وبين الذكور خاصة في المجتمعات التقليدية المحافظة كالسعودية، واليمن، وموريتانيا (البنك الدولي، ٢٠٢١)، ولا يزال الفقر المرتبط بتدني معدلات التنمية إضافة إلى العادات والتقاليد أكثر العوامل أهمية وراء تحديد ما إذا كانت الفتاة ستحصل على التعليم العالي أم لا، وتؤكد الدراسات أن الفتيات اللاتي يواجهن العديد من مصادر الحرمان، كتندي دخل الأسرة أو الإعاقة الجسدية أو الانتماء لفئات تمثل أقلية عرقية أو لغوية أو كل ذلك، يتخلفن أكثر من غيرهنَّ عن الالتحاق بالتعليم العالي والتقدم فيه (إبراهيم، ٢٠١٦ ; المجيدل، ٢٠٠٦). وقد رصدت عديد من الدراسات الفجوات التعليميَّة بين الإناث والذكور في مؤسسات التعليم

العالي (عبد التواب، ٢٠٠٣؛ السمان، ٢٠٠٩؛ Liu et al., 2021)، كما أن الإناث بشكل عام في البلدان العربية يحصلن على تعليم أقل من الرجال في المجالات العلمية والهندسية والتكنولوجية (Kim et al., 2001؛ اليونسكو، ٢٠١٦).

وبناءً على ما سبق، نجد أن الدراسات السابقة التي تمت في السياق العربي تعطي مؤشراً صادقاً حول واقع تعليم المرأة وتمكينها أكاديمياً في مؤسسات التعليم العالي، إلا أن غالبية هذه الدراسات تم إجراؤها على عينات صغيرة نسبياً وغير ممثلة، إضافة إلى اعتمادها على التكميم في قياس الظاهرة والذي لا يسمح لنا بفهم عميق وتحليل شامل لواقع تعليم المرأة وتمكينها الأكاديمي بالجامعات العربية، ومع ذلك تُعد الدول العربية حالة مهمة ومثيرة للتساؤل والبحث حول تقييم العلاقة بين التوسع في التعليم العالي والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أكاديمياً؛ وذلك للعديد من الأسباب منها: إنَّ الدول العربية تُعد أكبر كتل من الدول لديها لغة وتصورات دينية مشتركة، كما تمتلك إرثاً تاريخياً من العادات والتقاليد التي تضر عادة بالإناث، فالمرأة وفقاً لهذه الثقافة تابعة للرجل ويتعين عليها طاعة الآباء والأزواج؛ لذا فإنَّ تأثير مثل هذه المعتقدات الاجتماعية يقيد مشاركة النساء في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، ومن بينها الانخراط في مؤسسات التعليم العالي والاستمرار بها.

كما أنه بالنظر لموضوع تمكين المرأة في مجال التعليم العالي في المنطقة العربية نجد أنه لم يحظَ باهتمام كافٍ من الباحثين؛ إذ تمَّ التركيز من قبل الباحثين على جوانب أخرى، مثل: تمكين المرأة في مؤسسات الدولة أو مؤسسات القطاع الخاص؛ ونظراً لأهمية الدور الذي يُمكن أن تقوم به المرأة العربية في كافة المؤسسات وخاصة مؤسسات التعليم العالي، ودورها في التأثير في رسم ملامح المستقبل، كان من الضروري التعرف على درجة تمكينها في مؤسسات التعليم العالي؛ لذا جاء البحث الحالي ليتناول واقع التمكين الأكاديمي للمرأة مع وضع آليات لتدعيم هذا التمكين في مؤسسات التعليم العالي بالمجتمعات العربية.

مشكلة الدراسة:

تتسم أنظمة التعليم العالي في المنطقة العربية بالنمط الذكوري الذي يتميز بالمعاملة والفرص غير المتكافئة للإناث؛ الأمر الذي يدعم تهميشهنَّ واضطهادهنَّ، فالنظام التعليمي يقوم بذلك من خلال تعزيز الأيديولوجية الأبوية لتكريس المعايير التقليدية بين الجنسين عبر المناهج الرسمية والخفية، وتطبيع تهميش واضطهاد النساء وتزييف وعيهنَّ للدرجة التي يرين ذلك أمراً طبيعياً وليس اضطهاداً أبوياً عند مغادرتهنَّ للمؤسسة التعليمية (Enslin, 2003; Alhumaid, 2019). هذا إضافة إلى قصر الإناث على تخصصات معينة، وتحديد سقف الترقى لهم؛ لذا

فهناك ضرورة لإنهاء التحيز والتمييز ضدهنّ من خلال تمكين المرأة أكاديمياً، كما أصبح فهم آليات وجذور عدم المساواة بين الجنسين في التعليم العالي وتداعياته على المجتمع العربي يمثل أهمية خاصة للحركات النسويّة؛ وبناءً على ذلك تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: **كيف أثرت الأفكار النسويّة المعاصرة على تمكين المرأة أكاديمياً في مؤسسات التعليم العالي بالمجتمعات العربيّة؟** ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس العديد من التساؤلات:

١. ما الإطار النظري والمفهومي للحركة النسويّة المعاصرة؟ وما أبرز الأفكار النسويّة في السياق العربي؟
٢. ماهية التّمكن الأكاديمي؟ وما آلياته وخصائصه في السياق العربي؟
٣. ما واقع التّمكن الأكاديمي للمرأة في مؤسسات التعليم العالي بالمجتمعات العربيّة؟ وما أهم معوقاته؟
٤. ما تصورات النسويّات الأكاديميّات للتّمكن الأكاديمي للمرأة في الجامعات العربيّة وآليات تدعيمه؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية تحديد الإطار النظري والمفاهيمي للحركة النسويّة المعاصرة وأبرز أفكارها في السياق العربي، والتعرّف على مفهوم التّمكن، ونشأته، وعوامل ظهوره، وخصائصه في المجتمعات العربيّة، وكذلك تحديد أبرز المفاهيم التنظيرية المرتبطة بالحركة النسويّة وأثرها على التّمكن الأكاديمي للمرأة، هذا إضافة إلى رصد واقع التّمكن الأكاديمي للمرأة في البيئة الجامعية بالمجتمعات العربيّة، وأبرز معوقاته، كذلك تعرف تصورات النسويّات الأكاديميّات للتّمكن الأكاديمي للمرأة في الجامعات العربيّة، وصولاً لاستحداث آليات لدعم تمكينها أكاديمياً في الجامعات العربيّة.

أهمية الدراسة:

أولاً: تتبع أهمية الدراسة الحالية من اعتبارات منهجية وسوسيولوجية وتربوية متنوعة يأتي في مقدمتها غياب واضح للدراسات والأبحاث التي تتناول قضية التّمكن الأكاديمي للمرأة في مؤسسات التعليم العالي، فالأبحاث الجارية تنكئ حتى اليوم على رصد الجوانب الكمية في تعليم الإناث، وتطوره باعتباره مكملاً للعلاقة الإيجابية بين التعليم والفلسفة المجتمعية بدون نقد حقيقي لواقع تعليم الإناث في ضوء التشكيلات الاجتماعيّة/الاقتصاديّة والسياسيّة السائدة في المجتمع والتي تحكم حركة التعليم به. ثانياً: تنطلق الدراسة من الإيمان الراسخ بمحورية مكانة المرأة في بنية المجتمع العربي، ودورها الريادي في كافة المجالات والمسارات العلميّة، والبحثيّة، والتنمويّة، وانعكاسه على خطط تطوير المجتمع وتحديثه. ثالثاً: سعي الدراسة الحالية لدعم جهود

من النسوية إلى ما بعد النسوية: تصورات النسويات الأكاديميات لقضايا تعليم المرأة وتمكينها في الجامعات العربية "دراسة عبر ثقافية"

الإصلاح للنهوض بوضعية المرأة، وحماية حقوقها التعليمية في الدول العربية انسجاماً مع المعايير، والمؤشرات العالمية الداعية لحظر كافة أشكال التمييز تجاه النساء في مؤسسات التعليم العالي. رابعاً: تشجيع ودعم البحث العلمي في مجال المرأة، ونشر ثقافة المساواة والنهوض بحقوق النساء والفتيات في السياق العربي. خامساً: تناول الدراسة الحالية حقلاً معرفياً لا يزال يعاني من الندرة في الدراسات العلمية؛ إذ إن موضوع تمكين المرأة أكاديمياً حديث نسبياً على الواقع العربي؛ ممّا يبرز الحاجة إلى إجراء المزيد من البحوث والدراسات العلمية لتجسير الفجوة بين الإنتاج المعرفي الغربي، والإنتاج المعرفي العربي فيما يخص دراسات المرأة وتمكينها الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي. وأخيراً: ما نتوصل إليه الدراسة الحالية من نتائج قد تفيد الوزارات المعنية بالثقافة، وشئون المرأة، والجامعات التي تسعى إلى تأهيل الطالبات وإعدادهن لسوق العمل، والمنظمات النسوية العاملة في المجتمعات العربية في إعادة رسم سياساتها المؤسسية لمراعاة حقوق المرأة، وتمكينها في إطار السياسات التنموية المتبناة بالدول العربية.

منهج الدراسة وتوجهها النظري:

تستخدم الدراسة الحالية المنهج النقدي في دراسة انعكاسات الحركة النسوية بما تحمله من أفكار وتوجهات تحريرية معاصرة على قضايا التمكين الأكاديمي للمرأة في البيئة الجامعية في المجتمعات العربية. فالمنهج النقدي يساعد على إبراز التناقضات الموجودة في الواقع من أجل رسم صورة واضحة عن تعليم المرأة وتمكينها الأكاديمي في البيئة الجامعية؛ إذ يُعد النقد طريقة فعّالة في هدم التعميمات السائدة في المجتمعات والتي تخفي في طياتها صوراً من الاستغلال والتناقض مجحفة لحقوق العديد من فئات المجتمع وفي القلب منهم المرأة، ويتيح المنهج النقدي عبر أدواته المتنوعة إعادة قراءة واقع التمكين الأكاديمي للنساء، وتحديد العقبات الرئيسة التي تواجههن في مؤسسات التعليم العالي بالمجتمعات العربية، فالمنهج النقدي لا يقتصر على وصف أو تحليل الأفكار والمعارف والنظم السائدة في المجتمع، بل يتعدى ذلك إلى البحث في جذور هذه الأفكار والقوى السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي شكلتها من أجل فهم الظاهرة فهماً عميقاً (بومنير، ٢٠١٠؛ Morrow & Brown 2012).

وتعتمد الدراسة على الإرث النظري للمنظور النسوي الماركسي من خلال طرح المفاهيم والمقولات النسوية كالسلطة، والنظام الأبوي، والطبقة، والمعرفة والقوة في السياقات الاجتماعية؛ لفهم أعمق لقضايا التمكين الأكاديمي للمرأة في البيئة الجامعية في المجتمعات العربية، والمنظور النسوي الماركسي يفترض في مفاهيمه المتنوعة نهجاً تحررياً يرتبط بتحسين وضع المرأة في المجتمع؛ حيث يُوفر إطاراً لتغيير الوضع المتدني للمرأة والتمييز الاجتماعي السلبي

ضدها من خلال تحديد ديناميكيات القوة التي تفسر تبعية الفتيات والنساء؛ وتسليط الضوء على المعرفة التي تركزها الأنشطة التي يتم تخصيصها عادةً للإنثاء في الفضاء التعليمي. ويوفر المنظور النسوي الماركسي وصفاً شاملاً وتحليلاً عميقاً لتعليم المرأة وتمكينها ضمن السياق التاريخي، والثقافي، والاجتماعي للمنطقة العربية، فالنسوية الماركسية هي إطار تحليلي يساعدنا على مراجعة تعليم المرأة في المنطقة ليس باعتباره انحرافاً عن النظام العالمي الأبوي، بل باعتباره استمرارية تاريخية لها سماتها الاجتماعية والثقافية شديدة الخصوصية، وبذلك يتيح لنا هذا النمط من التحليل الاجتماعي والتاريخي شرح الترابط بين الدولة، والتعليم، والرأسمالية، على المستويين المحلي والإقليمي، إضافة إلى أنه يوفر نظرة ثاقبة للوضع التعليمي للمرأة العربية بشكل عام، كما يضع التحليل الماركسي تعليم المرأة وقضاياها ضمن السياق الأوسع للظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية في المنطقة لمنع إجراء تحليل مفكك للتعليم بعيداً عن الهياكل الاجتماعية والاقتصادية الأكبر في المجتمع. لذلك فالتحليل وفق هذا المنظور لا يمنح دوراً مستقلاً لقطاع التعليم العالي، بل يعتبره موقعاً للصراع الاجتماعي والسياسي، وكقوة ضمن العلاقات الاجتماعية للإمبريالية الرأسمالية في المنطقة العربية، وكقطاع يتكون من خلال العلاقات الاقتصادية، والسياسية وليس منفصلة عنها.

وسوف تستخدم الدراسة الحالية عديداً من الأدوات البحثية المرتبطة بالمنهج النقدي من أجل جمع بيانات عن الظاهرة موضوع الدراسة؛ حيث تعتمد الدراسة الحالية في جزء كبير منها على مراجعة مكثفة للأدبيات البحثية المتمثلة في التقارير، والدراسات والأبحاث العلمية التي توفرها المؤسسات الدولية كالبنك الدولي، واليونسكو، وتقارير التنمية البشرية العربية، والإحصاءات التي توفرها الوزارات والهيئات العلمية والحكومية في البلدان العربية، إضافة إلى استخدام أداة المقابلة مع عينة من النسويات الأكاديميات من بيئات جامعية متنوعة ببعض الدول العربية؛ لتعرف تصوراتهن وخبرتهن حول واقع ومعوقات التمكين الأكاديمي للمرأة في البيئة الجامعية.

مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في النسويات الأكاديميات بالجامعات العربية؛ ونظراً لصعوبة حصرهن ولطبيعة المناهج الكيفية التي تهدف فهم الظواهر عبر الاعتماد على عينات صغيرة الحجم نسبياً، فقد صارت الدراسة على هذا النهج من خلال استخدام عينة قصدية من النسويات الأكاديميات اللاتي يعملن بمؤسسات التعليم العالي في عدد من البلدان العربية، ويقمن بالتدريس والإشراف على الطلاب في تخصصات متنوعة، والاشتراك في أنشطة أكاديمية واجتماعية داخل البيئة الجامعية، وتبلغ عينة الدراسة ثمانين نساء من ست دول عربية، هي (جمهورية مصر

من النسوية إلى ما بعد النسوية: تصورات النسويات الأكاديميات
لقضايا تعليم المرأة وتمكينها في الجامعات العربية "دراسة عبر ثقافية"

العربية، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المغربية، دولة الكويت، سلطنة عمان)، ولمزيد من المعلومات عن خصائص العينة وتوزيعها يُرجى الرجوع إلى ملحق رقم (١).

مصطلحات الدراسة:

- **الحركة النسوية:** هي كل جهد ونشاط فكري وعملي سياسي واجتماعي يقوم على نقد وتحليل الواقع المأزوم للمرأة؛ نتيجة للظلم والاضطهاد الذي تعرضت له عبر التاريخ (رزاق، د.ت، ص ٨٥).
- **النسوية الأكاديمية:** هي تجمع من النساء يشتركن في تبني نموذج ومقاربة معرفية اجتماعية ترفض التحيز ضد المرأة في مؤسسات التعليم العالي (Wiegman, 2002, p. 22).
- **التّمكن الأكاديمي للمرأة:** هو عملية زيادة معدلات التحاق الإناث بالتعليم الجامعي، وتحسين تحصيلهنّ الدراسي، وزيادة نسب استمرارهنّ مع تقليل نسب التسرب منه (حسب النبي، ٢٠٢٣، ص ٣٤)، كما يُعرف بأنه: "الإعداد المعرفي الفعّال للمرأة بما يتلاءم مع التطورات العالمية في مجال الثورة المعلوماتية، والتأهيل والتدريب المتكافئ لاستثمار المرأة بفاعلية في مختلف قطاعات الإنتاج، إضافة إلى توفير كافة الأدوات والآليات وعدالة وتكافؤ الفرص، وظروف الحصول عليها مع الرجل والتي تضمن ممارستها لتلك الحقوق بإنصاف وكرامة إنسانية (أبو راضي، ٢٠١٧، ص ١٣٢-١٣٣).

خطوات السير في الدراسة:

تسير الدراسة وفق الخطوات التالية:

- **الإطار العام للدراسة ويشمل:** المقدمة والدراسات السابقة، ومشكلة الدراسة والمنهج، والأهمية والأهداف.
- **الإطار النظري، ويشمل:** ثلاثة محاور؛ يتناول المحور الأول الإطار الفكري والفلسفي للحركة النسوية المعاصرة، أما المحور الثاني فيتناول التّمكن الأكاديمي للمرأة في مؤسسات التعليم العالي، وأخيراً المحور الثالث ويتناول النسوية وتعليم المرأة وتمكينها في الجامعات العربية في سياق متغير.
- **الدراسة الميدانية وتتناول:** تصورات النسويات الأكاديميات لواقع تعليم المرأة وتمكينها أكاديمياً في مؤسسات التعليم العالي بالمجتمعات العربية وآليات تدعيمه.

الإطار النظري للدراسة:

المحور الأول: الإطار الفكري والفلسفي للحركة النسوية المعاصرة في سياقها الغربي والعربي
تعتبر الحركة النسوية عن جهد ونشاط فكري ذي بُعد اجتماعي وسياسي يقوم على نقد وتحليل الواقع الأزوم للنساء نتيجة للظلم والاضطهاد الذي تعرضوا له عبر التاريخ؛ وذلك من خلال نقد الأطروحات الفكرية التي وضعت المرأة في مركز التابع للرجل ذي السلطة المطلقة، وهي فاقدة الأهلية للقيام بأدوار اجتماعية نشطة في المجتمع الأبوي، فهدفت الحركة النسوية تحرير النساء من السيطرة والهيمنة الذكورية داخل الأسرة (المجال الخاص) وكل ما تعرضت له اضطهاد في المجتمع (المجال العام) والذي حرّمها من التمتع بحقوقها المدنية، مثل: حق التعليم، والعمل، والانخراط في ممارسة النشاط السياسي (رزاق، د. ت، ص ٨٥).

والحركة النسوية ليست حركة اجتماعية معاصرة، بل لها جذورها التاريخية التي تعبر عن وعي النساء بالمظلومية القائمة على العادات والتقاليد الاجتماعية والدينية الموروثة التي تحط من قيمة المرأة، فالإرهابيات الأولى للأفكار النسوية المطالبة بالمساواة مع الرجل ارتبطت بالثورة الفرنسية؛ حيث ازدهر الخطاب النسوي مستلهماً مبادئ الثورة المتعلقة بالمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، كما شكلت الحرب الأهلية الأمريكية، وإنهاء العبودية، وحركة الحقوق المدنية في مطالبة النساء بالمساواة مع الرجال في الحقوق والواجبات السياسية وترتّب على ذلك تغير أوضاع المرأة بصورة ملحوظة، ويعرض هذا المحور لمفهوم الحركة النسوية، وأهدافها، ومقوماتها، وتطورها في العالم الغربي، والعربي، والإسلامي.

أولاً- مفهوم الحركة النسوية وأهدافها:

تعرف الحركة لغويًا بأنها الخروج عن السكون؛ فالحركة هي انتقال الجسم من مكان إلى مكان آخر أو انتقال أجزائه كما في حركة (الرحى)، والنسوة هي (النساء)، وهي جمع امرأة من غير لفظة (المعجم الوجيز، ص ٦١٤)، وتأتي النسوية من مادة (نسي) في اللغة العربية (فالنون والسين والياء أصلان صحيحان يدلُّ أحدهما على إغفال الشيء، والثاني على ترك الشيء (أبو الحسين، ٢٠٠٧، ص ٤٢٧)

ويقصد بالحركة النسوية اصطلاحًا الحركة التي تسعى إلى إعادة تنظيم العالم على أساس المساواة بين الجنسين في جميع العلاقات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية وهي ترفض كل أشكال التمييز بين الأفراد على أساس النوع، كما يعرفها بعض الباحثين بأنها: فلسفة مبنية في الأساس على الاعتراف بأننا نعيش في ثقافة هيمنة ذكورية لا تعترف بمكانة المرأة وقدراتها، بل تصفها بالتبعية والسلبية (رزاق، د. ت، ص ٨٧). كما تعرف بأنها: كل حركة تتناول قضايا المرأة من منظور يختلف عما ينظر إليه المجتمع، فهي تهدف إيجاد حلول لكل ما

من النسوية إلى ما بعد النسوية: تصورات النسويات الأكاديميات
لقضايا تعليم المرأة وتمكينها في الجامعات العربية "دراسة عبر ثقافية"

يعترض طريق المرأة سواءً مشكلات اجتماعية، أو سياسية، أو اقتصادية (عبس، ٢٠٢٢، ص ٤٠).

وللحركة النسوية غايات اجتماعية تتمثل في تدعيم حقوق المرأة وإبراز دورها في المجتمع؛ كما أن الفكر النسوي يشكل أنساقاً نظرية من المفاهيم، والقضايا، والتحليلات تصف وتفسر أوضاع النساء وخبرتهن، وسبل القضاء على التمايزات السلبية ضد المرأة في المجتمعات المعاصرة، وهكذا بدأت النسوية في القرن التاسع عشر كحركة اجتماعية أفرزت فكرًا نسويًا (عبس، ٢٠٢٢، ص ٤٠)، ويُعد تمكين المرأة الهدف الرئيس للحركة النسوية بمختلف موجاتها ونياراتها الفكرية والذي يعني توفير الوسائل والإمكانات المادية، والمعنوية، والثقافية، والتعليمية؛ لمساعدتها على اتخاذ القرار من خلال تعزيز قدراتها والارتقاء بواقعها في المجتمع عبر إزالة كافة العراقيل التي تهمش دورها أو تلغيه، واستنادًا لما سبق فإن الحركة النسوية تهدف إيجاد حلول لكل ما يعترض طريق المرأة سواءً مشكلات اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، كما تعمل الحركة على خلق كيان مستقل للمرأة ليأخذ بعين الاعتبار كل احتياجاتها ومطالبها، ولا ينظر إليها على أنها تابع أو شيء ثانوي في المجتمع.

ثانياً- سمات الحركة النسوية وأساليبها في أحداث التغيير في المجتمعات المعاصرة:

تفرد الحركة النسوية بسمات فريدة تميزها عن باقي الحركات الاجتماعية، فالنساء يمثلن الكتلة الحرجة في عضويتها أو قاعدتها الجماهيرية، أو في الدفاع عن أفكارها ومبادئها، كما تتبنى الحركة قيماً، وأيديولوجية خاصة ترتكز على المساواة بين الجنسين، والمساواة الاجتماعية والاقتصادية، والسلام، ونبذ العنف (العريزي، ٢٠٠٥)، كما أن القيادة في الحركات النسوية تكون نسائية (القيادة فيها تكون للمرأة)، حيث يتم انتخابها بشكل دوري وفق الأفكار والأيديولوجية النسوية، هذا إضافة إلى أن كافة الأهداف السياسية، والاجتماعية، والتعليمية للحركة تصاغ من منظور النوع الاجتماعي فهي تسعى لأحداث تغيير يضمن مصالح النسويات، ويسعى للقضاء على أو تغيير العلاقات الاجتماعية القائمة على النوع الاجتماعي، كما تعمل الحركة النسوية على خلق المزيد من الحركات النسوية الفرعية في مجالات مختلفة (النسوية الأكاديمية، نسوية الملونين، نسوية المهاجرات، ...). من أجل توزيع الأدوار، وتعزيز الممارسة النسوية في مختلف المجالات وبين مختلف الطبقات الاجتماعية والثقافية.

كما تسعى الحركة النسوية بشكل كبير إلى التأثير على دوائر صناعة القرار في الدول بغية إحداث التغيير في وضع المرأة من خلال ثلاثة مستويات أساسية؛ يتمثل أولها في: محاولة تغيير القوانين والسياسات عن طريق (الحملات، المظاهرات، الأنشطة الاجتماعية، الكتابة في

(الصحف)، أما ثانيها: فيتمثل في محاولة التغيير في التطبيق والممارسات من خلال (المفاوضات المباشرة، الحملات السياسيّة، الحملات الإعلامية)، أما ثالثهما: فيتمثل في محاولة تغيير المواقف والسلوكيات عبر (الندوات وورش العمل، وسائل الإعلام، الإعلانات، تغيير المناهج، ترسيخ التربية على حقوق الإنسان) (أبو حسين، ٢٠٢٠).

ثالثاً- تطور الحركة النسويّة ومساراتها في العالم الغربي:

لم تتشكل ملامح الحركة النسويّة المعاصرة من فراغ، بل سبقها عقود من الكفاح ضد الأفكار الذكورية التي حطت من وضع المرأة في النظام الأبوي البطريركي في كافة المجتمعات على اختلاف مواقعها جغرافياً وزمناً. فالمرأة لم تحصل على حقوقها الإنسانية منذ أقدم الحضارات كال يونانية، والرومانية، والبوذية؛ حيث صورت تلك الحضارات المرأة بأنها ينبوع المعاصي، كما أظهرت آراء مفكرها وفلاسفتها دونية المرأة واضطهادها، مثل أرسطو الذي اعتبر المرأة أدنى شأنًا من الرجل، وأفلاطون الذي صنف المرأة في بعض كتاباته على أنها من العبيد، والأشرار، والمخبولين، والمرضى؛ لذا بقيت المرأة نتيجة لتلك الآراء على هامش الحياة الاجتماعيّة ذليلة مضطهدة (إسماعيل، ٢٠١٥، ص ١٦).

كما كان للتراث الديني بصورة عامة واليهودي والمسيحي بصورة خاصة توجهات سلبية نحو المرأة حطت من قدرها وحقوقها، فتصورات العهد القديم، وأفكار رجال الكنيسة في العصور الوسطى كانت معادية للمرأة بوجه عام، فكانت المرأة من وجهة نظرهم شرًّا لا بدَّ منه، ومخلوقًا نجسًا يتسبب في جلب الخطيئة للعالم، ولهذا كانت النظرة الموجهة للنساء سيئة، فقد تمَّ تصوير المرأة على أنها كائن منبوذ تلاحقه لعنات كتب المسيحية، كما ساهمت التشريعات الوضعية في النيل من المرأة وحقوقها، فقد اشتمل القانون المدني في القرون الوسطى على تشريعات معادية للنساء، كجواز ضرب الزوجة، وعدم الاعتراد بشهادتها في المحاكم، بل حرّمها القانون من أن يتمَّ تمثيلها في البرلمان "برلمان إنجلترا، أو في الجمعية العامة للطبقات في فرنسا" (الخریف، ٢٠١٦، ص ٤٠).

ونتيجة لجملة هذه العوامل المرتبطة بالقوانين المدنية، والتقاليد المجتمعية، وتعاليم الكنيسة، وآراء فلاسفة اليونان ومن سار على نهجهم من الفلاسفة المحدثين^(٢)؛ ظهر أول تمرد ضد الظلم الواقع على نساء أوروبا خلال القرن الثالث عشر واستمر حتى القرن التاسع عشر، واتخذ شكل

^٢ من ضمن هؤلاء: كانط الذي نعت المرأة بالضعيفة في قدراتها العقلية، وجان جاك روسو الذي رأى أن المرأة وجدت من أجل الإنجاب فقط، وفرويد الذي وصف المرأة بأنها مخلوق ناقص لا يمكن أن يصل إلى الرجل، أو أن تكون قريبة منه.

من النسوية إلى ما بعد النسوية: تصورات النسويات الأكاديميات لقضايا تعليم المرأة وتمكينها في الجامعات العربية "دراسة عبر ثقافية"

محاولات فردية وجماعية متفرقة وغير موحدة؛ حيث تحدث النساء سلطة الكنيسة والإقطاع، وتصدت لمحاكم التفتيش، وقوبلت تلك الاحتجاجات بإعدام وحرق العديد من النساء بعد اتهامهنّ بالسحر والشعوذة (عيساوي، ٢٠٠٢). وبظهور الثورة الصناعية بين عامي ١٧٥٠-١٨٥٠م في الجزء الأخير من القرن الثامن عشر، ونمو الرأسمالية، ظهرت الحاجة للأيدي العاملة الكثيفة، ودخلت النساء في مجال العمل بشكل واسع، وأخذن يعملن كالرجال في المصانع مقابل الحصول على نصف ما يتقاضاه الرجل في نفس العمل، وقد رافق أوضاعهنّ الصعبة والعمل الشاق الذي لجأن إليه في المصانع والمناجم بجانب الأعمال المنزلية، وضعف وقلة الاهتمام بهنّ في التعليم أو الصحة، أو أبسط الحقوق الإنسانية (عبدالرؤوف، ٢٠١١).

نتيجة لذلك الظلم والقهر لم تصمت النساء أمام قوانين العمل المجحفة فبدأت الاضرابات منذ عام ١٨٥٧م بعاملات مصنع النسيج في نيويورك لرفع الأجور، وقوبل الإضراب بالقمع الشديد من خلال الاعتداء وإسالة دماء المتمرعات، ومنذ ذلك الوقت بدأ يظهر ما يُعرف (بالحركة النسوية) وتزايدت مطالبات النساء بحقوقهنّ وبالمساواة مع الرجال، وقد تمّ البدء بتأسيس الجمعيات والنقابات النسوية، وإصدار المجلات التي تتحدث عن النساء، وتطالب بحقوقهنّ (عبد الرؤوف، ٢٠١١)، وهذا كان له بالغ الأثر في اهتمام الباحثين بالكتابات النسوية منذ منتصف القرن العشرين؛ حيث ظهرت العديد من الكتابات التي تعرض توجهاً فكرياً مختلفاً، وبدأت هذه الكتابات تأخذ شهرة واسعة وصدى على الصعيد الدولي مع نجاح الحركات النسوية في طرح العديد من الرؤى والمفاهيم الجديدة (أبو حسين، ٢٠٢٠، ص ٢٨)، وقد ساهم الزخم الذي صاحب الكتابات النسوية تغير طبيعة النظام الاقتصادي في الغرب والذي أعقبه تغيرات في البنى المجتمعية متمثلاً في تحول النظام العائلي من أسرة ممتدة إلى أسرة نوية، إضافة إلى تقسيم العمل تبعاً للنوع الاجتماعي فأصبح الرجل هو المكلف بالإنفاق والمرأة هي التي ترعى الأسرة، وتحديد هذه الأدوار ارتبط معه رؤية عن المرأة تقلل من شأنها وتجعلها في موضع التابع، وربما الأقل إنسانية أيضاً، وتحرمها من حق التعليم والعمل (رافع، ٢٠٢٢، ص ٢٣).

وعلى الرغم من امتداد الحركة النسوية لعقود طويلة وتماسكها فكرياً فإنه لغرض الدراسة العلمية يُمكن تقسيمها لمراحل ثلاثة رئيسة تبرز أهم خصائصها وملامحها التي أفضت إلى نظرية اجتماعية ثقافية متماسكة لها منظراتها ومنظورها أيضاً، ومن أهم هذه الموجات:

الموجة النسوية الأول - مطالب أساسية ورؤى تحريرية:

يُعد كتاب ماري ولستون كروفنت "دفاعاً عن حقوق المرأة" هو التأريخ الفعلي للحركة النسوية المعاصرة؛ حيث يُعد النبراس الذي صارت الأفكار النسوية في هداه، فقد أكدت كروفنت

بأنّ النساء بحاجة إلى العقلانية التي سيتوصلن إليها عن طريق التعليم، كما ناقشت نظرة المجتمع للأثوثة (الرحبي، ٢٠١٤، ص ١٥)، وقد جاء هذا الكتاب كرد فعل على بعض فلاسفة القرن الثامن عشر، الذين نادوا بعدم أحقية المرأة في التعليم، وكان من بينهم شارل موريس تاليران، الذي كتب تقريرًا للجمعية القومية الفرنسية، يقول فيه إنّ المرأة لا يجب أن تتلقى أي تعليم، سوى الذي يساعدها على تأدية دورها في المنزل، وقد أكدت كروفوت ضرورة تعليم المرأة، فهي جزء أساسي في هذا المجتمع، وأضافت أن تعليم المرأة يساعدها على تربية أطفالها وأن تصبح رفيقة جيدة لزوجها، وليس فقط زوجة تابعة له (كروفوت/ صارم، ٢٠١٥/١٧٥٩).

وقد ركزت هذه الموجة بشكل رئيسي على التحرر، ومواجهة اللامساواة السائدة في المجتمعات، كما كان الشعور بالاضطهاد هو القضية التي تأسست عليها النسوية في بداياتها؛ بسبب تردي أوضاع المرأة، فبدأت الحركة بالسعي إلى وقف حالة الاضطهاد التي تعاني منها النساء والمطالبة بحقوقهنّ وتحسين أوضاعهنّ، وجاء حق الاقتراع على رأس هذه المطالب، وكانت الحجة الرئيسية التي اعتمدت عليها في سبيل الدفاع عن ذلك هي المساواة النابعة من تمتع الأفراد بذات القدرات العقلية التي تمكنهنّ من التفكير والقيام بذات المهام العقلية بشكل متساوٍ يضمن تحقيق المصلحة للجميع داخل المجتمع (أبو حسين، ٢٠٢٠، ص ٣٢)؛ لذا تميزت هذه المرحلة بنزاع المرأة للحصول على حقوقها سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً، كما اشتبك الخطاب النسوي مع المؤسسة الدينية حول خطابها الديني الداعي لدونية المرأة، وقد اهتمت الموجة الأولى بمعاملة المرأة بتساوٍ مع الرجل طبقاً للحقوق المدنية والاجتماعية؛ لذا فقد ساهم ذلك في حصول المرأة على المساواة الكاملة مع الرجل في بريطانيا عام ١٩٢٠م.

وقد امتد تأثير الموجة الأولى للحركة النسوية إلى بلاد المشرق وبخاصة مصر، وذلك من خلال العديد من المفكرين العرب أمثال: رفاة الطهطاوي، قاسم أمين، نظيرة زين الدين وهدي شعراوي (ليندا جين شيفرد، ٢٠٠٤، ص ١٢)، ومع بروز ونمو النازية والفاشية في أوروبا، وقيام الحربين العالميتين، وما نتج عنهما من دمار، وهدم للبنية الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع الأوروبي؛ تراجعت الحركة النسوية خلال تلك الموجة ومرت بحالة من الضمور النسبي (الأمم المتحدة، ٢٠١٠).

يتضح ممّا سبق أن هذه الموجة بدأت مسيرتها وأطروحاتها الفكرية على أساس أن النساء يجب أن يتمتعن بنفس الحقوق أسوة بالرجال في ظل تمتع النساء بذات القدرات العقلية، وأكّدت رائدات هذه الحركة أن التراجع في الإنتاج الفكري النسائي لا يعود لضعف قدراتهنّ العقلية مقارنة بأقرانهم الذكور، وإنما يعود للأدوار، والنظرة المجتمعية التي لم تسمح للنساء بالتحرك خارج هذا الإطار، والتغلب على هذه الفجوة، وقد دعت رائدات هذه الحركة لإتاحة التعليم لجميع

من النسوية إلى ما بعد النسوية: تصورات النسويات الأكاديميات لقضايا تعليم المرأة وتمكينها في الجامعات العربية "دراسة عبر ثقافية"

النساء الذي يُعد من وجهة نظرهنّ الأداة الرئيسية للتغلب على هذه الفجوة. وبالرغم من أن هذه الموجة قد حققت نجاحات كبيرة في الأوساط الفكرية؛ حيث بدأت النساء تشترك في المجال الإنتاجي فإنه من الناحية التطبيقية لم يساهم في تغيير وضع المرأة بشكل جوهري؛ حيث استمر اضطهاد النساء في المجال الخاص (الأسرة)، وضعف التمثيل في المجال العام (العمل)؛ من هنا ظهرت الحاجة لتطوير الأفكار النسوية خاصة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ودخول العالم مرحلة فكرية سياسية جديدة (أبو حسين، ٢٠٢٠، ص ٣٣).

الموجة النسوية الثانية - من الميدان إلى التنظير وبناء النموذج:

بدأت الموجة النسوية الجديدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وفيها انتقلت الحركات النسوية من الكفاح الميداني (المطالبة بحقوق المرأة ومساواتها مع الرجل عبر الاحتجاجات، والاعتصامات، وتأسيس التشكيلات النقابية) إلى وضع إطار نظري للمسالة النسوية^(٣) وتقديم نموذج فكري يوحد نساء العالم من خلال شعور جمعي مشترك؛ ولهذا اتسمت هذه المرحلة بالبحث عن نظرية عامة أو محاولة بناء نظرية نسوية تنصب بصورة جلية على فلسفة أنثوية تقوم على جوهر صراع أزلي ذكوري/أنثوي (العمد، ٢٠١٤، ص ٣٩؛ أوبريا/ منصور، ٢٠١٨، ص ١٨١)؛ ولذا أطلق عليها المفكرون النسوية الجديدة؛ لأنها اكتسبت نضجاً فكرياً، فهدفت البحث عن إطار نظري أعمق من مجرد المطالبة بالمساواة مع الرجال^(٤)، ولقد ركزت هذه الموجة اهتمامها على تحرير المرأة من قمع المضامين الاجتماعية والثقافية للنظام الأبوي المهيمن، فسلطت الضوء على ماهية الجسد الأنثوي، بما يمثله من معانٍ ترتبط بحقيقة أن الاختلاف البيولوجي بين المرأة والرجل أُستغل لإسباغ نوع من التمييز الاجتماعي والثقافي لأدوار الجنسين، وهو جذر التمييز ضد المرأة. كما حاولت منظرات النسوية إثبات أن المرأة

^٣ - كان لصعود اليسار في ستينيات القرن الماضي بالغ الأثر على الأفكار النسوية، فقد ساعد في إحداث تغييرات فكرية داخل الحركة النسوية أفضت إلى حتمية وضع إطار فكري للنسوية، كما كان لارتباط الموجة الثانية للحركة النسوية مع الليبرالية الجديدة أكبر الأثر في تشكيل أيديولوجية جديدة في الغرب غيرت أدوار المرأة التقليدية.

^٤ - رفضت نسويات الموجة الثانية المساواة؛ لأنهن يرين أن سعي النساء للتساوي مع الرجال يجعل النساء يرين أنفسهن بعين الرجل. وعلى هذا فلن تتحقق المساواة إلا في حالة أن تُقدّر المرأة بالمعيار نفسه الذي يقدر به الرجل، لذا فقد تحدى نسويات الموجة الثانية الوضع الذكوري القائم عن طريق ترديد العبارات التي تؤكد أن المرأة مختلفة عن المرأة المساوية للرجل؛ حيث إن هذه المرأة لديها احتياجات مختلفة، وحساسية مختلفة، وأنماط وأعراف مختلفة للتعبير عن ذاتها.

استخدمت كخيطة خفي؛ من أجل الحفاظ على النسيج الاجتماعي الذكوري وإبقائه متماسكاً صلماً وإن كان هذا الدور بعيداً عن الامتتان والعرفان (جامبودو/ أحمد، ٢٠١٨). ويُعد كتاب "الجنس الآخر" لسيمون دي بوفوار المفكرة الفرنسية باقورة المؤلفات الخاصة بالحركة النسوية الجديدة، والذي أكدت فيه بوضوح مقولتها الشهيرة «المرأة لا تولد امرأة، بل تصبح امرأة» والتي حفزت على ظهور فكر جديد حول طريقة النظر للاختلاف الجندي من حيث المكانة، والدور الاجتماعي المعطى لكل من المرأة والرجل في المجتمعات المعاصرة (عياد، ٢٠٢٠، ص ١٠). من هنا تركزت المعركة الأساسية للموجة النسوية الثانية على الأبعاد الأيديولوجية وراء تهميش المرأة، وكيف يُمكن تحقيق المساواة في توليفة البناء الأيديولوجي، والاجتماعي، والثقافي، واللغوي، وجميعها يُحدد مسبقاً مكانة ودور مختلفين للمرأة والرجل (المسلماني، ٢٠١٤).

ونظراً لكثافة الأفكار النظرية الداعمة لحقوق المرأة وتقربها -وفي بعض الأحيان تطرفها وراдикаليتها- عن الرجل أطلق على هذه الموجة "النسوية الراديكالية Radical Feminism"، فالعديد من المفاهيم المستخدمة حاولت إخراج المرأة المختلفة من مخبئها بمنحها جوهر الاختلاف؛ وهذا ساهم بدرجة كبيرة في إعادة اكتشاف النساء لأنفسهن كنساء؛ ومن ثم صياغة نظرية عن الهوية النسوية؛ أي الأنثوية، وتحولاتها الممكنة، ويُعد مفهوم الجندر أبرز المفاهيم النظرية الذي أطلقته الموجة الثانية والذي لعب دوراً مهماً في التحليل والنقد النسوي (عياد، ٢٠٢٠، ص ١١؛ شيفرد، ٢٠٠٤، ص ١٤). وعلى الرغم من صعود فكرة الأختية^٥ Sisterhood الداعية للتوحد النسوي العالمي فإنّ التأكيد على فكرة الاختلاف أدت إلى انشطار التوحد النسوي وظهور نسويات متباينة منها نسويات البيض، ونسوية الطبقة الوسطى، والنسوية السوداء (جامبودو/ أحمد، ٢٠١٨).

يتضح ممّا سبق أن ما يُميز الموجة النسوية الثانية هو نقد النموذج العقلاني الذكوري للإنسان ورفض انفراده بالميدان كمرکز للحضارة الغربية، وتختلف عما سبقتها، بل تتناقض معها في تأكيدها على اختلاف النساء عن الرجال، والعمل على اكتشاف تلك الاختلافات، وإظهار ما يُميز الأنثى، وبيان الخبرات الخاصة بالمرأة التي طالما تمّ حجبها وطمسها، فالنسوية الجديدة هي اكتشاف وبلورة للأنثوية، ونقد ورفض لمركزية النموذج الذكوري للإنسان، كما تميزت بأنها أكثر نضجاً من الناحية الفكرية، والميدانية، وأكّدت النشاط السياسي للمرأة، وقضايا التضامن

^٥ - الأختية هي مفهوم محوري في الحركة النسوية خاصة الموجة الثانية، ويرى المفهوم ضرورة التضامن والتعاون بين النساء، وتعبير فكرتها علي أن النساء يشتركن في مجالات معينة من الخبرات والتجارب يمكن أن يقوم عليها الإحساس بالهوية.

الإنساني، والتدخلات السياسية في مجال الإنجاب والعمالة، ونقد النظم الأبوية على المستويين السياسي والاجتماعي.

الموجة النسوية الثالثة - ما بعد الحداثة وتنقيح الطرح النسوي:

ظهرت الموجة النسوية الثالثة أو ما تعرف بالميتانسوية أو نسوية ما بعد الحداثة أو ما بعد النسوية منذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين، وهي تعبر عن تحول مفاهيمي "باردايم" عن الموجة الثانية التي اتسمت بالتطرف في أفكارها إلى نسوية التسعينيات، وكان المنطق الأساسي الذي تأسست عليه هذه الموجة هو نقد الموجتين الأوليتين باعتبارهما ذكوريتهما التوجه؛ إذ هدفت الحركة النسوية قبل الموجة الثالثة، إلى توسيع حقوق النساء لمساواتهن بالرجال، لكن الحركة كانت تعترف في هذا النشاط بتفوق نمط الحياة الذكوري ومعياريته، كما لو كان تحرير النساء يتمثل في تحويلهن إلى رجال، على النقيض من ذلك، بذلت الموجة الثالثة جهداً كبيراً في الاحتراف بتجارب النساء كما يعشنها بالفعل، وتمكينهن من الفخر بجنسهن، ومشاعرهن، وخبرتهن باعتبارهن نساء (عياد، ٢٠٢٠، ص ١٣). كما أشار العديد من المفكرين أن الهدف الأساسي للحركة النسوية كان تحرير المرأة وأن هذا قد تحقق بالفعل في أغلب المجتمعات، وأن التمييز ضد المرأة قد انتهى إلى غير رجعة، فالنساء في معظم المجتمعات المتقدمة والنامية قد حققن المساواة المطلوبة ونجحن في الحياة المهنية والعائلية. وقد رأى البعض الآخر أن النسوية أضحت ضحية لنجاحها، كما أن النساء ضلن الطريق وتجاوزن كافة الحدود؛ لذا فقد بدأت النساء في اتخاذ موقف من الباكلاش بعدما أدركن أن خلف أيديولوجية المساواة وصورة القوة الأنثوية تُوجد صور وأشكال من الظلم الفادح في النظام العام؛ حيث لا تزال النساء غائبات عن مراكز صنع القرار، والسلطة (أوبريا/ منصور، ٢٠١٨).

وعلى هذا فإن التسعينيات هي بداية النقد الذاتي أو نقد النسوية لذاتها وأفكارها الرئيسية؛ حيث يُمكن استكشاف توجهها الرئيسي من خلال ما يُعرف بالتشبيك المزدوج، وهو ما يعني تعايش قيم المحافظين مع القيم الجديدة^(١)، كما أصبح الاهتمام من قبل النسويات الجدد بقضايا مركزية مثل العنف المنزلي، المساواة في الأجر، والتحرش في مكان العمل، والتمكين التعليمي، وتركز مفاهيم الموجة الثالثة على التعددية، والاختلاف، والفردانية، والنشطي، والتغايرية، كما لا

^١ في الولايات المتحدة الأمريكية أطلق الرئيس بوش حملة لدعم عذرية الشباب، وأن الحضارة تعتمد على الزواج التقليدي في حين أصبح الزواج من نفس الجنس أمراً طبيعياً، وأحد صور الزواج المدني على الرغم من كونه منبوذاً في كثير من الأحيان.

تزال تحتفظ الحركة بعلاقات وثيقة مع النشاط السياسي المرتبط بحالات الظلم الاجتماعي التي لا تزال تشكل جزءاً من التجربة اليومية للعديد من النساء.

رابعاً - المنطلقات الفلسفية للحركة النسوية واتجاهاتها الرئيسية:

ينطلق الفكر النسوي من مرجعية فلسفية ورؤى منهجية نقدية للعالم والحياة الإنسانية برمتها، فهذه الأسس والاتجاهات الفلسفية ساعدت الفكر النسوي بشكل جلي على تنقيح مفاهيمه، واستيضاح أهدافه ومرتكزاته، وبلورة قضاياها واهتماماته، وإرساء الأسس العلمية والمنهجية لتناول ظواهره ودراساتها، وهناك مجموعة من المدارس الفلسفية التي أثرت بعمق في الفكر النسوي ومنها الفلسفة الوضعية، والمادية، والوجودية، والبرجماتية، وفلسفات ما بعد الحداثة.

فالفلسفة المادية والتي ترى أن المادة أصل الأشياء ومآلها وأنه لا وجود للميتافيزيقا في العالم؛ وبالتالي فهي ترفض السرديات الدينية في تفسير الكون وتنظيم المجتمع. وقد تأثرت النسوية بأطروحات الفلسفة المادية، فأصبحت مادية المرجع، والصياغة، والمبتغى؛ فأكدت الطبيعة المادية في حياة النساء، وتغاضت عن وجود الأسرة باعتبارها لبنة لبناء المجتمع؛ وقد نتج عن ذلك طغيان المادة على المرأة وتخليها عن أدوارها الطبيعية كزوجة، وأم، والانزلاق خلف مطالب الحياة المادية إضافةً إلى التخلي عن أنوثتها مقابل إثبات مساواتها مع الرجل ومشاركته جميع الميادين في حين أكدت **الفلسفة الوضعية** وهي مذهب فلسفي يركز على المعرفة اليقينية المستمدة من التجارب الحسية من الواقع؛ لذا فهي ترى العلوم الطبيعية المثال المتكامل لليقين العلمي القائم على التجربة، وقد تأثرت الحركة النسوية بأفكار هذه المدرسة الفلسفية وخاصة النسوية الرديكالية والتي أطلقت مقولات غيرت من التركيبة الاجتماعية والأدوار التقليدية للمرأة، فقد دعت العديد من النسويات إلى ضرورة إجراء تحولات جذرية في الجنسانية، والعائلة، والأمومة، وقيم الانفصال من أجل حركة تقدمية للمرأة (العريزي، ٢٠٠٥). واعتمدت النسوية على المناهج العلمية في تصوير ورصد الواقع المأزوم للمرأة في مختلف المجالات تأسياً بالمنهج العلمي للوضعية.

لكن **الفلسفة الوجودية** كان لها التأثير الأعمق على الفكر النسوي من خلال مقولات سارتر وشريكته سيمون دي بوفوار، فالوجودية ترى أن ماهية الأشياء تسبق وجودها في حين أن وجود الإنسان يسبق ماهيته التي يحددها ويرسمها لنفسه وبكامل حريته، ويتضح التأثير الوجودي على أفكار بوفوار التي افضت إلى نظرية بيولوجية ثقافية قوامها كيان المرأة الوجودي؛ حيث أبدت من خلالها امتعاضها بخصوص المزايا البيولوجية للمرأة والتي اعتبرتها تحقيراً لها، وعلى هذا فقد عززت الوجودية الحركات النسوية بالرفض، والثورة، والتمرد على هذا الواقع وإلى

من النسوية إلى ما بعد النسوية: تصورات النسويات الأكاديميات لقضايا تعليم المرأة وتمكينها في الجامعات العربية "دراسة عبر ثقافية"

عالم يكون فيه الرجال والنساء متساويين، والنسويات الوجوديات شأنهن شأن الماديات والوضعيات لا يؤمن بالمرجعية الدينية ولا بالمعايير الأخلاقية؛ حيث إنَّ المعيار الرئيس هو المنفعة الحسية العائدة من هذا الخلق، وبهذا تعالت الصيحات بنقد، بل والتشكيك في هذه المعايير الأخلاقية، وحق المرأة في تملك جسدها، وحقها في الإنجاب، وحقها في رفض الرضاة، وحقها في إطلاق رغباتها الجنسية؛ ولهذا فقد أثرت هذه الأفكار في فكر وسلوكيات النسويات لعقود (غاندي/ يونس، ٢٠١١/٢٠٢٢).

أما الماركسية فقد كان لها أيضًا تأثير واضح في المنطلقات الفكرية للحركة النسوية المعاصرة، فقد أثر ماركس بأفكاره عن الطبقة، وعلاقات الإنتاج، وتعسف الرأسمالية وتوحشها على أفكار التيار النسوي لردح من الزمن، حيث أمدت أفكاره الحركة النسوية بالأسس التي في ضوئها نقدت النسوية علاقات القوة والهيمنة في المجتمعات المعاصرة، إضافة إلى تغذيتها بالدوافع للثورة على الوضع الطبقي في المجتمع، كما أن فلسفات ما بعد الحداثة والتي ترفض السرديات الكبرى والأفكار المطلقة تبرز مجالًا رحبًا للذاتية، والاختلاف، والتماثل حيث تركز على: الازدواجيات، والثنائيات، ونقد ثقافة الصفوة، وثقافة العامة، والمهيمن، والمهمش، هذه الأفكار أعطت دعمًا للحركات النسوية نحو إعادة صياغة ما خطه النظام البطريركي عن أدوار المرأة وطبيعتها، فقد وضع دريدا وفوكو أسس نظرية ساهمت في إمطة اللثام عن علاقات القوة والهيمنة في الخطاب الثقافي الذكوري في المجتمعات المعاصرة (العززي، ٢٠٠٥). وبناءً على هذه الأفكار الفلسفية وجدت اتجاهات رئيسة داخل الحركة أو الفكر النسوي المعاصر من أبرزها:

١- الاتجاه النسوي الليبرالي:

تشكلت أفكار هذا الاتجاه النسوي في إطار الفكر الليبرالي "المرتبط بالحقوق الأساسية للإنسان وخاصة الحرية، والمساواة، والحقوق السياسية"، وعلم الاجتماع الوظيفي "المستمد من الوضعية" (دياب، ١٩٩٥، ص ١٧٤)، ويرتبط هذا التيار بشدة بالخط الفكري للثورة الفرنسية وأطروحاتها السياسية والاجتماعية، ويستند الاتجاه إلى مبادئ المساواة والحرية؛ للمطالبة بحقوق للمرأة مساويةً لحقوق الرجل في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية، ويؤمن هذا الاتجاه بقدرة النظام الرأسمالي الذاتية على التكيف مع المتغيرات والوصول إلى الكمال الإنساني، ويثق منظرو هذا الاتجاه في قدرة النظام القائم على توفير نفس الفرص والحقوق للنساء والرجال؛ من خلال التركيز على تعليم النساء، وتغيير القوانين المميزة بين الجنسين، وتكوين جماعات

ضغط "لوبيات"، وتغيير المعايير والمعتقدات في المجتمعات على المدى البعيد (عيساوي، ٢٠٠٢).

ويدعو هذا الاتجاه لمواجهة حرمان المرأة خاصة من التعليم، وذلك بالتركيز على مبدأ تكافؤ الفرص، والمساواة، والتخلص مما يفرضه المجتمع من دور نمطي قائم على النوع سواء بالنسبة للرجال أم النساء. فوفقاً للدراسات الثقافية والأنثروبولوجية تُعد النساء قادرات على القيام بدور الرجال والعكس صحيح؛ وذلك لأن هوية الإنسان القائمة على النوع تتحدد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية وليس من خلال المعطيات البيولوجية فقط، وانطلاقاً من ذلك ركز الاتجاه الليبرالي على دور التعليم في تحقيق المساواة، وتحسين أوضاع المرأة، لذلك كرس جهداً كبيراً في الدعوة بحق النساء في فرص تعليمية مساوية للرجال على اعتبار أن المساواة في التعليم من وجهة نظرهم سوف تعود نتائجها بالمساواة في جوانب الحياة الأخرى مثل العمل وغيره من الأدوار الاجتماعية (دياب، ١٩٩٥، ص ١٧٥-١٧٦). وقد أسهم الاتجاه الليبرالي بشكل ملموس في دراسة أوضاع المرأة الاجتماعية، والثقافية، والتعليمية من خلال أبحاث ركزت على تعليم الفئات المحرومة من أبناء الطبقة العاملة، ومحاولة تفسير فشلهم في الدراسة بإرجاعه للحرمان الثقافي، والظروف الاقتصادية، والاجتماعية، وكذلك المطالبة بنوع من التعليم التعويضي لمواجهة ظروف الحياة الصعبة، وعلى الرغم من مساهمة هذا الاتجاه في تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة فإن هناك بعض الانتقادات التي وجهت لهذا الاتجاه منها تجاهله للعوامل البنائية الراسخة في المجتمع والتي تؤدي إلى حرمان المرأة وعدم مساواتها بالرجل؛ ومن ثمّ فشلها في التعامل مع الجذور والأسباب العميقة لعدم المساواة، كما لفت الأنظار بشكل علمي إلى حقيقة الفروق التي يفرضها المجتمع على المرأة، بالرغم مما تقوم به الأخيرة من جهود تتساوى مع ما يقوم به الرجل إن لم تكن تتفوق عليه، فقد قبلت البنيات الاجتماعية التفاوتات المختلفة بينهما كحقيقة واقعية لا يمكن مواجهتها أو الجدل بشأنها، وهي مسألة دحضتها النظرية الليبرالية بالعديد من الأعمال الفكرية والكثير من الجهود السياسية.

٢-الاتجاه النسوي الماركسي/الاشتراكي:

ينطلق الاتجاه من مسلمات فلسفية تفترض أن تبعية المرأة هي نتيجة حتمية لنمو الملكية الخاصة، واتساع نطاق الرأسمالية واستفحالها؛ حيث يُفسر هذا المنظور ما تعانيه المرأة من قمع واضطهاد إلى التقسيم الطبقي للرأسمالية (فمن خلال العلاقات الرأسمالية وما يترتب عليها من تقسيم العمل والمواقع الطبقيّة المتناقضة) لا عن العلاقات بين الجنسين، ويرى هذا الاتجاه أن قهر المرأة مرتبط بالاستغلال، وقوة العمل؛ حيث يحتقر المجتمع عمل المرأة وإنتاجها سواءً العمل مدفوع الأجر أم العمل المنزلي، ويرى أن تخليص المرأة من هذا القهر لن يتحقق إلا

من النسوية إلى ما بعد النسوية: تصورات النسويات الأكاديميات لقضايا تعليم المرأة وتمكينها في الجامعات العربية "دراسة عبر ثقافية"

بزوال النظام الرأسمالي واستبداله بالنظام الاشتراكي الذي يحقق العدالة الاجتماعية للرجال والنساء معاً (رازم، ٢٠١٠، ص ٣٨). ويتفق المذهب النسوي الاشتراكي مع المقولات الماركسية الأساسية إلا أنه يميل إلى تحليل مختلف العوامل البنائية التي تسهم في قهر المرأة ومنها العمل المأجور، والأسرة، والأيدولوجيا (دياب، ١٩٩٥، ص ١٧٦).

ويتضح بشكل جلي تركيز هذا الاتجاه على مسألتين أساسيتين، هما: الأبوية والمجتمع الرأسمالي بما يسوده من علاقات طبقية، ومن هذا المنطلق ركز في تحليله للتعليم على تأثير النوع على العملية التعليمية، ودور المدرسة في إعادة إنتاج العلاقات الطبقية، وإعداد البنين والبنات لدورهم المحدد سلفاً في المجتمع، وهكذا ركز هذا المنظور على الآليات التي تتم في الفضاء التعليمي وتؤدي إلى إعادة إنتاج كل من النوع، والوضع الطبقي؛ ومن ثم تكريس عوامل قهر المرأة والتي تتمثل في السيطرة الأبوية، والتقسيم الطبقي للمجتمع الرأسمالي (دياب، ١٩٩٥)، وعلى الرغم من إسهام الاتجاه الماركسي في تفسير قهر المرأة بصورة متميزة فإنه يقف عند حد التفسير الاقتصادي، مع إضافة أبعاد أخرى ثقافية وأيدولوجية، ولكنها فرعية تمثلت في مفهوم الأبوية والذي يتمثل في نظام من الممارسات والأبنية الاجتماعية التي يقوم فيها الرجل بالسيطرة على المرأة وقهرها واستغلالها، وتظهر الأبوية في عدة أبنية اجتماعية من بينها العمل مدفوع الأجر، والأسرة، وفي البناء الثقافي للمجتمع بمؤسساته المختلفة ومن بينها التعليم.

٣-الاتجاه النسوي الراديكالي:

انطلقت النسوية الراديكالية في أفكارها من فلسفات ما بعد الحداثة بشقيها النيبوي والتفكيكي، وتفترض أن اضطهاد وتبعية المرأة ينبع من وجود المجتمعات البطريركية "الأبوية" ومؤسساتها التي تجسد هذا التمييز المجحف ضد النساء، فسيطرة الرجال المتغلغلة في كافة مؤسسات المجتمع البطريركي هي السبب الرئيس لاضطهاد المرأة؛ حيث يسيطر الرجال على النساء في جميع مجالات الحياة ويقومون باستغلالهن؛ الأمر الذي يبرر القمع الموجه ضد النساء، وترى النسوية الراديكالية استحالة مهاجمة التمييز الموجود في المجتمع البطريركي بشكل تام؛ لأن المجتمع المعاصر مكون من أجزاء مرتبطة ومتشابكة فيما بينها ويعتمد كل منها على الآخر؛ ولذا يرى هذا الاتجاه ضرورة قيام النساء بتشكيل مؤسسات خاصة بهن، وقطع علاقاتهن مع الرجال؛ لتصبح بعدها النساء معتمدات على بعضهن البعض لا على الرجال.

كما يعتقد الاتجاه النسوي الراديكالي بأن العدالة الجندرية لن تتحقق إلا من خلال القضاء على النظام الأبوي (حوسو، ٢٠٠٨ ; رازم، ٢٠١٠)، وقد رأى هذا المنظور أن الحقوق السياسية التي كفلها القانون للمرأة لم تتجح في تمكينها من حقوقها الأخرى في المجال

الاجتماعي، والاقتصادي، والتعليمي؛ مما يتطلب ضرورة القضاء على النظام الأبوي السائد، من خلال الدعوة لبدء ثورة جندرية على هذا النظام لتمكينهنّ من حقوقهنّ (Freedman, 2001).

خامساً: الحركة النسوية في العالم العربي (النشأة والتطور، الأهداف والغايات،

الممارسات والتحديات)

أ- النشأة والتطور:

على الرغم من الإرث المجحف لوضع المرأة ومكانتها في المنطقة العربية منذ العصر الجاهلي، وعلى الرغم من التحسينات المتزايدة لحقوق المرأة في المجتمع العربي الإسلامي وما بعده حتى مناداة رفاة الطهطاوي، وقاسم أمين، ونبوية موسى بحقوق المرأة ومساواتها بالرجل؛ لم تتصاعد الحركة النسوية بالمفهوم المعاصر إلا بنهاية القرن العشرين، وكحقيقة علمية لم يرجع الاهتمام بالطرح النسوي إلى وجود طفرة في التاريخ العربي المعاصر، أو تغير جذري في أنماط التفكير، بل ناجم عن سلسلة تحولات شهدها العالم العربي منذ انخراطه في الحداثة نتيجة الاحتكاك بالثقافة الغربية^(٧)، وقد تشكلت الحركات النسوية العربية من خلال آراء العديد من المفكرين والنسويات البارزات كملك حفني ناصف في مصر، ومريم جبرائيل في لبنان، وماري عجمي من سوريا، ويذكر عديد من الباحثين ارتباط الحركة النسوية بالحركة الوطنية وقضايا الاستقلال الوطني والديمقراطية، ورغم اعتراض على تقسيم الباحثين للحركة النسوية العربية إلى ثلاثة مراحل أسوة بالحركة النسوية الغربية فإن ذلك قد يكون مفيداً في الدراسة العلمية، وتتبع بزوغ الأفكار النسوية في السياق العربي؛ ولذا يُمكن تقسيم الحركة النسوية العربية إلى ثلاث مراحل-متداخلة ومتصلة إذا شئت الوصف الدقيق لديناميتها- بدأت بوصفها حركة نسائية لها نشاطها ومطالبها العادلة تجاه حقوق المرأة، وانتهت إلى حركة نسوية تؤمن بمفهوم الجندر والمساواة بين الجنسين:

المرحلة الأولى (انبثاق الوعي النسوي)، في هذه المرحلة بدأ أول لقاء بين النسوية الغربية بوصفها حركة فكرية غربية حديثة ذات مطالب حقوقية وبين الفكر العربي وذلك في نهايات القرن التاسع عشر؛ إذ سبق تبلور الحركة النسوية العربية ووعي بضرورة تحرير المرأة بعد قرون من إقصاءها وتهميشها في المجال العام، وذلك بدعوات من رواد النهضة والإصلاح من أمثال

^٧ - تعد الحملة الفرنسية هي نقطة الالتقاء الأولى بين الشرق والغرب بين الحضارة والمدنية الأوروبية والمجتمعات العربية، فمنذ ذلك الوقت اطلع العرب بشكل مفاجئ على الغرب بثقافته، وقيمه، ومفاهيمه، وتراثه العلمي، وتنظيمه الاجتماعي؛ مما شكل هزة قوية لدى المجتمعات الشرقية حول الكثير من المفاهيم والمسلمات بما فيها حقوق الإنسان وفي القلب منها حقوق المرأة.

من النسوية إلى ما بعد النسوية: تصورات النسويات الأكاديميات
لقضايا تعليم المرأة وتمكينها في الجامعات العربية "دراسة عبر ثقافية"

رفاعة الطهطاوي، وبطرس البستاني، وعائشة تيمور (الفتلاوي، ٢٠٢٢، ص ١٣٥ - ١٣٦)، وكان من أبرز ملامح الحركة النسوية في تلك المرحلة الاهتمام بمسألة المرأة بشكل ثانوي؛ لذا كانت المطالب لا تكاد تخرج على حق المرأة في التعليم، كما تركزت الأفكار النسوية على حق المرأة في العمل وإن لم يكن شاملاً مطلقاً كما في المراحل التالية (زينب فواز دعت في الرسائل الزينية إلى تعليم الإناث ومشاركتهن الرجال في الأعمال)، وأيضاً دعو إلى الاختلاط بين الجنسين؛ لأن ذلك من مقتضيات التعليم حسب رأيهم وليس من منطلق المساواة بين الجنسين (دعا رفاعة الطهطاوي في كتابه المرشد الأمين بتعليم البنات واختلاطهن بالبنين) (أبو حسين، ٢٠٢٠، ص ٣٨). ومن أبرز الداعمين لهذه الأفكار والرؤى التجديدية في تلك المرحلة رفاعة الطهطاوي والذي دعا إلى تعليم المرأة، وتعدد الزوجات، وتحديد الطلاق، وبطرس البستاني الذي نشر أول مقال بالعربية تحدث فيه عن وضع المرأة المتدني، وعن حقها في التعليم والتحرر، وأيضاً أحمد الشدياق الذي يُعد من أوائل الداعين إلى إعطاء المرأة حريتها وذلك قبل دعوة قاسم أمين (بختة & فتيحة، ٢٠١٨، ص ٧٦).

المرحلة الثانية (بلورة الوعي النسوي): مع بداية القرن العشرين بدأت مرحلة جديدة من الكفاح النسوي، ولكنها مرتبطة بسابقتها وغير منفصلة عنها؛ حيث ظهرت النساء اللاتي عملن على بلورة الوعي النسوي وتشكيله على هيئة مطالب حقوقية أسوة بالمرأة الغربية؛ إذ خرجت دعواتهن عن الإطار التقليدي لرواد النهضة، فوجدن أن تحرير المرأة لن يتحقق إلا بجهدهن؛ ممّا أفسح لهنّ المجال لصياغة خطابات خاصة بهنّ عبرن فيها عن رغبتهنّ في تحقيق فرص جديدة لأنفسهنّ داخل خطابات التحديث العربية والوطنية المدنية (الفتلاوي، ٢٠٢٢، ص ١٣٧). ومن أبرز الملامح النسوية في هذه المرحلة اتجاه الكتابات إلى المناداة بالالتحاق بركب الحضارة الغربية، وأن المرأة الغربية هي النموذج الذي يجب أن يحتذى به، كما تناولت موضوعات لم يتم تناولها من قبل مثل المساواة بين الجنسين في المؤسسات التعليمية (أبو حسين، ٢٠٢٠، ص ٣٨-٣٩)؛ حيث طالب قاسم أمين بحق المرأة في التعليم في كتابه *المرأة الجديدة*، وتحرير *المرأة*، وقوبل بهجوم شديد من معاصريه، وبدأ الرعيل الأول من النسويات، مثل هدى شعراوي، وسيزا نبروي وغيرهنّ في إنشاء الاتحاد النسائي عام ١٩٢٣م، وكانت مطالب المرأة تتركز في حق المرأة في التعليم والعمل، ولعبت نبوية موسى دوراً مشهوداً في تعليم الفتيات، وتحدثت الواقع الذي كانت تعيش فيه، وكانت سهير القلماوي أول فتاة تدخل الجامعة المصرية، ثمّ تنال الدكتوراه لتصبح أستاذاً للغة العربية (رافع، ٢٠٢٢، ص ٢٤).

المرحلة الثالثة (إعادة انبعاث النشاط النسوي): بدأت في النصف الثاني من القرن العشرين، وأهم ما يميز هذه المرحلة هو زيادة الحراك النسوي، كما شهدت هذه المرحلة انبعاثاً للمصطلحات النسوية الحديثة؛ حيث إنَّ الفلسفة الغربية بأفكارها ومعتقداتها قد تغلغت في المجتمع العربي، وأصبح الخطاب النسوي الغربي له حضور في الساحة الفكرية العربية من خلال مؤيدي هذه الحركات النسوية المساندة والمدافعة عن حقوق المرأة، فالنسويات العربيات أخذن الملامح العامة لكلِّ من الاتجاهات الليبرالية، والراديكالية، والماركسية وهذا من خلال دراستهنَّ في الخارج؛ حيث تمَّ نقل التجربة إلى الأوساط العربية متأثرة بقضايا حقوق المرأة وإنصافها (بختة & فتيحة، ٢٠١٨، ص ٧٦)، وفي هذه المرحلة انتقلت الدعوات النسوية من مرحلة التأثير بنمط الحياة الظاهري والعملي للمرأة الغربية إلى مرحلة استلهاً الرؤى الفلسفية الغربية وجعلها عقيدة للمرأة في حركتها ووضعها، كما زاد الاهتمام بدراسة النوع "الجندر" (أبو حسين، ٢٠٢٠، ص ٣٩). ومن أبرز رواد هذه المرحلة نوال السعداوي، والتي أكدت من خلال كتاباتها أن الفوارق بين المرأة والرجل ناجمة عن ثقافة ذكورية وجدت امتداداتها على طول تاريخ حضاري طويل (الخریف، ٢٠١٦، ص ٨٩).

ب- أهداف الحركة النسوية العربية وغاياتها:

تُعد أهداف الحركة النسوية العربية جزءاً من أهداف الحركة النسوية بصفة عامة، فقد استهدفت دمج النساء في الحياة العامة من خلال تمكين الفرص لهنَّ للتعليم والعمل والمشاركة في الحياة السياسية وذلك عبر تدريبهنَّ وتنمية قدراتهنَّ الفعلية بما يسمح لهنَّ بالمشاركة في المجال العام، بالإضافة إلى السماح للمرأة بالحرية وتكافؤ الفرص والتحكم بحياتها، وفهم طبيعة عدم المساواة بين الجنسين من خلال دراسة الأدوار التاريخية للحركة النسوية في العالم العربي، بالإضافة إلى بلورة رؤية عامة حوال الآليات المجتمعية التي تكرس اضطهاد المرأة وتولد اللامساواة بينها وبين الرجل، وإزالة التفاوت بين النساء والرجال في جميع الميادين، وإرساء دعائم المساواة الكاملة في الفرص بينهم، وتهيئة بيئة تمكينية تساهم في بناء قدرات المرأة لتفجير طاقاتها المنتجة والمبدعة الكامنة (أبو حسين، ٢٠٢٠).

ج- تحديات الحركة النسوية في العالم العربي ومآلتها:

من المعلوم أن مفهوم النسوية قد خلق جدلية واسعة على نطاق التنظير والممارسة في السياق العربي، خاصة وأن المفهوم له ظروفه الخاصة التي نشأ وتشكل فيها؛ حيث كان للظروف السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية التي عاصرتها المجتمعات الأوروبية في محطة تاريخية من تطورها الحضاري أثر واضح على صبغ المفهوم بصبغة ثقافية غربية بحتة، والتي انعكست بشكل واضح على الانطباعات التي يخلفها المفهوم لدى غير الغربيين، كما

من النسوية إلى ما بعد النسوية: تصورات النسويات الأكاديميات لقضايا تعليم المرأة وتمكينها في الجامعات العربية "دراسة عبر ثقافية"

أضافت العولمة - خاصة بشموليتها الاقتصادية والتي تسعى بلا هوادة لتعميم التجربة الغربية بل وفرضها بشكل أحادي على المجتمعات - بُعداً غير إيجابي؛ ممّا أكسب المفهوم سمات وخصائص سلبية جعلته أقرب إلى التهديد منه للمنفعة لكافة المجتمعات (الحدابي، ٢٠٢٢).

وكما أسلفنا فإنّ الإرهاسات النسوية الأولى في المجتمعات العربية بدأت منذ نهايات القرن التاسع عشر إلا أن دخول المفهوم معترك الحياة الاجتماعية، والثقافية كان في بدايات القرن العشرين؛ ونظراً لتباين المجتمعات العربية في أنظمتها السياسية (جمهوري، ملكي، فيدرالي، أميري، سلطاني)، كما تتباين في أنظمتها الاجتماعية، والتعليمية، والاقتصادية فقد نشأ فهم متباين للنسوية أعقبه ممارسات مختلفة وعقبات متزايدة في كثير من الأحيان، أولى التحديات هي الطبيعة الأوتوقراطية للأنظمة السياسية في غالبية الدول العربية وقوانينها المقيدة للحريات، فتُوجد جملة من القوانين تحد من فاعلية الحركات المدنية والنسوية في الإطار العربي مثل قانون الطوارئ والتظاهر في مصر، وقانون حظر التجمع في عمان؛ لذا فإنّ الحدود والمساحات الضيقة للممارسات النسوية تؤثر على العمل النسوي وتضعفه في المجتمعات العربية (أبو النجا، ٢٠١٨).

كما أن الموروث الثقافي بما يشمله من مسلمات شعبية، وتصورات اجتماعية عن دور المرأة لا يزال يحجب المرأة عن التمثيل العادل في كافة المؤسسات، فعلى الرغم من سياسات التمكين المفعلة والتي ساعدت في زيادة تواجد النساء وتمثيلهم إلا أن عدم تقبل المجتمعات العربية لأي دور للمرأة خارج نطاق الأسرة، والتعليم، وقطاع الصحة هو لب المشكلة؛ ممّا يتطلب بناء وعي لدى مختلف فئات المجتمع، كذلك من ضمن التحديات المهمة هو عدم قدرة الحركة النسوية على اختراق كافة الفئات المجتمعية لنشر الوعي بالقضايا النسوية، بل على النقيض ظلت بعيدة عن الجماهير ملتصقة بالنخب الثقافية؛ لذلك فقدت قدرتها على التغيير المجتمعي، وأخيراً فإن قدرة الحركة النسوية على الحفاظ على المكتسبات القانونية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية بدون عزل قضايا الإناث عن الإصلاح المجتمعي أو وقف أي محاولة لمقاومة التغيير يمثل التحدي الأكبر (آل محفوظ، ٢٠٢٢).

سادساً - المشترك والمختلف بين الحركة النسوية العربية والغربية:

على الرغم من اشتراك الحركة النسوية العربية والغربية في كثير من الأمور، والثوابت، والتركيز على قضايا محورية تخص المرأة (المناداة بالمساواة، الحق في التعليم والعمل، نقد النظام الأبوي، مجابهة العنف ضد المرأة) خاصة وأن الأخيرة هي أم الحركات، والمؤثر الأول في انطلاق الحركات النسوية بباقي دول العالم فإنّ هناك اختلافات وتباينات واضحة للعيان بين

الحركتين ترجع إلى الصبغة الثقافية، والظروف الاجتماعية، والمرحلة الحضارية التي مرّ بها كلا المجتمعين الغربي والعربي، ففي حين تستند الحركة النسوية العربية إلى قاسم مشترك من العوامل التي عززت من وحدتها، مثل: الدين، واللغة، والموروث الثقافي، والجغرافيا، وطبيعة الأنظمة السياسية والتي بشكل كبير حددت ملامحها في السياق العربي، فإنّ الحركة النسوية الغربية تباينت في اتجاهاتها، وفي لغة الخطاب السائد حتّى في راديكالية المفاهيم المطروحة وفقاً لثقافة المنظرات النسويات فسيمون دي بوفوار تُعدّ مثلاً حياً على ذلك في مقابل وليستون كروفت.

نقدت النسوية الغربية الخطاب الديني بشكل صريح وهاجمت التعاليم الكنسية الداعية لدونية المرأة، وأنها السبب في ترسيخ اضطهادها عبر العصور، في حين لم تكن الحركة النسوية العربية العداء للدين بل حاولت النسويات العرب التوفيق بين الأفكار النسوية والآيات القرآنية التي تتعرض للمرأة، كما حاولن الأخذ بالنفاسير المعتدلة، والبُعد عن الغلو في تفسير الآيات المتعلقة بالنساء، لكن هذا لا يمنع من وجود بعض النسويات العلمانيات والتي هاجمن الموروثات الدينية بشدة كنوال السعداوي، كذلك وعلى الرغم من اتفاق الحركتين على تبني منهج عمل واحد في تحقيق الأهداف، والمقاصد النسوية في المجتمعات المعاصرة، إلا أن وسائل تحقيق هذه الأهداف تتباين بين الحركتين، ففي حين تتخذ النسويات الغربيات الفعل الميداني أداة رئيسة في رفع الظلم والمطالبة بتحقيق مطالبهن (التظاهر والاحتجاج)، تتخذ الحركات النسوية العربية المنحنى السلمي في المطالبة بحقوقها، وتحاول عدم التصادم مع النظم السياسية القائمة. وأخيراً تتقاطع المطالب النسوية مع الأهداف السياسية والقانونية للحركة النسوية الغربية؛ من أجل تمكين المرأة وهدم كافة صور الظلم والقهر التي تواجهها في المجتمعات المعاصرة، في المقابل فإنّ الحركة النسوية العربية ذات بُعد اجتماعي لا تحاول التصادم مع مسلمات المجتمع، كما أنها تنشط في المجال الخدمي والتطوعي والذي يُعدّ من أكبر المساحات التي تستوعب هذه الحركة في البلدان العربية وخاصة في منطقة الخليج العربي التي ترزخ تحت موروثات ثقافية واجتماعية تحطّ من قيمة المرأة.

المحور الثاني - التمكن الأكاديمي للمرأة في مؤسسات التعليم العالي وقضاياها الرئيسية:

يُعدّ تمكين المرأة من المصطلحات حديثة الظهور والمرتبطة بصورة أساسية بالحركة النسوية؛ حيث إنّ بدايات استخدام المصطلح ترجع إلى منتصف ثمانينيات القرن العشرين في عدد من الوثائق والاتفاقيات الدولية التي اهتمت بقضايا المرأة، وكثر تداوله في أدبيات المنظمات الحقوقية، والمؤتمرات، والكتابات الثقافية والاجتماعية عن المرأة؛ ورغم تعدد محاولات الباحثين لوضع تعريف محدد فإنه لا يوجد اتفاق حول خصائص التمكن وآليات تحقيقه، وبصفة

من النسوية إلى ما بعد النسوية: تصورات النسويات الأكاديميات
لقضايا تعليم المرأة وتمكينها في الجامعات العربية "دراسة عبر ثقافية"

عامة يعني التمكين إتاحة الفرصة للمرأة؛ لكي تحدد خياراتها بنفسها فيما يرتبط بشئون حياتها الخاصة، وأن تشارك في الحياة العامة بجانب الرجل، في ميادين المعرفة، والتنمية الاقتصادية، والعمل السياسي، والنشاط الاجتماعي، ويعني ذلك تأهيلها لهذه المشاركة عبر توفير فرص التعليم والتدريب، وإزالة العوائق القانونية والموانع الاجتماعية التي تحد من مشاركتها في مختلف المجالات.

أ- تمكين المرأة (المفهوم والماهية):

التمكين لغة مصدر مشتق من الفعل (مكن) ومعناه جعل له عليه سلطاناً وقدرة، ويتمكن عند الناس: بمعنى علا شأنه، تمكن من الشيء، قدر عليه أو ظفر به (المعجم الوجيز، ٢٠٠٨، ص ٥٨٨)، كما وردت كلمة مكن (مكنه) بمعنى جعله قادراً على فعل شيء معين ويقال: استمكن الرجل من الشيء صار أكثر قدرة عليه، كما يقال: متمكن من العلم أو من مهارة تادية مهنة معينة بمعنى أنه متقن للعلم أو للمهنة (الميزر، ٢٠١٧، ص ١٣٦)، و(مكن) فلان عند الناس مكانة عظم عندهم فهو مكين (المعجم الوسيط، ٢٠٢٠). وورد في القرآن الكريم في قوله تعالى "ونريد أن نمّن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين ونمكن لهم في الأرض" (آل عمران، ٥٥)، فنجد هنا التمكين يرتبط بالفئات المستضعفة والمهمشة، وتعدد اللفظ في القرآن الكريم يدل على أهميته في تصحيح أوضاع البشر، ويتمركز حول التقوية والتعزيز، ويلاحظ ممّا سبق أن معنى التمكين لغوياً يدور حول المكانة والمنزلة الرفيعة، أما التمكين اصطلاحاً: فيقصد به الاستراتيجية التي يُمكن بواسطتها مساعدة الأفراد والجماعات أن تتحكم في ظروفها وتستطيع إنجاز أهدافها، وهكذا تكون قادرة على العمل لمساعدة نفسها وغيرها على زيادة مستوى معيشتها (Wallenstein, 1993, p. 73)، فالمعنى الاصطلاحي يشير إلى عملية تقوية النساء في المجتمعات المعاصرة عبر مجموعة من الأساليب أو الآليات في سياق اجتماعي وسياسي وثقافي معين.

ولقد تنوعت المفاهيم التي تناولت تمكين المرأة، فمنها من وضع النساء ضمن الفئات المقهورة أو المضطهدة التي تتعرض للتمييز مثل تعريف (محمد، ٢٠٢١، ص ١٣٧) والذي يرى التمكين يتمثل في "دعم الجماعات المقهورة أو المضطهدة لتخطي أو مواجهة العقبات وأوجه التمايز التي تقلل من أوضاعهم، أو تسلبهم حقوقهم"، في حين أن هناك مفاهيم ركزت على دور التمكين في زيادة النفوذ والقوة مثل تعريف (ثابت، ٢٠١٧، ص ١٠٨) والذي يُعتبر التمكين العملية التي من خلالها تدرك النساء على المستوى الفردي أو الجماعي بألية عمل علاقات القوة التي يتحقق من خلالها لهنّ الثقة بالنفس والقوة لتحدي اللامساواة النوعية، كما

أظهر تعريف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن التمكين هو "توفير الفرص للنساء للحصول على الموارد والتحكم في أوضاعهنّ داخل المجتمع؛ أي أن التمكين هو مشاركة المرأة مشاركة حقيقية في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتها (UNIFEM, 2000, p.64)، وقد أكدّ قنديل أن تمكين المرأة هو القضاء على كل مظاهر التمييز ضدها من خلال آليات تمكنها من تقوية قدراتها والاعتماد على الذات (قنديل، ٢٠٠٤، ص ١٢)؛ وهنا يسعى التمكين إلى إكساب النساء لعناصر القوة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية لزيادة دورهنّ في العملية التنموية.

وهناك من تناول تمكين المرأة من خلال تدريبها وتوفير الخبرة الفنية والمهنية لها حتى تستطيع أن تجد لها فرص عمل وأن تسهم في مسيرة التنمية (المشهداني، ٢٠١٣، ص ٢٥٩)، وربط البعض التمكين بتعليم المرأة؛ حيث يشير إلى توفير الوسائل التعليمية والمادية والاجتماعية والصحية ومساعدة الأفراد بها؛ حتى يتمكنوا من المشاركة في الحياة الاجتماعية بفعالية (أحمد، ٢٠١٧، ص ٨١٥). كما يرى بعض الباحثين أن مفهوم تمكين المرأة يعني القدرة التي تؤهل المرأة من المشاركة بنشاط ومساواة في صنع القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية دون هيمنة ذكورية (Chung -Bui, 2013, p.12)، وبذلك يصبح المقصود بتمكين المرأة هو حقها في اتخاذ القرارات الصائبة في حياتها، وتحسين مكانتها في المجتمع في كافة المجالات السياسية، والاجتماعية، والثقافية.

وفي ضوء التعريفات السابقة يُمكن تحديد أهداف تمكين المرأة في: تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وإتاحة الفرصة للمرأة لتحقيق أهدافها، مع تعزيز مشاركة المرأة في عملية التنمية من خلال اندماجها الكامل في الأنشطة السكانية، والصحية، والتعليمية والأنشطة المدرة للدخل سواء كشريك نشيط وكمستفيد (عبد الله، ٢٠٢١، ص ٣٩١-٣٩٢)، هذا بالإضافة إلى المساهمة في زيادة قدرة المرأة على مساعدة أسرتها ومجتمعها، وزيادة قدرتها على تنمية المجتمع وذلك بالنهوض بمستواها الثقافي، مع تحقيق العدالة بين الجنسين من خلال الدعم المتبادل واستقلالية النساء وحريةهنّ، واتخاذ القرارات من خلال إحساسهنّ بالثقة، كما يهدف التمكين تعميق العلاقة بين الدولة والمرأة والمنظمات النسائية لتنمية قدرتها للمشاركة المجتمعية والتنموية، هذا إضافة إلى تطوير مهاراتها وقدراتها وثقتها بنفسها؛ ممّا يخلق سياقاً تنموياً للمشاركة والتفاعل، بجانب مساعدة المرأة على إيجاد حلول أدائية لمشكلاتها؛ وبالتالي استخدام قدراتها للعمل مع الآخرين؛ لإحداث التغيير (سعدالله، ٢٠٢٢، ص ٦٨٣).

ولتمكين المرأة عدة فوائد وإيجابيات تنعكس على المرأة كفرد وعلى البيئة المجتمعية ككل ومن أبرز تلك الفوائد: رفع كفاءة المرأة وتنمية قدراتها المهنية والوظيفية؛ ممّا ينعكس بشكل

من النسوية إلى ما بعد النسوية: تصورات النسويات الأكاديميات لقضايا تعليم المرأة وتمكينها في الجامعات العربية "دراسة عبر ثقافية"

فعّال وإيجابي على تكوين وصقل شخصية المرأة وقدرتها على إنجاز المهمات والتعلم المستمر، إضافة إلى تقليل نسب البطالة من خلال إيجاد فرص عمل للنساء الراغبات بدخول سوق العمل والمساهمة في بناء التنمية المجتمعية كل حسب موقعه وقدراته، كذلك تفعيل الدور النسوي في صنع القرار والمشاركة فيه من مبدأ العدالة والمساواة على كافة مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كذلك يساعد التمكين على تشكيل نماذج للمرأة الناجحة القادرة على الموازنة بين مسؤولياتها والنجاح على الصعيد المهني والشخصي الاجتماعي، كذلك المشاركة في تحمل المسؤوليات والواجبات وعدالة توزيع الحقوق على أفراد المجتمع ذكورا وإناثا، والقضاء على أشكال التمييز الجندي والعنصرية والتحيز لجنس معين على حساب الآخر في فرص التعليم والعمل (شملاوي & الحيط ٢٠١٩؛ فرج & شرعي، ٢٠٢٠).

وتوجد عدة أنواع من التمكين، منها: التمكين الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، والقانوني، والتعليمي، ويشير الأخير إلى إتاحة الفرصة أمام النساء للتعليم وفق قدراتهن، وإزالة الحواجز أمام دخولهن مؤسسات التعليم، وفي الالتحاق بال تخصصات المختلفة، وكذلك الحد من التمييز ضد النساء من خلال مواجهة المعايير التقليدية التي تفضل الذكور في المؤسسات التعليمية.

ب- ماهية التمكين الأكاديمي للمرأة وأهم المبررات المجتمعية والتشريعات الداعمة له:

يُعد الانخراط في مؤسسات التعليم العالي والاستفادة من إمكاناتها أمراً بالغ الأهمية للمرأة في عالم اليوم، ليس فقط لكون التعليم العالي مصدراً للمعرفة وسيلة لزيادة قابلية النساء للتوظيف؛ ولكن لتمكينها وزيادة وعيها بدورها الحقيقي في المجتمع كشريك رئيس في التنمية، كما يُعزز الثقة بالنفس والاستقلال في شخصيتها، فكلما ارتقى مستواها التعليمي نمت قدراتها وإمكاناتها، وتأثرت اتجاهاتها بشأن الحياة العملية والاجتماعية، واختلفت نظرتها للعالم ولذاتها ولأسرتها؛ حيث تكتسب المرأة المتعلمة عديداً من المهارات التي تساعدها على أداء أدوار متعددة في مجالها الخاص (أسرتها)، والمجال العام (مجتمعا). فتعليم المرأة في مؤسسات التعليم العالي وتمكينها أكاديمياً يجعلها واعية بمشكلاتها وقضايا مجتمعا، وفعّالة في تربية أبنائها، وعقلانية في إصدار أحكامها؛ لذا أصبح التعليم الجامعي للمرأة أمراً ضرورياً للنهوض بواقعها المشكل، وعنصرًا مهمًا في تمكينها، فقد أكسب التعليم النساء وعياً وتفهماً لطبيعة العلاقات المتحيزة القائمة بين المرأة والرجل، ومكّن الكثير من النساء من الوعي بحقوقهن، كما استطاعت المرأة بالتعليم من استخدام معارفها في المشاركة في عملية التنمية (سالم، ٢٠١٩، ص ٨١٧)؛ لذا يُعد التعليم العالي أحد أهم المرتكزات الأساسية في تمكين المرأة، وامتلاكها القوة للتأثير في

المجتمع، وأن حرمان المرأة أو عدم المساواة في مجال التعليم العالي يُعد عائقاً أساسياً لتحقيق التنمية الاجتماعية، ويجعل مشاركتها السياسيّة، والاقتصاديّة في حكم المستحيل.

ونظرًا لتزايد دينامية الحركات النسويّة الداعية لحقوق المرأة، احتلت قضية تعليم المرأة وتمكينها أكاديمياً في مؤسسات التعليم العالي اهتماماً بالغاً، فأصبح تعليم المرأة ومشاركتها في التنمية مكانة كبيرة في العقود القليلة الماضية، فقد جاءت الأهداف التنموية للألفية لتؤكد تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة وتحسين تعليمها من أجل تنمية مستدامة لمجتمعها (محمد، ٢٠٠٧). ويقصد بالتمكين الأكاديمي تلك المحاولات الساعية لدمج أهداف التمكن وأنشطته في الأوساط الأكاديميّة من خلال دعم أصحاب المصلحة لتحقيق الالتزام بالمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة من خلال التدريب على التحول والتعلم. والتمكين الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي يتضمن عدالة الموقف التعليمي وعمومية الالتحاق بمؤسساته دون قيود أو فوارق طبقية، كما يعني التزام الدولة بالمواثيق والقوانين الضامنة لعدالة التعليم للجميع، وترسيخ قيم المساواة والعدالة والتسامح للجميع دون تمييز وإقرار الآليات التي تضمن تمتع الأفراد بممارسة حقوقهم المشروعة فيه (زغلول، ٢٠٠٧، ص ٢١٣)، ويهدف التمكن الأكاديمي دعم تعليم الإناث في التعليم العالي والقضايا المتعلقة بالتمكين الذاتي، والتمكين الوظيفي للإناث، ومهارات صنع القرار، ويرتبط التمكن الأكاديمي للمرأة بالإعداد المعرفي الفعّال لها بما يتلاءم مع التطورات العالمية في مجال الثورة المعلوماتية، والتأهيل والتدريب المتكافئ وذلك لاستثمار المرأة بفاعلية في مختلف قطاعات الإنتاج، إضافة إلى توفير كافة الأدوات والآليات وعدالة وتكافؤ الفرص وظروف الحصول عليها مع الرجل والتي تضمن ممارستها لتلك الحقوق بإنصاف وكرامة إنسانية، ومنها الحق في التعليم والتعلم (أبو راضي، ٢٠١٧، ص ١٣٢-١٣٣).

وتعكس التشريعات الدولية والإقليمية الاهتمام المتنامي بالتمكين التعليمي والأكاديمي للمرأة وتنمية قدراتها خاصة في مؤسسات التعليم العالي مع الدراسات التي أكدت ارتفاع العوائد الاستثمارية من تعليمها (الشريف، ٢٠١٩)، ويُعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي طالب بضرورة القضاء على التمييز ضد المرأة عام (١٩٦٧) هو الإطار العام للتشريع الداعم لحقوق المرأة، كما أكدت اتفاقية سيداو (sedaw) عام ١٩٧٩ في مادتها العاشرة "اتخاذ الدول كافة التدابير المناسبة التي تكفل للمرأة حق التعليم (الطائرة، ٢٠١٥، ص ٨٥)، وقد وقعت بعض الدول العربيّة بالموافقة على بنود هذه الاتفاقية، وتعهدت بالالتزام بما جاء فيها، وتماشياً مع دعم المرأة تعليمياً أنشأت الأمم المتحدة منظمة جميتين (jamitien) في تايلاند والتي عمدت للتخلص من الفوارق بين الجنسين في التعليم، كما نادى المنتدى العالمي للتنمية والذي عقد في داكار عام ٢٠٠٠ بأهمية ضمان تعليم الفتيات والنساء، وإزالة أوجه التمييز والتفاوت بين

من النسوية إلى ما بعد النسوية: تصورات النسويات الأكاديميات
لقضايا تعليم المرأة وتمكينها في الجامعات العربية "دراسة عبر ثقافية"

الجنسين في التعليم، مع التأكيد على تأمين فرص متكافئة للفتيات، كما توصل المؤتمر الذي تم انعقاده في أمستردام عام ٢٠٠٢ تحت عنوان "إسراع الخطى من أجل التعليم للجميع" إلى العديد من التوصيات والتي نادى بأهمية الإسراع من أجل تقليل الفجوة بين الجنسين في التعليم بمختلف مستوياته، وضرورة تعزيز تعليم الإناث في جميع دول العالم وبخاصة في الدول النامية من أجل تحقيق تنمية مستدامة (إبراهيم، ٢٠٢١، ص ٢١٠). ثم توالت العديد من الاتفاقيات والتشريعات والتي ألزمت جميع الدول باتخاذ التدابير اللازمة لتمكين المرأة من الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية على اختلاف التخصصات، مع ضرورة تحقيق التساوي في إعطاء فرص الحصول على المنح الدراسية.

وعلى المستوى العربي أولت عديد من الدول مزيداً من الاهتمام بقضية التمكين التعليمي والأكاديمي للمرأة من خلال إصدار العديد من التقارير والتشريعات، فقد أكد المنتدى الخامس الذي عقد في الكويت عام ٢٠٠٣ ضرورة الاهتمام بتعليم المرأة وتدريبها وفقاً لقواعد العصر الحالي وتقنياته، كما جاء في وثيقة الإسكندرية للإصلاح العربي عام ٢٠٠٤ الدعوة لإزالة جميع أشكال ومظاهر التمييز ضد المرأة، وفي القلب، منها حرمانها من التعليم (الحصف & السعادات، ٢٠٢٠، ص ٣٦٦)، كما صدرت عدة تقارير للمنتدى العربي للتنمية المستدامة والذي عقد في عمان عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦، وفي المنامة عام ٢٠١٥، وفي الرياض عام ٢٠١٧، وبيروت عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، والذي نظمته الاسكوا (ESCWA) بضرورة إتاحة جميع أنواع وسائل التكنولوجيا لتمكين المرأة العربية من التعليم، وتعزيز اندماجها في سوق العمل، وحث الدول العربية والمجتمعات على ضرورة عدم إغفال حق الفتيات في التعليم والمشاركة في التنمية، وحمايتهم من التمييز أو الإقصاء وإيلاء الأولوية لتمكينهن، وصدرت مؤخراً وثيقة منهاج عمل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ للمرأة في المنطقة العربية والتي سعت توصياتها للنهوض بالمرأة العربية على المستوى الإقليمي، والوطني من خلال التخطيط لتمكين المرأة من التعليم، وتحقيق مبدأ المساواة في مجال التعليم، وذلك بمساندة التحاق النساء والفتيات وتمكينهن أكاديمياً في مؤسسات التعليم الجامعي والعالي (منظمة المرأة العربية، ٢٠١٥).

ج- أبعاد التمكين الأكاديمي للمرأة في مؤسسات التعليم العالي وخصائصه:

للمتمكين الأكاديمي للمرأة العديد من الأبعاد التي توضح ماهية المفهوم، وتبرز دلالاته العملية والذي يمكن النساء من المشاركة بصورة عادلة في عملية التنمية، وتتمثل تلك الأبعاد فيما يلي:

البُعد المعرفي: يتضمن هذا البُعد تزويد النساء بالمعارف الحديثة، والمهارات الضرورية التي تمكنهن من فهم طبيعة العوامل والظروف المسببة لتبعيتهن على المستوى الماكرو أو المايكرو في مؤسسات التعليم العالي، ويركز أيضًا على المراجعة النقدية لخبرات النساء لملاحظة أنماط السلوك المؤدية للاعتماد وتدعيم التبعية، كما يسعى هذا البُعد إلى فهم السيطرة الذكورية على الإناث في الجانب الأكاديمي (محمد، ٢٠١٨، ص ٨٥)، ويتضمن ذلك البُعد فهم المرأة لمسببات تهميشها سواءً أكانت أسبابًا ذاتية تخصها أم أسبابًا خاصة بالمجتمع بصفة عامة؛ بمعنى أن وصول المرأة لمعارف جديدة من شأنها أن تتحقق في مختلف العلاقات مع الجنس الآخر وتدمر المعتقدات السائدة التي تقوم على أيديولوجيا ذكورية (عبد الله، ٢٠٢١)، وبذلك يتيح التمكن الأكاديمي للمرأة حق الحصول على المعلومات والتعبير عن رأيها، فبالمعرفة يُمكن للمرأة المشاركة الحقيقية داخل المجتمع، ومن ثمّ التعامل مع قضاياها ومشكلاته المختلفة.

البُعد الاقتصادي: يتضمن هذا البُعد الفرص التي يوفرها التمكن الأكاديمي لمشاركة النساء في الأنشطة المولدة للدخل تلك التي من خلالها يستطعن أن يحصلن على دخول مستقلة، فمن خلال التدريب واكتساب المعارف والمهارات، والالتحاق بتخصصات علمية وهندسية مرتبطة بخطط التنمية الاقتصادية تستطيع النساء الالتحاق بالوظائف في سوق العمل وتندمج في النشاط الاقتصادي (شملوى & الحيط، ٢٠١٩، ص ٥٣).

البُعد الثقافي: يساعد التمكن الأكاديمي النساء في مؤسسات التعليم العالي على زيادة معارفهن ومهارتهن؛ وبالتالي اتساع ثقافتهن وإلمامهن بالقضايا المجتمعية، بل والمشاركة فيها بفاعلية، كما يسهم التمكن الأكاديمي في إشاعة صور إيجابية عن المرأة تبرز مواهبها، وخبراتها، وقدراتها، وإسهامها الفعلي بصفتها عاملاً من عوامل التغيير الاجتماعي، والإسهام في القضاء على القوالب الجامدة التي لا تزال تحدد أدوار وسلوك الرجال والنساء، وتبقى على أشكال التفاوت والتمييز (حلمي، ٢٠٠٦، ص ٧).

البُعد الاجتماعي: يسمح التمكن الأكاديمي للمرأة بتهيئة الفرص للاندماج في بيئة اجتماعية أرحب، وتوسيع قدرتها على الاختيار، ومنع الممارسات التي تركز التمييز ضدها؛ حيث يساعد التمكن الأكاديمي المرأة على امتلاك المعرفة، والمهارات، والقدرات والتي تمكنها من المشاركة بشكل إيجابي في المجتمع؛ ممّا يساهم في تحسين مكانتها الاجتماعية داخل المجتمع، مع الأخذ في الاعتبار تحرك النساء وخاصة الأكاديميات والحاصلات على مؤهلات عليا في مواقع صنع القرار، وعلى رأس المؤسسات الاجتماعية على تغيير القيم، والعادات والتقاليد، والنظرة الاجتماعية السلبية للمرأة، والقضاء على مظاهر التمييز ضدها (عبد الله، ٢٠٢١، ص ٣٩٣).

من النسوية إلى ما بعد النسوية: تصورات النسويات الأكاديميات
لقضايا تعليم المرأة وتمكينها في الجامعات العربية "دراسة عبر ثقافية"

البُعد السياسي: ينطلق هذا البُعد من أن تمكين الإناث أكاديمياً يزيد من إمكاناتهن في فهم القضايا المجتمعية ذات الطبيعة السياسية؛ ومن ثمَّ زيادة مشاركتهنَّ في الفعل الاجتماعي؛ ممَّا يزيد من الوعي السياسي بين (حلمي، ٢٠٠٦، ص ٦)، ويتجسد البُعد السياسي في نواحٍ عديدة ممثلاً في زيادة مشاركة المرأة سياسياً في صنع القرار بما يجعلها قادرة على تربية أبنائها وتزويدهم بالمبادئ والقيم السياسية، بل والمشاركة في إدارة مؤسسات الدولة عبر الخبرات والكفاءات النسائية.

ويتسم التمكن الأكاديمي للمرأة بعدة خصائص، تتمثل في أنه يساعد المرأة على المطالبة بحقوقها وتغيير أوضاعها الحالية، كما يُعد وسيلة فعَّالة وأداة ناجحة لمكافحة الاضطهاد ضد المرأة في مؤسسات التعليم العالي، كما أنه فعل إيجابي يتضمن اكتساب المرأة القدرة على العمل، والتواصل، وامتلاك المهارات، والقدرات الاجتماعية (طه، ٢٠١٨). وعلى الرغم من أن تمكين المرأة في مؤسسات التعليم يسهم في تحقيق باقي أنواع التمكن فإنه يمثل الأساس في معالجة التفاوت بين الجنسين من خلال العمل على آليات التنشئة الاجتماعية منذ بداية المراحل التعليمية وصولاً للتعليم الجامعي.

د- التمكين التعليمي والأكاديمي للمرأة بين آراء الفلاسفة والمفكرين والنظريات العلمية المفسرة له:

لقد ناضلت المرأة لتحقيق ذاتها وتواجدها بفعالية في المجتمع باعتبارها مواطناً كامل الحقوق إلا أن ما اكتسبته لا يعبر عن دورها الحقيقي الذي تبذله داخل مجتمعها، ويعود التمييز ضد المرأة تعليمياً إلى زمن رأى فيه فلاسفة الغرب أمثال "أرسطو" و"جان جاك روسو" و"نيتشه" أن المرأة كائن أدنى شأنًا من الرجل، وأن مساواتها بالرجل أمر غير مقبول وغير منطقي، فقد نادى روسو بأن يكون تعليم المرأة مختلفاً عن تعليم الرجل، فالمرأة تُعد مصدر الرعاية الأول في الأسرة، وعليه فإنَّ أدوارها تنحصر في تقديم الرعاية للآخرين؛ لذا فهو طالب بأن يكون تعليمها منفصلاً ومختلفاً عن تعليم الرجال؛ إذ يقول "إنَّ تعليم المرأة يجب أن يكون مرتبطاً بتعليم الرجل، فهي لن تكون حرة أبداً في تحديد اختياراتها أو اتخاذ قراراتها" (الحلواني، ٢٠١٩، ص ١٧). غير أن أفلاطون رأى أن الرجال والنساء يجب أن يتمتعوا بحقوق متكافئة من التعليم والدراسة بغية التهيؤ لأداء ووظائفهم وأدوارهم الاجتماعية، فلا يرى فرق بينهما، بل يذهب إلى القول إنَّ التعليم نفسه الذي يجعل الرجل ولياً للأمر سيجعل أيضاً من المرأة ولية للأمر فلا اختلاف بينهما من حيث طبيعتهما الإنسانية، وما دامت المرأة متساوية مع الرجل فينبغي أن تتساوى في التعليم أيضاً (المحبشي، ٢٠١٠). بينما رفض أرسطو القول بالمساواة بين المرأة والرجل، بل رأى أن

الأفضلية يجب أن تكون دائماً للرجل وأن دور المرأة في المجتمع لا يتعدى أعمال البيت، وتنشئة الأطفال وتربيتهم، في حين أن الأعمال الأخرى من اختصاص الرجل، ولا يتفق أرسطو على المساواة التي توكل إلى المرأة مهام الرجل وتعطي لها صلاحية الخروج من البيت، وترك مهمة الاعتناء بالأطفال لتعمل جنباً إلى جنب مع الرجال، فمع أن المرأة نفسياً وجسدياً كائن بشري مستقل بشخصيته الكاملة وغير تابع للرجل فمن الممكن أحياناً ألا يكون هذا الإنسان المؤنث على قدر الإنسان المذكر بالتمام والكمال (حسن، ٢٠١٣).

وعلى الجانب الآخر فقد اختلفت وجهات نظر المفكرين العرب عن مفكري الغرب؛ فنجد المفكرين العرب وعلى رأسهم ابن رشد استطاعوا التحرر من المركزية الذكورية، والنظرة الإقصائية تجاه المرأة، فنادوا بأن النساء والرجال إنما نوع واحد في الغاية الإنسانية، وتطرق ابن رشد في كتابه "بداية المجتهد ونهاية المقتصد، إلى مسألة القضاء والإمامة بالنسبة للمرأة، وأهمية الدور الذي تقوم به المرأة داخل المجتمع (الاتحاد النسائي العربي العام، ٢٠١٥، ص ٩)، ولم يمنع الغزالي المرأة من التعليم والعمل، ولكن أباح لها الخروج لطلب العلم والعمل في حالة عجز الزوج عن القيام بهذا، واشترط رضا الزوج والسماح لها بالخروج، بينما لم نجد عند ابن سينا ما يشير إلى أهمية تعليم المرأة التي كرمها كزوجة وأوجب على الزوج رعايتها واحترامها وتقدير مشاعرها وحرص على إعطائها كافة الحقوق الزوجية وجعلها شريكة له في المال والولد (عبد الله، د.ت، ص ٤١٥٠).

من هنا يُمكن القول بأن الصورة الذهنية التي عكستها معظم آراء الفلاسفة والمفكرين عن تعليم المرأة تقوم في جذورها التاريخية على التمييز والاستبعاد؛ ومن ثم إنكار حقوقها الطبيعية الإنسانية، وهذه الثقافة ترسخت ليست في عقول الرجال فحسب، بل في عقول النساء كذلك؛ حيث تكونت لدى المرأة صورة ذهنية حول نفسها تقوم على القبول والتسليم بقناعة مطلقة بكونها كائنات ناقصة، وضعيفاً وعليها أن تتقبل بطواعية وتسليم استعلاء الرجال عليها في مختلف الميادين (الحلواني، ٢٠١٩، ص ١٧). وهناك العديد من النظريات التي تفسر تعليم المرأة وتمكينها ومن أهمها:

نظرية التطبيع الاجتماعي: تستند هذه النظرية في إطارها الفكري إلى مقولة أن أداء النساء في فروع معرفية ذكورية، مثل: العلوم، والرياضيات ضعيف بسبب التنشئة الاجتماعية، وأن النساء يمتلكن القدرات الفكرية اللازمة لدراسة مثل هذه المواضيع مثلن مثل الذكور (الخالدي، ٢٠٠٤، ص ١٩)، فيرى أنصار هذه النظرية أن الخصائص النسوية الملاحظة ليست سمات طبيعية لأنثوية، ولكنها نتيجة للتربية المحافظة التي تخضع لها الإناث.

نظرية الفوارق الجنسية: يرى أنصار هذه النظرية أن الفوارق بين الجنسين أمر مهم يجب الإقرار به في النظام التعليمي، فهم يرون أن النساء يُمكن أن يكن مساويات للرجال دون أن يكن شبيهات لهم؛ لذا يجب احترام التنوع في الطبيعة الإنسانية للذكور والإناث، وأن تؤخذ قيم النساء كقيم مستقلة وموازية في الأهمية لقيم الرجال، وأنها تتبع من الهوية النسوية (Chung-bui, et.al., 2013, p.2).

نظرية تعليم وتمكين المقهورين: يرى فريري أن المرأة تعيش في سلبية قاتلة، لشعورها أنها على هامش الحياة، وليس لها أي دور سواء في بيتها أو مجتمعها؛ وبالتالي تصبح أسيرة للخلف ومقهورة في حياتها، غير قادرة على التعبير عن نفسها، وتفقد كل يوم جزءاً من إنسانيتها نتيجة أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة، أضف إلى ذلك شعورها بالجهل؛ لعدم قدرتها على التعليم فتتعلق على نفسها، ولا تريد أن تغير حياتها، وتصبح عازفة على أن يكون لها دوره في المجتمع الذي تعيش فيه، وحيث تتصف مجتمعات العالم الثالث (تشمل المجتمعات العربية) بأنها مجتمعات ذكورية، نجد باولو فريري يذهب إلى أن المرأة تعيش في مثل هذه المجتمعات تحت سيطرة القهر من زاويتين؛ الأولى هي وضع القهر الذي تفرضه عليها الطبيعة الذكورية في تلك المجتمعات، والثانية تسلط الذكور في تلك المجتمعات والتي تجعلهم يتحكمون في مجريات الأوضاع ويفرضون عليهم الخضوع لها (قمر & عدلي، ٢٠١٠، ص١١٩٦)، ويعتقد فريري أنه من أجل التحرر من القهر يجب على النساء القيام بذلك بأنفسهن، فهو يركز على التربية التحررية النقدية، التي تهدف في الأساس تحرير المرأة من خلال تمكينها من أجل تغيير المجتمع غير العادل الذي تعيش فيه (الحشوة، ٢٠٢١).

هـ. مؤشرات التمكين الأكاديمي للمرأة بمؤسسات التعليم العالي وآليات قياسه:

تتعدد الأدوات والأساليب والمؤشرات المستخدمة لقياس تمكين المرأة في الميادين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كما أن هناك ارتباطاً بين مؤشرات التمكين وآليات قياسه، فالمؤشرات هي الدلالات الكمية والنوعية على درجة تمكين المرأة، في حين آليات القياس هي الأساليب المستخدمة في الحصول على هذه المؤشرات وتكميمها، وقد طور الباحثون أساليب ومقاييس لرصد وقياس تمكين المرأة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والطبية والسياسية عن طريق رصد حصة النساء في هذه الميادين (مثل حصة النساء في مقاعد البرلمان، في المناصب التشريعية والمناصب الإدارية، وأعداد النساء من أصحاب المهن والعمال الفنيين) (Goulart, et al., 2021).

في المجال التعليمي تتعدد الأدوات والأساليب والمؤشرات المستخدمة لقياس التمكن التعليمي للمرأة؛ حيث تصنف مؤشرات التمكن التعليمي في الموضوعات التالية: معدلات قبول الإناث في مقابل الذكور، معدلات التحصيل الدراسي بين الجنسين، معدلات استكمال التعليم في مراحلها المختلفة، معدلات التحاق الإناث في التخصصات العلمية والرياضية وغيرها من المؤشرات التي تدل على تمكينها في إطار السياق التعليمي بالمدارس، أما في مجال التعليم العالي، فبالإضافة إلى المؤشرات السابقة يؤخذ في الاعتبار مدى قدرتها على الالتحاق بالمجالات العلمية والهندسية والتكنولوجية، إضافة إلى نفاذها إلى المجال الإداري داخل السياق الأكاديمي للجامعة وزيادة إنتاجيتها العلمية، واشتراكها في تحرير الدوريات والمجلات العلمية، كل تلك المؤشرات يتم استخدامها من قبل صناع السياسة التعليمية، والمنظمات الدولية لقياس درجة تمكين المرأة في مؤسسات التعليم العالي.

المحور الثالث - النسوية الأكاديمية وتعليم المرأة وتمكينها في الجامعات العربية في سياق متغير:

لقد لاقت الأفكار النسوية صدى في المجتمعات العربية خاصة بين الفئة المتعلمة والتي حصلت على مؤهلات علمية من الجامعات الغربية؛ لقد ساعد ذلك على غرس الأفكار النسوية في سياق التعليم العالي؛ مما نتج عنه تشكيلات نسائية تدافع عن حقوق النساء في مجال التعليم العالي اصطلاح على تسميتها بالنسوية الأكاديمية.

أ- النسوية الأكاديمية العربية كحركة اجتماعية:

تمثل النسوية الأكاديمية الذراع الفكري للحركة النسوية وهي تجمع النساء في الحقل الأكاديمي من أجل الدفاع عن حقوق المرأة المسلوقة في المجتمع الأبوي بالجامعة (Cress & Hart, 2005)، وقد ارتبط ظهور النسوية الأكاديمية بشكل مباشر بنشاط وفاعلية الحركة النسوية خاصة الموجة الثانية في سبعينيات القرن الماضي والتي لاقت أفكارها صدى لدى العديد من النساء داخل الجامعات؛ وذلك لمكافحة الظلم، وعدم التساوي، وسيادة القيم والمعايير الذكورية في مؤسسات التعليم العالي الأمريكية والنسوية الأكاديمية باعتبارها أحد قوى التغيير الاجتماعي داخل الحقل الأكاديمي، ترى أن المرأة لا تُعاني من التمييز في الحرم الجامعي بل داخل المهنة أيضاً، فهناك سيادة وهيمنة ذكورية داخل الحقل الأكاديمي، فالأدوار القائمة على النوع والتمييز ضد المرأة لا تزال جزءاً من النسيج الثقافي لمؤسسات التعليم العالي (Thwaites & Pressland, 2017).

فقد أدت هيمنة الذكور على المجتمع الجامعي إضافة إلى إجحاف حقوق النساء الملونات أو ذوي الأصول الإفريقية في الجامعات الأمريكية والذي أدى استبعادهن بالرغم من كونهن

من النسوية إلى ما بعد النسوية: تصورات النسويات الأكاديميات لقضايا تعليم المرأة وتمكينها في الجامعات العربية "دراسة عبر ثقافية"

نسويات يشاركن النساء نفس الاهتمامات ولكن قد يختلفن في التجارب، وعلى هذا انتشرت النسوية الأكاديمية في مختلف الجامعات الغربية كحركة فكرية مناهضة للأفكار الشمولية، والهيمنة الذكورية في الفضاء التعليمي بالجامعات، وتتبنى النسوية الأكاديمية نموذجاً أبستمولوجياً ذا صبغة اجتماعية سياسية يرفض النظام البطرياركي المتغلغل داخل السياق الجامعي، وعملية إنتاج المعرفة، وحتى وضع المرأة كموضوع للبحث والدراسة، فهي تسعى بفاعلية لتفكيك الهيمنة الذكورية في المجتمع الجامعي، وتدعيم المرأة لوصولها لمناصب قيادية عليا، وتغيير الممارسات التعليمية في الحقل الجامعي للتوافق مع الرؤى النسوية داخل الفصول الدراسية (Wiegman, 2002)، وقد نجحت النسوية الأكاديمية في تحقيق هدفين محوريين؛ أولهما هو إنهاء قصر الدراسة بالجامعات الكبرى على الذكور، مثل: هارفارد، وييل، وبرينستون، التي التحقت بها الطالبات لأول مرة في العام ١٩٦٩، أما الهدف الثاني فهو إدخال تخصص دراسات المرأة إلى الجامعات؛ لتتمكن الطالبات والطلاب من التعرف على رؤى مختلفة تجاه المجتمع خلقتها تجارب النساء وخبراتهم التي تتجاهلها الدراسات الأخرى الموضوعية وفقاً لوجهة نظر الرجال وسرديتهم (العفيفي، 2023).

وفي المنطقة العربية، ظهرت النسوية الأكاديمية متأخراً بفترة زمنية كبيرة، وتمثلت في البدء بتأسيس برامج دراسات النوع الاجتماعي في عدد من الجامعات العربية في مصر، والمغرب، والإمارات العربية المتحدة، ولبنان، وقد تشكل المجتمع الذكوري في الجامعة من هذه البرامج، وأهدافها، والمعرفة المقدمة بها، وقد واجهت العديد من هذه البرامج خطر الوقف أو الإلغاء، لكن على الجانب الآخر عضدت هذه البرامج الأفكار النسوية داخل الجامعات العربية بشكل غير مسبوق (عبد العزيز، ٢٠٢٢، أبو النجا، ٢٠٢٠). وعلى الرغم من أن النسوية الأكاديمية كحركة اجتماعية سياسية لها جذورها الممتدة في تاريخ الجامعات الغربية والعربية، فإنها على تضارب مع النظام التعليمي والطرق البيدلوجية، والمعرفة المقدمة عن المرأة في المناهج الجامعية؛ حيث يرى كثير من النسويات وخاصة المنخرطات في الحقل الأكاديمي أن النظام التعليمي يسير عكس الأفكار والمنطلقات النسوية؛ لأن غالبية الممارسات التعليمية ممارسات تقوم على فواصل جنسانية ومنتحيزة بشكل كبير للرجل (Griffiths, 1995).

وترى النسوية الأكاديمية أن طرق ومناهج البحث الاجتماعي ليست حيادية، ولكنها غارقة في الذاتية والتحيز، وهي بذلك تتوافق مع فلسفات ما بعد الحداثة والتي ترى عدم وجود حقيقة اجتماعية واحدة، ولكن مجموعة من الحقائق، وبذلك تتقاطع النسوية وما بعد الحداثة في التأكيد على أن المعرفة والحقيقة والموضوعية أمور مهمة في البحث العلمي، ولكنها نسبية أيضاً. كما

يتوافقا على أن علاقات القوة والسياسة تتقاطع بشكل كبير وتتواجد في البحث الاجتماعي وإنتاج المعرفة؛ حيث إنَّ البطريركية هي التي تحدد أهمية المعرفة، وفائدتها، وأيضًا صلاحيتها في المجتمع عبر البحث الاجتماعي، كما أن النسوية تدعو إلى إطار بحثي متحرر من النمطية والمحددات الاجتماعية والثقافية وهذا ما تدعو إليه ما بعد الحداثة أيضًا. وبذلك فقد أثرت الحركة النسوية على جميع التخصصات والتقاليد الأكاديمية تقريبًا، كما أنها ساهمت في إثراء مجالات البحث الجديدة عن النساء (Murray & Mifsud, 2019).

ب- المفاهيم النظرية في المداخل النسوية وعلاقتها بالتمكين الأكاديمي للمرأة في الجامعات العربية:

يستند الفكر النسوي إلى مجموعة من المفاهيم التي تشكل هيكل الحجج الذي يبني عليه أي تفسير علمي للظاهرة النسوية في المجتمعات المعاصرة، فمفاهيم مثل الاستبداد، والاستعباد، والقهر، والقمع، والنوع تمَّ توظيفها لتحليل اضطهاد المرأة في المجتمعات المعاصرة، ومدخلًا مهمًا لتحليل معوقات تمكين المرأة في المجالات المختلفة سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وتعليميًا، ولكن على الرغم من ذلك نجدها تعتمد بشكل عام على مجموعة من المفاهيم الرئيسة خلال مراحلها المختلفة، ومن أهم هذه المفاهيم:

البطريركية (النظام الأبوي):

يُعد النظام الأبوي مصطلحًا رئيسًا في الفكر النسوي والذي تبرز من خلاله النسوية السيطرة الذكورية على المجتمعات الإنسانية باعتباره مصدرًا للكبت المفروض على الأنثى (الخریف، ٢٠١٦، ص ١٠٠)، وهو مفهوم ذو مسحة أيديولوجية، وأسلوب لتنظيم المجتمع يتم من خلاله تعزيز هيمنة الرجال على النساء، وتوزيع غير عادل لمصادر الثروة المادية وغير المادية بين الجنسين من خلال النظم الاجتماعية المختلفة (الدولة، الأسرة، اللغة، الثقافة، الاقتصاد، الحياة الجنسية)، ويتضمن أيضًا توسيع الهيمنة الذكورية على النساء من خلال تولي الرجل السلطة في جميع مؤسسات المجتمع المهمة (البسام & الشerman، د.ت، ص ٣٦٦).

ولقد اتفقت كل الاتجاهات النسوية الليبرالية والماركسية والردكالية على دور البطريركية في تعضيد هذه الهيمنة، فالليبرالية سعت إلى إثبات وجود كيان أنثوي يتساوى مع غيره في الحقوق المدنية وتكافؤ الفرص، كما حاولت الماركسية استعادة مكانة المرأة في الإنتاج، ومساواتها مع الرجل في الأجور خاصة في النظام الاقتصادي، أمَّا الراديكالية فسعت إلى إزالة هذا النظام من جذوره؛ حيث يجب القضاء عليه ليس فقط على المستوى السياسي والقانوني وحسب، ولكن على المستوى الاجتماعي والثقافي أيضًا (جامبل/ الشامي، ٢٠٠٢، ص ٤٤١).

كما نادوا بإدراج مفهوم النوع الاجتماعي لعلاج التمييز بين الجنسين، وإزالة كافة الفروق التي أوجدتها ثقافة المجتمع، للبقاء على مصالح الرجال.

وتُعد المجتمعات العربية مجتمعات تقليدية ذكورية يهيمن فيها النظام الأبوي على العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي تغلب عليها الانتماءات القبلية والطائفية والمحلية، وهي أكثر تهميشاً للمرأة واستلاباً لشخصيتها (الحيدري، ٢٠١٦). وترفض الثقافة الأبوية تعليم الإناث فهي لا ترى ضرورة لتعليم الإناث كجزء من العملية التعليمية ذاتها إلا مع التغيرات العامة في المجتمع، والتي أنتجت مهام جديدة للرجال والنساء، تتطلب تعليمًا لم يكن يهدف فيما يخص النساء للدفع بهنّ إلى مجالات ذكورة إلا للضرورة، فقد كان التعليم من وجهة نظرها عبارة عن مهمة اجتماعية؛ للحفاظ على نوع من التوازن في العلاقة بين النساء والرجال، لذا كان تعليم البنات موجهاً نحو مضمون مختلف عما يتعلمه الذكور؛ حيث يكون الهدف ذكورياً وأنتوياً في هذه العملية؛ وذلك لما لخصوصية تعليم الإناث من تأثير على توازن المجتمع (دليلة، ٢٠١٠، ص ٦٨-٦٩). كما تحمل السلطة الأبوية في المجتمعات العربية صوراً نمطية عن التخصصات التي يجب أن تتعلمها الإناث في الجامعة؛ حيث يقوم الآباء بتوجيه الذكور نحو دراسة التخصصات العلمية كالرياضيات، والفيزياء، والهندسة، وتوجيه الإناث لدراسة العلوم الإنسانية والأدبية؛ ممّا يؤدي إلى تكريس تهميش الإناث في هذه المجالات؛ وربما يرجع ذلك لقناعاتهم بأنّ المرأة مشغولة بتحمل أعباء الدور الإيجابي أكثر من الرجال؛ ممّا يجعلها غير قادرة على مواصلة الدراسة في التخصصات العلمية والتي تتطلب جهداً ووقتاً أكثر من قدراتها وطاقاتها.

الجنـدر (النوع الاجتماعي):

يُعد مفهوم الجنـدر من المفاهيم المحورية في الفكر النسوي، فيتم توظيفه لدراسة وتحليل البنى الاجتماعية التي تشكل الهوية الجندرية، وتصنع الفوارق النوعية واللامساواة بين الرجال والنساء؛ حيث تسعى النسويات من خلال استخدامه لمعالجة الفجوات القائمة على الجنس (النوع) في مختلف المجالات الحياتية وخاصة التعليم؛ وذلك بهدف تحقيق عدالة النوع الاجتماعي؛ أي التمييز بين الأدوار البيولوجية الثابتة، والأدوار الأدائية المتعلمة والمكتسبة وفقاً لطبيعة أنماط التنشئة التي يتشربها الأفراد داخل أسرهم، وتمثلاً لأنواع الثقافة الأشمل في كلّ مجتمع (منصور، ٢٠١٩)، فهو بذلك يحزر المرأة من الجبرية البيولوجية التي ترد اللامساواة بين الجنسين إلى الفوارق الطبيعية، بل أضحت السلطوية التي تقيد وتخضع المرأة لا تتبع من الخصائص البيولوجية بل من عوامل ثقافية واجتماعية، سياسية، واقتصادية في المجتمعات

الذكورية (أبو حسين، ٢٠٢٠، ص ٢٩)؛ ولذلك فإن كل تمايز هو أمر مصطنع، يعود إلى عوامل سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وذهنية.

وفي مجال التعليم تبين وجود تأثير شديد لقضية النوع الاجتماعي على الحالة التعليمية للإناث وخاصة التعليم الجامعي باعتبار التعليم الجامعي هو أعلى درجات السلم التعليمي، ثم يليه مرحلة الدراسات العليا، وهذا النوع من التعليم هو الذي يُعد الخريجين لسوق العمل، وباعتبار أن المرأة هي نصف المجتمع فيجب أن تتساوى جميع الفرص التعليمية المتاحة بالتعليم الجامعي للإناث والذكور بقدر متساوٍ، وقد توصلت العديد من الدراسات إلى أنه تُوجد فجوة نوعية في التعليم الجامعي ما بين الإناث والذكور وخاصة في الدول العربية تمثلت في معدلات الالتحاق به، وفي استكمال مسيرته، وفي الإقبال على بعض التخصصات وحتى بعد انتهاء التعليم الجامعي سواءً في الالتحاق بالدراسات العليا وإكمالها أو الالتحاق بسوق العمل.

الضحية والقمع والاستبداد:

وظفت النسوية الماركسية مفاهيم الاستبداد والاستبعاد في تحليل اضطهاد المرأة وهو ما يُعرف بالقمع الطبقي، أو العلاقة الظالمة وغير المتكافئة بين الجنسين وفقاً للنسويات الليبراليات (العزيمي، ٢٠٠٥، ص ٣٦)، ويصنف الفكر النسوي المرأة ضمن ضحايا القمع التي تتعرض لها الشعوب والمجتمعات عبر التاريخ، فيسعى عبر تكريس مفهوم الضحية كقاعدة أساسية ينطلق منها في تحليل عوامل وأسباب القمع والاضطهاد الأخرى، وأن المرأة ضحية لهيمنة واستبداد الرجل، فهي تعيش في ثقافة هيمنة ذكورية تابعة وسلبية (رزاق، د.ت، ص ٨٨).

لقد نتج مفهوم القمع والضحية من خلال ممارسات النظام الأبوي وطرقه في إعلاء وترسيخ القيم الذكورية، ففي سياق النظام الأبوي تتزايد هيمنة الرجال على النساء واضطهادهنّ وقمعهنّ بوسائل عنيفة وغير عنيفة سواء أكان في المجال الخاص (المنزل) أم المجال العام فيجعل المرأة ضعيفة وضحية للرجل ويسلبها نفوذها (رزاق، د.ت، ص ٩٥)، هذا التصور وتمثيل دور الضحية أدى بالفكر النسوي إلى التنظير حول إنسانية المرأة، وحققها في الحرية المطلقة، وتملك الجسد والتصرف به، واختيار نوع العلاقة، ورفض الولاية والقوامة، وأي ثقافة تركز الوصاية والهيمنة (خضر، ٢٠١٣).

وعلى هذا فالمؤسسات التعليمية شأنها شأن باقي مؤسسات المجتمع ترزخ تحت وطأة السمة الذكورية وتتميز بمعاملة وفرص غير عادلة للنساء، وتتعرض فيها النساء لعنف رمزي واضح وقهر واستبعاد متعمد من قبل النظام البطريركي، كما أن النساء يتعرضن للاضطهاد من قبل مجتمع يهيمن عليه الذكور في الجامعة، فالمنهج يعتمد بشكل أكبر على المواضيع التي يهيمن عليها الذكور تقليدياً؛ وبالتالي فهو يهيئ الرجال أكثر من النساء لمزيد من التعليم أو

من النسوية إلى ما بعد النسوية: تصورات النسويات الأكاديميات
لقضايا تعليم المرأة وتمكينها في الجامعات العربية "دراسة عبر ثقافية"

فرص عمل أكثر ازدهارًا، وتفتقر بذلك النظرة النمطية لدور المرأة في المجتمع؛ أي أن تصبح ربة منزل، وتزوج مبكرًا، وتتجب أطفالًا، وتجادل النسويات بأن هذا يساهم في اضهاد المرأة من قبل المجتمع الذي يديره الذكور.

ج: البنية الاجتماعية للجامعة وتعليم المرأة العربية وتمكينها أكاديميًا: رؤية في ضوء المؤشرات والإحصاءات:

تعد الجامعات أحد أهم مؤسسات المجتمع المعاصر؛ نظرًا لما تقوم به من وظائف وما تقدمه من خدمات تسهم في تطويره وتحديثه، كما تنعكس قيم المجتمع وتنظيمه السياسي والاجتماعي سلبًا أو إيجابًا على الجامعات في صيرورة اجتماعية لا مفر منها خاصة في الدول النامية في الجنوب العالمي التي لا تزال ترزخ تحت أنظمة حكم شمولية، واقتصاد ريعي استهلاكي، وثقافة أبوية محافظة.

وعلى الرغم من وجود الجامعات في المنطقة العربية منذ العصور الوسطى متمثلة في جامعة الزيتونة وجامعة الأزهر في كل من تونس ومصر، فإن وجود مؤسسات التعليم العالي بالصيغة الحديثة هي وليدة القرن العشرين، ويشير الباحثين أن التعليم العالي منذ نشأته كان له دور فعال تأثيرًا وتأثرًا في التحولات الاجتماعية والثقافية وأحيانًا السياسية في المنطقة (Tolba, 2011; Mazawi, 2019)، كما أشار فريق آخر بأن الجامعات في الوطن العربي ما هي إلا انعكاس واضح للمجتمع العربي الذي انبثقت منه والذي يتميز بذكورية شديدة، وفصل حاد بين الجنسين تدعمه عادات وتقاليد راسخة منذ أمد بعيد (Findlow, 2013; Mozahem, 2021)، فالبنية الذكورية للمجتمعات العربية انعكست سلبًا على التنظيم الاجتماعي للجامعات، وعلى بنية العلاقات السائدة بين أعضاء الهيئة التدريسية، والطلاب، والإداريين، وعلى القيم والاتجاهات السائدة بينهم حول تعليم المرأة وأدوارها في المجتمع (دليلة، ٢٠١٠؛ دويدار، ٢٠١٩؛ سعد الله، ٢٠٢٢؛ العنزي، ٢٠١٤؛ المؤمن، ٢٠٢٢؛ Mazawi, 2000).

ولتحليل أكثر عمقًا لمؤسسات التعليم العالي وأدوارها الاجتماعية منذ نشأتها في المجتمعات العربية سوف نعتمد على نظرية ترو^(٨) لتطور مؤسسات التعليم العالي والذي يقسمها وفق معدلات الالتحاق والقبول للطلاب من الجنسين مع ربطها بالنظام الاجتماعي والاقتصادي للدول، فيذكر ترو أن مؤسسات التعليم العالي التي يبلغ معدل الالتحاق بها ١٥%

^٨ - لمزيد من التعمق حول نظرية ترو لتطور أنظمة التعليم العالي يرجى الرجوع إلى:

Trow, M. (1972). The expansion and transformation of higher education. *International Review of Education*, 18, 61-84.

هي مؤسسات نخبوية Elite Systems تسعى لتشكيل عقول وشخصيات النخب الملتصقة بالطبقة الحاكمة، وكذلك إعدادهم لأدوارهم النخبوية، أما مؤسسات التعليم العالي التي يبلغ معدل الالتحاق بها ١٥-٥٠% يطلق عليها المؤسسات الحاشدة أو الجماهيرية Massified Saystem والتي تستهدف تشكيل ونقل المهارات لمجموعة واسعة من الأدوار الاقتصادية والتكنولوجية في ظل نظام نخبوي أيضًا، أما مؤسسات التعليم العالي التي يبلغ معدل الالتحاق بها أكثر من ٥٠% تسمى جامعات عالمية Universal Systems، وهي المؤسسات التي تسعى لتوفير التعليم العالي لجميع المواطنين؛ وذلك لإحداث تحول اجتماعي وتكنولوجي سريع يرتبط بخطط التنمية المتبناة في هذه الدول، ومن الجدير بالذكر تحول العديد من أنظمة التعليم العالي في المنطقة العربيّة من أنظمة حاشدة للطلاب إلى أنظمة عالمية، مثل: نظام التعليم العالي في دولة الإمارات العربيّة المتحدة، ودولة الكويت، ومملكة البحرين، والمملكة العربيّة السعودية.

جدول (١) يشير لمعدلات الالتحاق بالتعليم العالي في المنطقة العربيّة

للعام في الفترة من ٢٠١٠-٢٠٢٠

الدولة	نمط أنظمة التعليم العالي	معدل الالتحاق		الفرق	معدل التغير
		٢٠٢٠	٢٠١٠		
مصر	حاشدة	٣١.٩	٣٨.٩	٧	٢٢%
السعودية	عالمية	٣٦.٦	٧٠.٩	٣٤.٣	٩٤%
جزر القمر	نخبوية	٥.٨	٩	٣.٢	٥٥%
موريتانيا	نخبوية	٤.٤	٥.٨	١.٤	٣٢%
السودان	حاشدة	١٥.٩	١٦.٩	١	٦%
جيبوتي	نخبوية	٥.٣	*	*	*
قطر	حاشدة	٩.٤	١٨.٩	٩.٥	١٠١%
الكويت	عالمية	٥١	٥٥.٣	٤.٣	٨%
اليمن	نخبوية	١٠.٨	*	*	*
الأردن	حاشدة	٣٧.١	٣٣.١	٤-	١١-
تونس	حاشدة	٣٤.٤	٣١.٨	٣.٦-	١٠٠%
المغرب	حاشدة	١٤.٦	٣٨.٥	٢٣.٩	٦٤%
الجزائر	عالمية	٢٩.٩	٥٢.٦	٢٢.٧	٧٦%
عمان	حاشدة	٢٣.٣	٤٠.٤	١٧.١	٧٣%
سوريا	حاشدة	٢٥.٩	٤٣	١٧.١	٦٦%
فلسطين	حاشدة	٤٧.٨	٤٣.٢	٤.٦-	١٠-
البحرين	عالمية	٤٤	٥٥.٦	١١.٦	٢٦%
الإمارات	عالمية	*	٥٢.٦	*	*

المصدر: تمّ إعداد الجدول من قبل الباحثين اعتمادًا على بيانات معهد الإحصاء باليونيسكو.

UNESCO Institute for Statistic (UIS)

من النسوية إلى ما بعد النسوية: تصورات النسويات الأكاديميات
لقضايا تعليم المرأة وتمكينها في الجامعات العربية "دراسة عبر ثقافية"

ووفقاً للنظرية السابقة فإن أنظمة التعليم العالي الأقل تطوراً تُظهر معدلات التحاق أعلى للذكور مقابل الإناث، كما أن مؤسسات التعليم العالي التي تقع في نطاق الأنظمة الحاشدة تحوي بداخلها معدلات مقبولة إلى متوسطة للتحاق الإناث بها، لكن على النقيض فإن أنظمة التعليم العالي العالمية تتميز بمعدلات التحاق أعلى للإناث وقد يتجاوز الذكور في كثير من الأحيان كما في الكويت، والبحرين، والسعودية، إن التطور الحادث في مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية كنتيجة للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية منذ سبعينيات القرن الماضي لم يستطع أن يحمي عقوداً من حرمان المرأة العربية من حقها في التعليم كنتيجة للبنى التقليدية للمجتمعات العربية والتي شكلت حائلاً دون ارتياد الإناث مؤسسات التعليم العالي كطالبة، وباحثة، وأستاذة، فالمقاربة الإحصائية بين وضع المرأة اليوم مقارنة بعقود سابقة يكشف لنا ما حققته المرأة من مكاسب، وما قد حرمت منه بسبب الثقافة التقليدية والنظام البطرياركي السائد في المجتمعات العربية، وهناك مجموعة من المؤشرات مثل مؤشر التحاقها بالتعليم الجامعي، وبرامج الدراسات العليا، ونوع التخصص، ومقدار إنتاجيتها العلمية من أبحاث وحضور مؤتمرات وندوات، بالإضافة لتوليها لمناصب إدارية عليا في الجامعات تعطي لنا صورة واضحة لمدى تمكينها أكاديمياً داخل الجامعات العربية، وفيما يلي عرض للوضع التعليمي للمرأة في المجتمعات العربية وفقاً لتلك المؤشرات:

معدلات الالتحاق الكلية بالتعليم العالي: لقد حدث تطور ملحوظ في أعداد الإناث بمؤسسات التعليم العالي في المنطقة العربية، كما تحسنت نسب القيد الإجمالية لهن في جميع البلاد العربية فيما عدا جيبوتي، واليمن، وموريتانيا، بالإضافة إلى أن أعداد الإناث إلى مجموع الملتحقين بالتعليم العالي قد تزايدت في البلدان العربية كلها، بل وارتفع معدلات التحاقهن عن الذكور في معظم الدول الخليجية خاصة الإمارات، وقطر، والكويت، والبحرين؛ لكن وبالرغم من ذلك ما زالت معدلات التحاق الإناث بالتعليم العالي أقل من المتوسط العالمي، كما أن نسبة كبيرة منهن لا زلن يعانين من عدم تمكينهن من التعليم، فقد اختلفت نسب تمكين الفتيات في التعليم العالي بشكل واضح من بلد لآخر نتيجة للعوامل الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية السائدة، حيث يُعد معدل تعليم الإناث في السعودية، والكويت، والبحرين، وفلسطين هي الأعلى، بينما سجلت موريتانيا، والمغرب، ومصر، والسودان معدلات أقل نسبياً (الحصف & السعادات، ٢٠٢٠، ص ٣٧١).

جدول (٢) يشير لمعدلات التحاق الإناث والذكور بالتعليم العالي

في بعض الدول العربيّة للعام ٢٠٢٠/٢٠٢١

الدولة	أعداد الإناث والذكور الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي		الفرق
	إناث	ذكور	
مصر	٣٩.٨	٣٨	١.٨
السعودية	٧٣.٧	٦٨.٣	٥.٤
جزر القمر	٨	٩.٩	١.٩-
موريتانيا	٤.٤	٧.١	٢.٧-
جيبوتي	٤.٦	٦	١.٤-
قطر	٦٥.٦	٧.٣	٤٩.٣
الكويت	٧٦.٥	٣٧.٢	٣٩.٣
اليمن	٦.٢	١٤	٧.٨-
الأردن	٣٥.٨	٣٠.٤	٥.٤
تونس	٤١.٧	٢٢.٦	١٩.١
المغرب	٣٩.١	٣٨.١	١
الجزائر	٦٦.١	٣٩.٧	٢٦.٤
عمان	٥٥.٣	٢٩.٧	٢٥.٦
سوريا	٤٥.٧	٤٠.٥	٥.٢
فلسطين	٥٣.٩	٣٢.٩	٢١
البحرين	٧٣.٩	٤١	٣٢.٩
الإمارات	٥١.١	٥٣.٥	٢.٤-
السودان	١٧.١	١٦.٨	٠.٣

المصدر: تمّ إعداد الجدول من قبل الباحثين اعتماداً على بيانات معهد الإحصاء باليونيسكو

UNESCO Institute for Statistic (UIS)

يلاحظ من الجدول السابق تباين واضح بين الدول العربيّة في معدل التحاق الإناث بمؤسسات التعليم العالي مقارنة بأعداد الذكور، ففي حين فاقت نسبة الإناث الذكور في كلٍّ من الكويت، وقطر، والجزائر، والبحرين؛ نجد النسبة تقارب نسبة الذكور في كلٍّ من مصر، والسعودية، والأردن، والمغرب، وسوريا، لكنها تنخفض بقيم ملحوظة في موريتانيا واليمن وجزر القمر. وقد يرجع ارتفاع نسب الإناث في المجموعة الأولى إلى ارتفاع نسبة الذكور الذين يدرسون خارج بلادهم، إضافة إلى تفضيل الذكور الولوج مبكراً لسوق العمل، إلا أنه يعكس حتماً اهتماماً متزايداً من الإناث بالتعليم العالي رغبة منهم في إثبات ذواتهنّ.

معدلات الالتحاق بمجالات العلوم والتكنولوجيا والرياضيات: تُعد من أبرز المؤشرات الداعمة للمساواة والتمكين للنساء في البيئات الجامعية، وتُظهر إحصائيات القبول الجامعي أن الطالبات يتجهن إلى دراسة تخصصات، مثل: التمريض، والتعليم، والآداب، والعلوم الاجتماعيّة بدلاً من المجالات التقنية أو العلميّة (اليونسكو، ٢٠٢٠، ص٩٦)، لكن في المجتمعات الخليجية قد

من النسوية إلى ما بعد النسوية: تصورات النسويات الأكاديميات
لقضايا تعليم المرأة وتمكينها في الجامعات العربية "دراسة عبر ثقافية"

تتزايد معدلات التحاق الإناث في تخصصات العلوم والهندسة كما في الكويت والإمارات العربية المتحدة؛ وهذا يرجع إلى تغير البنى الاقتصادية في هذه الدول نحو مزيد من التنمية والتصنيع (الشريف، ٢٠١٩)، وعلى الرغم من هذا التطور تلعب الأنماط والقوالب الثقافية المتأصلة حول المسارات التعليمية والوظيفية المناسبة للمرأة دورًا في اختيارات الطالبات للتخصص بعيدًا عن مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات على وجه التحديد، على الرغم من اهتمامهن بها أو استعدادهن للالتحاق بدراسة تلك التخصصات أو ممارسة الوظائف المرتبطة بها.

معدلات الالتحاق ببرامج الدراسات العليا والحصول على الدرجات العلمية: تحتاج النساء في المنطقة العربية إلى دعم الأسرة لمواصلة دراستها العليا سواء في الماجستير أو الدكتوراه، وتشير الأرقام والإحصاءات إلى تدني أعداد الإناث في برامج الدراسات العليا في الجامعات العربية مقارنة بالذكور، فتصل نسبة الطالبات في برامج الماجستير إلى حوالي ٧٠% من نسبة الطلاب الذكور، أما في برامج الدكتوراه فتتناقص إلى حوالي ٥٠% من نسبة الطلاب الذكور، هذا وقد حدث تحسن نسبي على أعداد الطالبات في الولوج إلى برامج الدراسات العليا، لكن تظل النسبة ضئيلة إلى حد كبير عند الحديث عن الحصول على درجات علمية كالدكتوراه، ويشير الجدول التالي إلى معدلات التحاق الذكور والإناث ببرامج الدراسات العليا بعدد من الجامعات العربية.

جدول (٣) يشير لمعدلات التحاق الإناث والذكور ببرامج الدراسات العليا

بعدد من الدول العربية للعام ٢٠٢٠/٢٠٢١

الدولة	الماجستير		الدكتوراه	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
مصر	٠.٨	٠.٦	٠.٤	٠.٢
البحرين	١.٤	١.٤	٠.٣	٠.٢
عمان	١.٨	١.٩	٠.٣	٠.٤
فلسطين	٢.٣	١.١	٠.٥	٠.٥
الكويت	٠.٥	٠.٤	-	-
قطر	١.٢	٢.٥	٠.٤	٠.٥
السعودية	٣	١.٧	٠.٨	٠.٤
الإمارات	١٠.٥	٨.٨	١	٠.٦

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحثين اعتمادًا على بيانات معهد الإحصاء باليونيسكو

UNESCO Institute for Statistic (UIS)

من خلال استقراء الأرقام في الجدول السابق يتضح أن معدل التحاق الذكور أعلى في برامج الدراسات العليا في أغلب الدول العربية خاصة مرحلة الدكتوراه حيث يكاد يصل ضعف أعداد الإناث، ولكن في مرحلة الماجستير تتزايد نسبة التحاق الذكور في غالبية الدول، لكن

على النقيض تتزايد نسبة الإناث عن الذكور في دول مثل قطر وفلسطين بقيم ملموسة، كما تتساوى مجموع الذكور والإناث في البحرين.

معدلات الالتحاق بالوظائف الأكاديمية والبحثية: وتشير التقارير الدولية والدراسات الحديثة أن النساء يتراجعن في مجال البحث العلمي مقارنة بالذكور، ولا يحظين بفرص لشغل وظائف علمية ((Conley, 2005 ; Harges & Long, 2002)، وتشير إحصائيات اليونسكو إلى أن النساء يمثلن ٣٨% من العاملين في البحث العلمي في الوطن العربي، وقد جاءت تونس في صدارة الدول العربية بنسبة ٤٧%، تلتها مصر بنسبة ٤٢%، ثم السودان بنسبة ٤٠%، أما باقي الدول العربية فجاءت نسبة الباحثات من النساء فيها مقارنة بالذكور كالتالي: العراق ٣٤%، والكويت ٣٨%، والجزائر ٣٥%، والمغرب ٣٠%، وعمان ٢٥%، وليبيا ٢٥%، وفلسطين ٢٥%، والأردن ٢٣%، والسعودية ١% (المرأة في العلوم، أرقام وإحصائيات، ٢٠٢٠)، كذلك فإنَّ النقص في هيئات التدريس النسائية في معاهد التعليم الفني والتكوين المهني قد يعطي رسالة مفادها أن مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ليست خيارات مهنية مناسبة للمرأة، أو أن النساء أقل نجاحًا في تلك التخصصات.

معدل الإنتاجية العلمية والترقي الأكاديمي: فما زالت نسبة كبيرة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات العربية في درجة محاضر (مدرس) رغم تدرسهنَّ لسنوات كثيرة؛ وذلك لقلة الوقت لديهنَّ للقيام بأبحاث علمية، كما أن أعداد رسائل الماجستير والدكتوراه التي تشرف عليها أعضاء هيئة التدريس من الإناث أقل من العدد الذي يشرف عليه أعضاء هيئة التدريس الذكور، هذا إضافة إلى أن الإنتاج العلمي (كتب، أبحاث علمية، أوراق عمل، كتابة مشاريع بحثية) لهنَّ أقل من الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس من الذكور، كما أن المرأة العربية لم تحقق الطموح المتوقع في مجال مساهمتها في إنتاج المعرفة والعمل الأكاديمي، وأنه تُوجد عراقيل تقف حائلًا دون تقدمها (المرأة في العلوم، أرقام وإحصائيات، ٢٠٢٠). كما يميل الباحثون إلى الاستشهاد بأبحاث الرجال أكثر من أبحاث النساء، ولا تزال نسبة تمثيل المرأة في هيئات التحرير بالدوريات العلمية ضعيفة، فضلًا عن أن مشاركة المرأة في قيادة الأبحاث ومراجعتها لا تزال محدودة.

معدلات تولي المناصب القيادية: فعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته المرأة في الحصول على فرص التعليم الجامعي ووصول عدد لا يستهان به إلى التدريس في الجامعات فإنهنَّ قد يعجزن عن أداء أدوارهنَّ بنجاح؛ نظرًا للموروث الثقافي الذي يحصر مهمتهنَّ في أداء العمل المنزلي، ويعتبر وصول المرأة للمناصب الإدارية العليا في الجامعة أمرًا صعبًا للغاية؛ حيث تواجه المرأة عقبات غير مرئية في طريقها لتولي المناصب القيادية، فنادراً ما نجد امرأة في

من النسوية إلى ما بعد النسوية: تصورات النسويات الأكاديميات
لقضايا تعليم المرأة وتمكينها في الجامعات العربية "دراسة عبر ثقافية"

رئاسة الجامعة، وعدد قليل جدًا في عمادة الكليات ورئاسة الأقسام الأكاديمية؛ مما يترتب عليه غياب النساء عن المواقع العليا لصناعة واتخاذ القرار الجامعي (مجلس الجامعة-مجلس الكلية) (فشيكة، ٢٠٢٠).

ويُعد اقتصار المناصب في المستويات الإدارية العليا على الرجال في الجامعات ظاهرة عامة، تشمل كل الجامعات العربية؛ إذ لا تتولى أي امرأة أي منصب قيادي في مؤسسات التعليم العالي في تسع دول عربية، هي: البحرين، وجزر القمر، وجيبوتي، والكويت، وليبيا، وموريتانيا، وقطر، والصومال، واليمن (العراقي & صلاح الدين، ٢٠١٨)، بينما بلغت أعلى نسبة للنساء اللاتي تولين منصب رئاسة مؤسسة جامعية في البلاد العربية في كل من (عمان، ولبنان، وسوريا، والسعودية، ومصر) بنسب تتراوح بين (١٠% - ١٣.٣%)، بينما جاءت النسب في بلاد (المغرب والجزائر وفلسطين، وسوريا والسودان والأردن، والعراق والإمارات) بنسبة تتراوح بين (٢.٩% - ٨.٥%) (دويدار، ٢٠١٩).

يتضح لنا من العرض السابق أن هناك عديدًا من الصعوبات التي تعيق المرأة عن التقدم في التعليم وأنها غير ممثلة تمثيلاً عادلاً في الجامعات والمؤسسات الأكاديمية، مثل المعوقات الثقافية والاجتماعية، والبنية الذكورية للجامعات العربية، ضعف رغبة الدول العربية في تفعيل تمكين المرأة في كافة الميادين. من أجل ذلك عمدت بعض الجامعات العربية تأسيس حقل دراسي في الجامعات العربية تحت مسمى الدراسات النسوية، والتي يرجع ظهورها كحقل بحثي إلى أثر الحركة النسائية العالمية في السبعينيات، إضافة إلى إنشاء مراكز بحوث ودراسات عن المرأة، وكذلك إدراج دراسات المرأة ضمن المقررات الدراسية الجامعية وفي مرحلة الدراسات العليا، فنجاح فرص التمكين الأكاديمي والخيارات المتاحة أمام المرأة مرهون بالعديد من الآليات لضمان تفعيله.

وتقدم الدراسات النسوية بصيغ مختلفة داخل الجامعات بالمرحلة الجامعية الأولى ومرحلة الدراسات العليا، فتقدم كلية الآداب بجامعة عين شمس مقررات بعضها نسوية، والبعض الآخر يتقاطع مع الدراسات النسوية في عدد من أقسامها بالمرحلة الجامعية الأولى، ففي قسم اللغة الإنجليزية وأدائها يقدم في المستوى الخامس مقرر "أدب الأقليات العرقية" وهو مقرر يهتم بدراسة كتابات الأقليات العرقية وأعمالهم الأدبية ومحيطهم الثقافي في أستراليا وكندا والولايات المتحدة، وفي فئة المقررات الاختيارية يأتي أيضًا بالمستوى السابع مقرر "موضوعات مختارة في كتابات المرأة" وهو مقرر يقوم بدراسة عامة لكتابات المرأة من خلال مضمونها التاريخي والثقافي، وتحليل عدد من الأعمال المختارة لبقاة من الكاتبات، وفي برامج الدراسات العليا: تقدم كلية

الاقتصاد والعلوم السياسيّة بجامعة القاهرة صيغة للدراسات النسويّة تتمثل في برنامج للحصول على درجة الماجستير المهني في النوع الاجتماعي والتنمية (عبد العزيز، ٢٠٢٢، ص ٨٨)، وفي الأردن قدمت الجامعة الاردنية برنامجاً على مستوى الماجستير في دراسات المرأة منذ عام ١٩٩٨ ويهدف تدريب الطلبة والطالبات على دراسة الموضوعات المتعلقة بالمرأة، وبدأت دراسات المرأة في جامعة طرابلس ضمن الوحدات الأكاديميّة بقسم علم الاجتماع بكلية الآداب منذ ١٠ سنوات في مرحلة التعليم الجامعي ومرحلة الدراسات العليا والماجستير والدكتوراه (فشيكة، ٢٠٢٠).

نتائج الدراسة الميدانية:

بعد الانتهاء من الإطار النظري للدراسة توجه الباحثان لبدء الجانب الميداني والمتمثل في إجراء مقابلات مع عينة من النسويّات الأكاديميّات اللاتي يعملن بالجامعات في عدة دول عربية، مثل: مصر، والمغرب، وعمان، والسعودية، والكويت، والإمارات. وقام الباحثان بإعداد الأسئلة الرئيسة في المقابلة المفتوحة الموجهة لعينة الدراسة والبالغ عددها ستة أسئلة تدور حول رؤيتهم وخبراتهم عن تعليم المرأة وتمكينها أكاديمياً في الجامعات العربيّة ومدى انعكاس وتغلغل الأفكار النسويّة في السياسات والممارسات التعليمية السائدة في هذه الجامعات، بدأت المرحلة الأصعب وهي دخول العالم الاجتماعي للنسويات الأكاديميّات، وإقناعهم بإجراء المقابلات وتسجيلها والتي كانت الخطوة الأهم في استكمال الدراسة، وبعد الكثير من المحاولات وأققت المشاركات على إجراء المقابلة والتي استمرت ما بين الثلاثين إلى الأربعين دقيقة. تمّ تفريغ المقابلات عبر برنامج محرر النصوص (برنامج الورد)، وتمّ إجراء التحليل الأولي للبيانات عن طريق ترميز البيانات الخام، ثمّ تجميع هذه الرموز والأكواد المتشابهة في فئات تحليل شكّلت العمود الفقري للنتائج، ثمّ تطوير فئات التحليل إلى موضوعات رئيسية تبرز تصورات النسويّات لقضايا التمكين الأكاديمي للمرأة في الجامعات العربيّة.

أسفرت عملية تحليل البيانات عن ظهور خمس موضوعات أساسية تُشكّل تصورات النسويّات الأكاديميّات حول تعليم المرأة وتمكينها أكاديمياً في مؤسسات التعليم العالي بالوطن العربي، تمثلت هذه الموضوعات الخمسة في: (١) من الضروري أن تتعلم النساء، (٢) المساواة الشكلية بين الذكور والإناث وتحديات بيئة التعليم بالجامعات، (٣) تهميش المعرفة النسويّة وتنطيط برامج دراسات النوع الاجتماعي، (٤) الدور الأكاديمي للمرأة وقيادة مؤسسات التعليم العالي، (٥) وأخيراً حرم جامعي آمن في ظل مناخ محافظ ذي طابع أبوي، وفيما يلي عرض لهذه الموضوعات مقترنة باقتباسات المشاركات في الدراسة:

١- من الضروري أن تتعلم النساء:

إنّ وعي النسويات الأكاديميات بضرورة وأهمية التعليم الجامعي للمرأة العربية في تمكينها في مختلف المجالات أمرٌ جوهريٌّ في نقاشاتهنّ، فالمفحوصات يعتقدن أن المرأة قد حققت بالفعل نجاحات كبيرة خاصة على صعيد التعليم الجامعي، ولكن على الرغم من هذه المكاسب فإنه تُوجد فجوات ترتبط بالنوع داخل أروقة مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي، وهذه الفجوات ظهرت نظرًا لانشغال الدول العربية بعد حقبة الاستعمار بالتوسع الكمي في مؤسسات التعليم العالي لزيادة الطلب الاجتماعي عليه، ولتوفير القوى العاملة المدربة لسوق العمل إلا أن ذلك ساهم بشكل كبير في ظهور تباينات كبيرة بين الذكور والإناث في معدلات التحصيل العلمي، والالتحاق بالتخصصات العلميّة والهندسيّة والطبيّة، والالتحاق ببرامج الدراسات العليا، وتولي المناصب القيادية، وبالرغم من هذه الفجوات بين الجنسين في أنظمة التعليم العالي في الدول العربية فإنّ المشاركات يرين أن هناك مؤشرات ودلالات واضحة لتأثير الأفكار النسوية في دعم تعليم المرأة وتمكينها في مؤسسات التعليم العالي:

- أرى أن توجه السلطنة لتعزيز فرص مساهمة المرأة في مجالات الحياة المختلفة انعكس على تعليم المرأة، نجد المرأة مثلًا تغطي النسبة الأعلى من مقاعد التعليم في مؤسسات التعليم العالي، طبعًا لهذا أسبابه الأخرى، من بينها نسبة الإناث إلى الرجال مثلًا في التعداد الكلي للسكان، وتوجه المرأة للتعليم بعد الثانويّة العامة مقارنة بتوجه الذكور أحيانًا لسوق العمل وغير ذلك من الأسباب، مع ذلك النتيجة أن المرأة حظيت بدعم من الأسرة والمؤسسة للتعليم العالي بشكل كبير وواضح مقارنة بمراحل زمنية متقدمة من تاريخ عمان لتتوجه لإكمال دراستها الجامعية والمشاركة في سوق العمل (ن ٢).

- ظهرت طبعًا في أعداد الفتيات نجدها مرتفعة في بعض الكليات وفي بعض الأقسام مرتفعة عن الذكور تخصصات مختلفة علمية وأدبية بقت الإناث موجودة فيها (ن ٥).

إنّ التحولات الاجتماعية والثقافية التي مرّت بها المجتمعات العربية خاصة الخليجية منها (نتيجة تغير بنيتها من مجتمعات تقليدية إلى مجتمعات عصرية) كنتيجة مباشرة لاكتشاف النفط وزيادة عوائده والتي تمّ استغلالها من قبل النخب الحاكمة في إحداث تغييرات ملموسة في نظام التعليم وبدء مبادرات لتعليم المرأة في مؤسسات التعليم العالي، وهذا ساعد النساء على اقتحام تخصصات جديدة كانت حكرًا على الذكور، وتزايد أعدادهنّ إلى الدرجة التي تخطت أعداد الذكور في بعض الكليات، كما ظهرت بعض الأفكار النسوية وأصبح لها وجود وتأثير على صناعات القرار والرأي العام في الدول العربية خاصة مع عودة الكثير من المبعوثات من الولايات

المتحدة الأمريكية وأوروبا حاملين الكثير من الأفكار التقدمية، ولكن على الرغم من تأكيد المشاركات على التأثير الفعّال للأفكار النسوية في السياق العربي فإنه تُوجد حاجة ماسة لوجود برامج تعليمية جديدة تدعم تعليم النساء خاصة في المناطق النائية، والنساء المنحدرات من أسر فقيرة، فنذكر إحدى المشاركات:

• *...تخصيص برامج تمويل حكومية "موجهة" تعني بتعليم وتمكين المرأة من الأسر ذات الدخل المحدود، والمرأة في المناطق النائية، والمرأة من المناطق الحدودية (وهذا طبعا له دور سياسي أيضا بالنسبة لوضع السلطنة (ن ٢).*

كما تذكر إحدى المشاركات وهي من ثقافة محافظة الحاجة إلى دعم تعليم المرأة خاصة في إطار التعليم العالي والتعليم مدى الحياة للارتقاء بوضعها في المجتمع؛ حيث تؤكد ضرورة تضافر كافة المؤسسات من أجل تعزيز مشاركة المرأة بشكل فعّال في المجتمع السعودي والذي قد يحوي صورا من عدم المساواة قائمة في الأساس على النوع البيولوجي (الجنس)، فالمشاركات يدركن أن الرغبة في التغيير لن تؤتي ثمارها بمعزل عن دعم الجهات الرسمية والحكومية لتعليم المرأة:

• *... تطوير برامج وسياسات تعليمية تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في التعليم العالي، ودعم حقوقها في الوصول إلى التعليم والتقدم فيه... كذلك العمل على تغيير السياسات من خلال العمل مع الجهات الرسمية والإدارية في الجامعات لتطوير وتنفيذ سياسات تعليمية تعزز تمكين المرأة وتدعم حقوقها في المجتمع والتعليم.... (ن ٦)*

وتعكس تصورات النسويات أهمية التعليم ودوره الرئيس في تمكين المرأة في مختلف المجالات الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية، إضافة إلى مساعدتها على المشاركة الفعّالة في المجتمع، فهن يرين ضرورة النظر إلى الفتيات والنساء في المناطق البعيدة النائية والصحراوية والتي ربما لا تصلها خدمات التعليم العالي أو التي تتميز بإرث ثقافي يعيق تعليم النساء، هذا إلى جانب ضرورة توفير برامج تعليمية لهذه الفئة والتي غالبا ما تكون منحدره عن مستوى اجتماعي وثقافي متدنّ، فهذه الرؤية تجاوزت التركيز على جموع النساء إلى التركيز على مجموعات محدودة من النساء القاطنات في المناطق البعيدة المحرومة من الخدمات الثقافية والتعليمية، وهذا يبرز صدق الأفكار النسوية خاصة نسوية ما بعد الحداثة على تفكير نسويات العالم العربي، ولكنه يحوي تناقضا في ذات الوقت؛ حيث ترى بعض النسويات ضرورة دعم

^١ تشير النقاط ... إلى أن هناك حوارا سابقا لذلك، وهذا أسلوب متعارف عليه عند الاقتباس من أقوال المشاركين في الدراسات الكيفية.

من النسوية إلى ما بعد النسوية: تصورات النسويات الأكاديميات
لقضايا تعليم المرأة وتمكينها في الجامعات العربية "دراسة عبر ثقافية"

مؤسسات الدولة والتي تُعد من وجهة نظر الحركة النسوية مؤسسات النظام البطريركي والتي تعمل على إعادة إنتاج الهيمنة والتمييز ضد المرأة، لكننا قد نجد ما يبرر ذلك من أن الحركة النسوية العربية هي في طبيعتها تميل إلى الطرق السلمية، واستخدام العبارات الدبلوماسية في حديثها؛ لأنّ السياق المجتمعي من الممكن أن ينقلب ضدهم إذا أظهروا الأفكار والمقولات النسوية ذات الطابع الراديكالي. وبعيداً عن ذلك ذكرت إحدى النسويات الحاجة إلى توفير برامج تعليمية ذات نوعية خاصة تعكس تجارب النساء العربيات وصراعهنّ من أجل الحصول على حقوقهنّ المسلوبة في المجتمع الأبوي المحافظ، فتذكر إحدى المشاركات تطوير برامج تعليمية تعكس تجارب وحقوق النساء، وتعزيز التوجيه المهني والبحثي للطالبات (ن ٢).

ولم تكن النسويات بتوفير فرص التعليم العالي للإناث، بل أكدن ضرورة توافر عنصر الجودة لهذا التعليم؛ حتّى يكون له دور ومردود أفضل في تمكين النساء في مؤسسات التعليم العالي، فالتعليم ذو الجودة المرتفعة يساعد على إطلاق طاقات الفتيات، واكتشاف قدراتهنّ، ومواهبهنّ، ويؤهلهنّ بشكل كبير إلىولوج لسوق العمل، وقد ينظر إلى تدني جودة التعليم خاصة في الجامعات الحكومية بمختلف الدول العربية إلى تصاعد سياسات النيوليبرالية، والتي أضرت بالتعليم وجودته خاصة مع مساوئ سياسات التكيف الهيكلي التي اتبعتها الكثير من الدول العربية، مثل: مصر، والأردن، والجزائر، وتونس، وقد أكدت المشاركات تدني مهارات الإناث في الحقول المعرفية والتخصصات العلمية اللاتي يلتحقن بها، فغلبة الطابع النظري على برامج الإعداد يضعف من مردود التعليم في تمكين المرأة وحل مشكلاتها، فتذكر إحدى المشاركات من مصر:

• طبعاً جودة التعليم لو بصينا ليها ممكن تساعد كل ما ارتفعت طبعاً ممكن تساعد على التمكن التعليمي، مشاركتها في التعليم العالي هايكون افضل وبالتالي ده هاينعكس بردوا على جودة التعليم يعني ده هايرفع من جودة التعليم يعني إن فيه علاقة تبادلية بينهم وبين بعض... (ن ٥).

فالتأكيد على جودة التعليم يعكس وعي النسويات الأكاديميات بما يحقق فاعلية التعليم للمرأة في مؤسسات التعليم العالي، فالتركيز على الكمّ لن يؤتي الثمار التي ترحوها النسويات الأكاديميات من تعليم المرأة، ولكن التركيز على الكيف "الجودة" هو السبيل الوحيد إلى تحقيق ذلك، وهذا انعكاس لوعي متزايد من قبل النسويات بضرورة السعي لتوفير خدمة تعليمية ذات جودة حتّى يكون هناك مغذى لتعليم المرأة، فالتعليم النظري لن يكفل للمرأة فرصاً في سوق العمل، كما أن تدني مستوى البرامج المقدمة لن يساهم في تعميق فهمها، وإدراكها لواقعها

المأزوم في المجتمع الذكوري، فالنمط التقليدي من التعليم المقدم من النظام الأبوي سيعمل على إبقاء هيمنة الذكور، ويزودهم بمهارات ومعارف تضمن سيطرتهم على الوظائف الأكثر تميزاً في سوق العمل، وتتفق هذه النتائج مع دراسة (العنزي، ٢٠١٤).

٢- المساواة الشكلية وتحديات بيئة التعليم بالجامعات:

تعكس تصورات المشاركات في الدراسة أزمة المساواة داخل أروقة الجامعات العربية، فهناك وعي متزايد بين المفحوصات بوجود مساواة شكلية بين الإناث والذكور تظهر بوضوح فيما تحمله الأرقام والإحصاءات التي تصدرها الجامعات بشكل دوري عن المساواة بين الذكور والإناث في فرص الالتحاق بالتعليم العالي، وفي المجالات والتخصصات العلمية، وحتى في معدل النجاح الأكاديمي، وإن كانت إحصاءات الجامعات في دول كالكويت، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان تعطي الأفضلية للإناث مقابل الذكور، إلا أن ذلك يحوي بداخله صوراً من عدم المساواة واضحة من وجهه النظر النسوية، فتذكر العديد من المشاركات أنه وبالرغم من تزايد قبول الفتيات بالجامعات إلا أنهن يتركزن في تخصصات معينة يغلب عليها الإنسانيات في حين يتركز ويهيمن الذكور على حقول وتخصصات الرياضيات، والهندسة، والعلوم بصورة عامة؛ ممّا يدعم دخولهم لسوق العمل وحصولهم على رواتب أعلى مقابل الإناث، فتذكر إحدى المشاركات:

•...في غياب المساواة بين الجنسين وإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية الموجودة في المجتمع الأكبر، حيث تبني بعض مجالات العمل الأكاديمية وغيرها على أساس الفصل والتمييز الأفقي والرأسي بين الجنسين في سوق العمل... (ن ٣).

وتذكر أخرى أن وجود مساواة بين الجنسين في التعليم العالي؛ ولكنها مساواة تحوي بداخلها ظلم وإجحاف لحقوق المرأة عند التدقيق في واقع تعليم النساء في الجامعات؛ وهذا يرجع بطبيعة الحال إلى الثقافة التقليدية والمعايير الاجتماعية المبنية على أساس الجنس (النوع البيولوجي) والتي تسود في المجتمعات العربية وتقف كعقبة أمام تحقيق هذه المساواة؛ وبالتالي يؤثر ذلك السياق الثقافي سلباً على تعليم الإناث في البيئة الجامعية:

•...المساواة بين الجنسين موجودة طبعاً هنالقيها في التعليم الكل ليه حق في الحصول على فرص التعليم سواء كان ذكر أو أنثى وده يعني الفكرة دي موجودة فبالتالي فكرة التسرب من التعليم فبندور أكثر إذا كانت موجودة بين الإناث فيبقى فيه مجهود أكبر لخفض حدة مشكلة التسرب الدراسي... حسب دستور الدولة حسب طبيعة الجامعة إذا كانت حكومية خاصة أهلية أجنبية حسب طبيعة التخصص علمي مهندس وعلوم طبيعية وإنسانية في بعض الحاجات بتبقى بعض الثقافات يعني بنقول ده تخصص رجالي فتروح عليه فبتروحه هذا

من النسوية إلى ما بعد النسوية: تصورات النسويات الأكاديميات
لقضايا تعليم المرأة وتمكينها في الجامعات العربية "دراسة عبر ثقافية"

التخصص، بردوا حسب المنطقة أو الإقليم فمنقدرشى نقول إن النسق الثقافي واحد في المجتمع المصري ولا الدول العربية واحدة ولا دول الشرق الأوسط واحدة (ن ٥).
فالثقافة المجتمعية بما تحويه من عادات وتقاليد راسخة منذ أمد طويل لا تزال حاضرة وبقوة وتؤثر على ثقافة الحرم الجامعي، وعلى تفضيلات الإناث، ومدى اتساع مساحة الاختيار أمامهن، فالبعض يرى في تخصصات الرياضيات، والهندسة، والطب خاصة بعض الفروع (كالأمراض الجلدية والتناسلية، أمراض المسالك البولية، وأمراض الذكورة) هي تخصصات تتناسب الذكور أكثر من الإناث؛ فهذا يؤثر بشكل كبير على المساواة بين الجنسين في الفرص التعليمية داخل مؤسسات التعليم العالي، وفي هذا السياق تذكر إحدى المشاركات من دولة الكويت اهتمام الإمارة النفطية بتدعيم المساواة بين الجنسين:

• بدأت الدولة بالاهتمام بتعليم الإناث، وإن كان الموضوع تمّ تدريجياً مراعاة لمدى تقبل المجتمع الكويتي لوجود المرأة في مؤسسات التعليم العالي. في الماضي لم تكن المرأة غائبة تماماً فقد كانت موجودة بالجامعات، ولكن بنسب قليلة، ومع تطور الحركات زادت نسبتهم أقبلن على العديد من التخصصات والمجالات التي كانت في السابق قاصرة على الرجال (ن ١).

وعلى الرغم من صدى الأفكار النسوية والتي اقتحمت أشد البيئات الثقافية محافظاً في منطقة الخليج العربي، ورغم ارتفاع نسبة تمثيل الإناث في مؤسسات التعليم العالي إلا أن هناك تخصصات لا زالت بعيدة كل البعد عن الإناث ومتوفرة بصورة مكثفة للذكور؛ وهذا يعكس الثقافة المجتمعية المحافظة والتي تحتاج لسياسات تعليمية تدعم الوصول المتساوي والمنصف للإناث لهذه المجالات العلمية، تتفق هذه النتيجة مع دراسة (عليوي، ٢٠٢٠؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الاسكوا"، ٢٠٢٠)، كما ترى النسويات أن إتاحة المنح والبعثات التعليمية يُعد ميداناً آخر لاختلال المساواة بين الذكور والإناث داخل الجامعات العربية، فترى المشاركات:

• ... وتوفير بعض المنح الدراسية للمرأة... (ن ٢).
• ... لكن في الوقت نفسه نجد قلة البدائل التعليمية المتاحة للمرأة في الكويت مقارنة بنظيرتها المتاحة للرجال فهذه البدائل منحازة للذكور الذين يسهل عليهم السفر لاستكمال الدراسة بالخارج والالتحاق بالوظائف والأعمال أكثر من الفتيات (ن ١).

فلا تزال هناك حواجز ثقافية مصطنعة أمام المرأة داخل مؤسسات التعليم العالي تسهم بشكل واضح في ضعف تمكينها أكاديمياً وتعزز من مكانة الذكور داخل الإطار الثقافي

للجامعات، فلا زالت بعض المجتمعات الخليجية لا تتيح للمرأة العزباء السفر إلى خارج الدولة إلا في وجود مرافق لها سواء كان أبوها أو أخيها؛ ممّا يمثل تحدياً أمامها لاستكمال تعليمها وتأهيلها بالحصول على الدرجات الأكاديمية من الجامعات الغربية، فعلى سبيل المثال افتتحت المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٠٥ نظاماً للابتعاث الخارجي للحصول على الدرجات العلمية بدءاً من درجة الليسانس وحتى الدكتوراه (برنامج الملك عبد الله للمنح)، ورغم توافر الفرص للجميع إلا أن نسبة الإناث المبتعثات للحصول على الدرجات العلمية كان قليلاً مقارنة بنسبة الذكور؛ حيث حصلت النساء على نسبة ١٤% من عدد المنح في مقابل ٨٤% للذكور، لكن سرعان ما تغيرت نسبة الإناث من المنح وارتفعت في عام ٢٠١٧ لتصل إلى ٤٤% (الشريف، ٢٠١٩).

كما أن البيئة الجامعية داخل الجامعات تمثل وجهاً آخر وميداناً من ميادين عدم المساواة بين الذكور والإناث، فتتظلم بيئة التعليم داخل الكثير من الجامعات العربية يعكس هيمنة النظام الأبوي والذي يضيف المزيد من الهيمنة والتمييز ضد وجود المرأة. وتعكس تصورات النسويّات وجود تحديات كبيرة أمام النساء في الجامعات، فبيئة التعليم تتسم بوجود وضع متميز للرجل في التدريس الجامعي والتي يؤكد النسويّات اختلال ميزان المساواة لصالح الرجل فيذكرن:

• ... في بعض المقررات الدراسية نقول لا فلان اللي يدرسها مش فلانة أو بعض الأقسام اللي ممكن تبقى فيها يعني ملتحقين ذكور أكثر بنقول لا خلى حد من الذكور يدخلهم يعني عنصر ملوش علاقة بالكفاءة والخبرة ممكن يتدخل في اتخاذ القرار في الموضوع ده (ن ٥).
فلا تزال التصورات وتوزيع المهام بناءً على الجنس (النوع) سائدة في الثقافة الأكاديمية بالجامعات العربية على الرغم من الارتفاع الملحوظ لمعدل التحاق الفتيات بالتعليم العالي كطالبة، وعضو للهيئة التدريسية، فالكثير من السياسات التعليمية التي تتم على المستوى الصغير (Micro) أي مستوى الفعل والتنفيذ تتسم بالذكورية الشديدة والمحافظة؛ ممّا يدعم تهميش النساء واستبعادهنّ. كما لا يقتصر هذا الاضطهاد المتعمد على تغول العنصر الرجالي على المقررات الدراسية، لكنّ هناك بُعداً آخر وهو مركزية الرجل في التدريس؛ حيث إنّ طرق التدريس المتبعة في مختلف الجامعات تقوم على فكرة السلطة المطلقة للمحاضر الذكر، فتذكر إحدى المشاركات:

• ... فكرة طرق التدريس بقى طرق التدريس نفسها فيه طرق تدريس نسوية المنهج التعليمي نفسه فكرة المركزية الشديدة جداً اللي هي أستاذ هو المركز والطلاب في الهامش دا ضد المعرفة النسوية تماماً، التفاعل بيبكون متساوي التفاعل من الأستاذ أو الأستاذة أو الطلاب متساوي وعلينا إن إحنا نوجد مساحات لعصف الأفكار العصف الذهني والنقاش حولها

من النسوية إلى ما بعد النسوية: تصورات النسويات الأكاديميات
لقضايا تعليم المرأة وتمكينها في الجامعات العربية "دراسة عبر ثقافية"

عشان هنا ده هايوصلنا للى بنسميه اية النظرية *stand point theory* الللى لها علاقة بموقفي في هذا العالم وبرويتي أنا بمعنى إن أصل أي ذكر نظرية تلائم موقفي ومكاني في العالم... (ن ١).

فالنسويات يرين أن طرق التعليم والتعلم المتبعة في أغلب الجامعات العربية تهتمش من المرأة ومن المعرفة حولها وتسطح قضاياها الرئيسية، فالصور التقليدية من المحاضرات تدعم وترسخ لمفاهيم الهيمنة والتسلط وفرض الأفكار والرؤي ويعزز السلطوية على المجموعات المهمشة كالنساء، فالنسويات يطالبن بتغيير طرق وأساليب التعليم والتعلم حتى يتسنى للنساء تطوير ذواتهن والتعبير عن أنفسهن بشكل حر وفي مناخ ديمقراطي يدعم الرأي والرأي الآخر؛ ممّا يسهم في تطوير قدرات المرأة ويصقل مهارات التفكير لديها. فرؤية النسويات الأكاديميات في السياق العربي تتفق مع الرؤى النسوية العالمية والتي تهدف إحداث تغيير عميق في نموذج الفصل الدراسي/ القاعة الدراسية التي يكون فيها المحاضرون طلابًا ويصبح الطلاب محاضرين؛ حيث يتم تقاسم السلطة داخل الفصل الدراسي، فهنّ بذلك يعترفن بالعلاقة بين السلطة والمعرفة في بيئة التعلم، وتتفق هذه النتائج مع دراسة (دليلة، ٢٠١٠؛ العنزي، ٢٠١٤).

٣- تهميش المعرفة النسوية وتسطيح برامج دراسات النوع الاجتماعي:

تُعد المعرفة النسوية إحدى الآليات الداعمة للمساواة بين الذكور والإناث، فالاهتمام بتقديم معرفة حول النساء وظروفهنّ، وقضاياهنّ، وأهم التحديات التي تواجههنّ من وجهة نظرهنّ يؤثر بشكل كبير في إحداث تغيير في المعايير الاجتماعية والثقافية المحافظة في المجتمع العربي الذكوري، وتعكس تصورات النسويات أزمة حقيقية تواجه المعرفة النسوية داخل أروقة الجامعات العربية، فقد ذكرت إحدى المشاركات من مصر أن هناك تعمدًا لتهميش المعرفة النسوية سواء بقصد أو بدون قصد من القائمين على إدارة التعليم العالي فتذكر:

- ... طبعًا عندك مناهج فيه مناهج موجودة ولوائح لا بد أن تتبعها لكن ما الذي يقدم في المنهج ما نوع المعرفة النقدية التي يتم تقديمها، ما نوع المعارف التي تشكل المجال إذا تحدثنا عن مجالات الأدب مجال النقد هنا يبقى مش عايزه أسميها مشكلة لأنها مش مشكلة تحتاج فقط إلى وعي نسوي لتقديم معرفة نقدية شاملة بمعنى اديكي أمثلة مجال الأدب على سبيل المثال يوجد أسماء مكرسة هناك الكثير من الأسماء المكرسة التي نعرفها منذ قديم الأزل، علينا أن نبحث عن كل ما هو مسكوت عنه أو مهمل أو مهمش فيما يتعلق بأسماء النساء وهم بيقفوا جزء من المجال علينا ان نكرس أيضًا هذه الأسماء، والبحث عن كل ما

هو مهمش ومسكوت عنه في الأسماء المنسية في الشخصيات المنسية في الانجازات النقدية المنسية... (ن ١).

فالتشكيك من جانب النسويّات الأكاديميّات في نوع المعرفة حول المرأة المقدمة في المناهج الدراسية والتي قد لا تتلاءم مع ما تعانيه المرأة وما يؤثر على وضعها في إطار المجتمع الأبوي المحافظ، فالغالبية العظمى من هذه المناهج تعكس الثقافة المهيمنة الذكورية وتحط من قدر المرأة في المجتمع، وهي بذلك تتوافق مع المعايير الذكورية السائدة في المجتمع العربي، كما أنهنّ يسعين ليس فقط لنقد المعارف المقدمة عن المرأة ولكن السعي لإنتاج معرفة جديدة تعكس تجارب النساء في العالم الثالث، وتذكر إحدى المشاركات من دولة الإمارات العربيّة المتحدة:

• إحنا دورنا كنسويات عربيات أن نوظف البحوث في نشر الأفكار النسويّة والتحدث عنها بصوت عالٍ، في ظلّ الهيمنة الذكورية. فالكثير من الأمور المتعلقة بهذه القضايا تتطلب نهجاً علمياً لتفكيكها؛ من أجل مواجهة المشكلات التي تواجه المرأة، والمساهمة في إنتاج معرفة قائمة على مناهج البحث النسويّة (ن ٧).

فالحاجة إلى إنتاج معرفة جديدة عن النساء، وخبرائهنّ، والتحديات التي يواجهنها بعيداً عن الأطر النظرية الجاهزة أو المستوردة من الشمال العالمي أضحت موضوعاً ذا أهمية لانطلاق الحركة النسويّة العربيّة إلى نطاق أرحب آخذة في الاعتبار الواقع العربي وخبرات النساء في ظل ثقافة المجتمع ومحدداته القيمية. كما أن هناك حاجة -من وجهة نظر المشاركات- لاتباع نهج تفكيكي عند التعرض للقضايا الخاصة بالنساء من أجل إمطة اللثام عن جذور الاستبعاد والقمع ضدهنّ، كما أن هناك حاجة لتركيز البحوث على المشكلات والقضايا الخاصة بالنساء من منظور النوع الاجتماعي والذي يساهم في إنتاج معرفة من خلال عدسة نسوية نقدية، فتذكر إحدى المشاركات:

• ... الحاجة الثانية علينا إن نكون على وعي شديد ونحن نقدم معرفة نسوية إلا نقدمها من وجهة نظر الشمال العالمي فقط اللي هو كان قبل كدة بنسميه غرب وشرق دوقتي اسمه الشمال العالمي والجنوب العالمي نحن ننتمي إلى الجنوب العالمي فعلياً أن نقدم أيضاً معرفة نقدية من الجنوب العالمي لدينا الكثير من المعارف التي لا يتم تكريسها لأننا نستوعب كل النظريات القادمة إلينا من الشمال العالمي، فعلياً أيضاً ان نقدم ما هو لدينا عشان مايبقاش إحنا بنفسنا اللي بنهمش معارفنا، أيضاً من خلال وعي نسوي علينا أن نكون حريصات جداً وحريصون الحقيقة لأن برده فيه رجاله نسويين على المصطلحات اللي بنستخدمها علينا ضبط المصطلحات يعني على سبيل المثال الخط الدائم بين مصطلح قضايا المرأة ومعرفة نسوية لا الحقيقة كل واحدة من دول حاجة طيب لو اتكلما على

من النسوية إلى ما بعد النسوية: تصورات النسويات الأكاديميات
لقضايا تعليم المرأة وتمكينها في الجامعات العربية "دراسة عبر ثقافية"

الدراسات العليا على سبيل المثال لازم نكون حريصين أنه في برامج الدراسات العليا يكون فيه منهج أو كورس خاص بالجنس أو الأدب أو المعرفة النسوية أو النقد النسوي ماتقولشي لا لا ما احنا هاندرس كجزء من منهج النقد لا إحنا لسه محتاجين نركز جهودنا نخصص مساحات بعينها لهذا النوع من المعارف... (ن ١).

فالنسويات العربيات على وعي بخطاب ما بعد الاستعمار post-colonial discourse والذي يفرض النموذج الغربي للمرأة على شعوب العالم الثالث؛ لذا فهنّ يرين ضرورة العمل على نقد هذا النموذج أو تقديم معارف عن نسويات العالم الثالث؛ لأنهنّ يقعن داخل هذه النطاق الثقافي والأيدولوجي إذا شئنا وصفه بذلك؛ لذا فهنّ يؤكدن ضرورة التوسع في برامج النوع الاجتماعي، والتي تمثل نتاجاً للحراك النسوي، وانتشار للأفكار النسوية في الوطن العربي منذ بدايات القرن الماضي، وهي بذلك الصيغة الأكثر تأثيراً في تقديم المعرفة النسوية إلى الطلاب سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً في المجال العام، لكن وعلى الرغم من ذلك الانتشار لبرامج النوع الاجتماعي في الجامعات العربية والتي أكدت المشاركة في الدراسة، لكن على الجانب الآخر ذكرن أن هذه البرامج تواجه تحديات كبيرة وتشويه متعمد لها داخل إطار الثقافة المحافظة بالجامعات، فتذكر المشاركات:

- لست مطلعة على تجارب الجامعات العربية بشكل عام، لكن قد تواجه تدريس الدراسات النسوية في الجامعات العربية بعض العوائق المتعلقة بالتحديات الثقافية والاجتماعية التي قد تعارض مع بعض مفاهيم الدراسات النسوية، وقد تكون بعض التحديات مرتبطة بتوفير الموارد والدعم اللازمين لبرامج الدراسات النسوية، لا أدري (ن ٢).
 - ... أن الثقافة الذكورية تعتبر هي العائق الأكبر أمام تدريس هذه الدراسات، أصبحت البيروقراطية بالفعل أداة لخنق إصرار عضوات هيئة التدريس اللاتي يرغبن في أن يحدثن تأثيراً، ومن الأمثلة على ذلك، قيام السلطات الإدارية بإغلاق البرامج التي تتولى الإشراف عليها الأستاذات، وخاصة برامج الدراسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، أو رفض تمويل مثل هذه البرامج علاوة على هذا، يتأثر طلاب هذه البرامج بهذه الإجراءات أيضاً من خلال التأخير في استلام الدبلومات وإلغاء المنح الدراسية، ونتيجة لذلك، لا تزال هناك أربعة برامج ماجستير فقط للدراسات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في المغرب، من أصل ثمانية في الأصل، ومن بين ١٣ وحدة بحثية في النوع الاجتماعي، تمّ إغلاق خمس منها (ن ٤).
- فالدراسات النسوية تواجه موجة من النقد تصل في بعض الأحيان إلى الهجوم من قبل النظام الأبوي الذي لا يزال متماسكا على الرغم من شيوع الأفكار النسوية ونقدها اللاذع له،

فالمشاركات أكد أن الثقافة الذكورية تمثل عقبة في انتشار دراسات النوع الاجتماعي في الجامعات العربية؛ حيث ينظر الذكور إلى مثل هذه البرامج بتخوف شديد حتى لا تهدد سلطتهم وهيمنتهم على الفضاء التعليمي في الجامعة؛ حيث إن إيقاظ وعي النساء بأوضاعهن وظروفهن، إضافة إلى المطالبة بحقوقهن سوف يزعزع أركان النظام الأبوي ويهدم كثيرًا من العلاقات الطبقية السائدة والتي يحتل فيها الذكور مكانة مركزية، ويحققون مكاسب معنوية ومادية على حساب النساء.

فالتعسف الواضح من قبل إدارة الجامعات والمعينة من قبل النظام الأبوي ضد هذه البرامج وتضييق الخناق على القائمين عليها هو محاولة يائسة لوأد التغيير الاجتماعي في بنية الجامعات العربية والتي سوف تقضي إليه انتشار مثل هذه البرامج، كما أكدت المشاركات ضعف الدعم الموجه لهذه البرامج رغم قلة عددها في بعض الجامعات، إضافة إلى عوائق سياسية، وتمويلية، ومؤسسية فتذكر المفحوصات:

• أبوه فيه لأن فيه فكرة ارتبطت إن هاتدور على فكرة تحرر المرأة اه طيب ما هم أخذوا حقوقهم وأخذوا كل حاجة فالفكرة دي لسه ماتشالتشى من الذهن... كمان الدراسات النسوية أهدافها والتطور اللي فيها بردوا مش واضح خالص في الإعلام فبالتالي بردوا فيه صورة واحدة هي اللي طول الوقت بتروج ومعروفة لى الكل فطبعًا اه فيه معوقات (ن ٥).

• نعم فيه معوقات تواجه الدراسات النسوية في الجامعات العربية منها القيم والثقافة التقليدية في الجامعات تسود قيم وثقافة تقليدية عكس التفكير النسوي والدراسات النسوية، فيتم في أحيان كثيرة رفض هذه الدراسات بسبب اعتبارها تحديًا للقيم التقليدية المتأصل، كمان الجامعات تواجه ضغوطًا سياسية تعيق تدريس الدراسات النسوية، خاصة إذا كانت الدراسات تتناول قضايا سياسية حساسة، كما أن الدراسات النسوية غير مؤهلة للحصول على التمويل الكافي في الجامعات العربية، مما يعيق توسيع برامجها وتطويرها. وقد تواجه الجامعات العربية تحديات مؤسسية، مثل نقص الدعم الإداري أو نقص الكوادر الأكاديمية المؤهلة لتدريس الدراسات النسوية (ن ٦).

فهذا دليل واضح على البيئة المحافظة التي يتم فيها تقديم الدراسات النسوية في الجامعات العربية والتي تعكس أزمة بنيوية حقيقية تواجه النساء في هذه المجتمعات، فالتشويه المتعمد لسمعة هذه البرامج مع عدم توفير أي دعم مادي أو إداري لها يعكس المناخ غير الصحي الذي تحيا فيه النساء في الجامعات العربية تحت وطأة القهر والاستبداد الذكوري، كما أكدت المفحوصات ضعف الكوادر الفنية المسؤولة عن التدريس في مثل هذه البرامج، حيث يشرن أن أغلب القائمين عليها من الذكور المناهضين في الأساس للأفكار النسوية، فتذكر إن

من النسوية إلى ما بعد النسوية: تصورات النسويات الأكاديميات
لقضايا تعليم المرأة وتمكينها في الجامعات العربية "دراسة عبر ثقافية"

أغلب من يتولون قضايا المرأة يتحدثون بسطحية وهامشية، بالإضافة للتشويه الذي يلحق باستمرار بدراسات الجندرة والمرأة، وده من أكبر العوائق لتدريس الدراسات النسوية" (ن ٧). كما ذكرت أخرى أن العوائق الثقافية قد تكون أشد خطراً على مثل هذه البرامج من العوائق المادية بالجامعات العربية فتذكر: "هذا راجع للعقلية الذكورية السائدة في المجتمعات الأبوية، فهناك مقاومة من طرف الرجال المتشبعين بالهيمنة الذكورية، والمهوسين باحتلال مراكز القرار، ولعب أدوار الريادة، ورفض مزاحمة المرأة لهم في مناصب المسؤولية، وهي منافسة غير متكافئة بين الجنسين" (ن ٨).

وعليه فالثقافة السائدة (ذكورية ومحافظه في آن واحد) تؤثر بعمق في التوسع في صيغ هذه البرامج، فقد يعتقد كثير من المسؤولين عن التعليم الجامعي بالدول العربية أن الجامعات تتفق الكثير من الأموال من أجل "غرس" المناهج النسوية والعرقية؛ الأمر الذي يهدد بإفساد المناهج الدراسية وتعزيز الانقسام. فمحاولة الترويج لهذه الأفكار المحافظة من قبل بعض الأكاديميين الذكور يوضح مدى تصاعد وتيرة الصدام مع الأفكار النسوية في هذه المجتمعات المحافظة، فالأكاديميون الذكور يحاولون بثى الطرق منع هذه الأفكار من الانتشار؛ حتى لا تتأثر أوضاعهم داخل الجامعات إذا كن في مناصب عليا أو يتمتعون بامتيازات قائمة على أساس النوع.

٤- الدور الأكاديمي للمرأة وقيادة مؤسسات التعليم العالي:

تعكس تصورات النسويات في الحقل الجامعي وجود ضمور في الدور الأكاديمي للمرأة، ودورها في قيادة المؤسسات التعليمية، فعلى الرغم من دخول النساء وبقوة في مجال العمل الأكاديمي كباحثات، وكعضوات بالهيئة التدريسية بمختلف الكليات النظرية والعملية بالجامعات العربية، بل ووصول العديد من النساء إلى مناصب قيادية داخل نظام الإدارة الجامعية، فإن الدور الأكاديمي للمرأة يعكس تهميشاً متعمداً ضد النساء، فتري إحدى الباحثات من المغرب أن هناك فصلاً وتمييزاً ضد النساء خاصة فيما يتعلق بأدوارهن الأكاديمية داخل الأقسام والكليات فتذكر: "لا بدليل أن الجامعات المغربية تفتقر بشدة إلى التمثيل النسائي على جميع المستويات" (ن ٤).

كما تواجه النساء صعوبة في الترقى إلى الدرجات العلمية الأعلى، فنجد الغالبية العظمى من النساء في السلك الجامعي تظن قابعات عند درجة الدكتوراه، وعدد قليل منهن يسعين إلى الترقى المهني والوظيفي عن طريق تقديم إنتاج معرفي للتحكيم في اللجان العلمية المسؤولة عن ذلك، فتذكر إحدى المشاركات من المغرب "... كما أن العديد منهن قد فقدن الحافز والاهتمام

بالبحث" ... (ن ٤). ويرتبط بمجال البحث تدهور العلاقة بين المشرفين الذكور والباحثات الإناث وهو ما يتضح من خلال العلاقة الإشرافية فترى العديد من النسويات ضرورة تعزيز التوجيه المهني والبحث العلمي للطالبات" (ن ٢)؛ من أجل مواصلة المسيرة داخل منظومة البحث العلمي بالجامعات.

فلا يزال يقع على كاهل المرأة وحدها مسؤولية تربية الأبناء ورعاية الأسرة داخل السياق الثقافي للمجتمعات العربية؛ ممّا يمثل عائقاً لتنميتها المهنية واتخاذ خطوات واضحة في مسارها الأكاديمي من خلال إجراء أبحاث علمية، وحضور دورات تدريبية، ومؤتمرات دولية من أجل صقل مهاراتها وقدراتها البحثية والمهنية، تتفق هذه النتيجة مع دراسة (محمد، ٢٠٠٨)، كما أن غالبية اللجان العلمية للترقية تتكون من الذكور والذين يكون لديهم بعض التوجهات المحددة مسبقاً نحو تقييم الأبحاث العلمية إذا ما استطاعت المرأة التغلب على المعوقات وتقديم أبحاث علمية ترتقي للتحكيم في هذه اللجان، كما يقل تمثيل النساء في هيئات تحرير المجلات العلمية سواء داخل المنطقة العربية أو خارجها؛ حيث ينخفض تمثيل المرأة كمحكمة في لجان مراجعة الأبحاث والمنشورات العلمية، وفي المجالس البحثية بالجامعات فقد أشارت دراسة (Cho, 2014) أن النساء يمثلن ١٦% من محررات المجلات العلمية و ١٢% من رؤساء تحرير المجلات العلمية.

كما يقل تمثيل المرأة في مجال البحث العلمي كموضوع للبحث، وكفاعل رئيسي في الإشراف على الأطروحات العلمية خاصة التي ترتبط بقضايا المرأة، فالرجال يحصلون على النصيب الأكبر في الإشراف على الرسائل العلمية في مختلف الأقسام العلمية بالجامعات العربية وفقاً لأعدادهم وطبقاً لوضعهم المهيم على مراكز صنع القرار التعليمي بالجامعات العربية، كما أن سيادة بعض القيم الأكاديمية ذات الصبغة الذكورية كمبدأ الأقدمية في الترقيات والذي يمثل عائقاً أمام فرص الأكاديميات من الإناث القابعات عند الدرجة العلمية الأقل من درجة أستاذ في الإشراف على رسائل علمية قد تكون أقرب إلى ميولهنّ وتخصصاتهنّ من الرجال، ومع ذلك تظل هيمنة الرجال على هذه المسائل الفنية في الجامعات العربية، فتذكر إحدى المشاركات ضرورة "إنشاء تحالف وطني للمرأة في الأوساط الأكاديمية في المغرب ن ٤"؛ من أجل زيادة ولوج المرأة ونجاحها في البيئة الأكاديمية بالجامعات العربية. وقد ذكر الشريف (٢٠١٩، ص ٩٣) بعد استقراء بيانات اليونسكو الصادرة حول البحث العلمي للدول أن السعودية هي صاحبة أقل نسبة للنساء في مجال البحث العلمي بنسبة ١.٤% في حين أن المتوسط العالمي بلغ ٣٧%، كما أكدت أخرى من المشاركات على ضرورة "...تشجيع الإناث على المشاركة في البحث والتطوير في مجالات متعددة، ممّا يساهم في تعزيز مساراتهن الأكاديمية والمهنية" ... (ن

من النسوية إلى ما بعد النسوية: تصورات النسويات الأكاديميات
لقضايا تعليم المرأة وتمكينها في الجامعات العربية "دراسة عبر ثقافية"

- (٦). وعلى هذا فسلم البحث العلمي يشهد انخفاضاً كلما صعدنا إلى أعلى وتبقى قلة من النساء في أعلى مراتب البحث العلمي وصناعة القرار بالجامعات.
- أما الجانب الإداري والقيادي، فتمثيل النساء فيه ناقص إلى حد بعيد ولا يكاد يتناسب مع أعدادهن المتصاعدة في مؤسسات التعليم العالي بمختلف الدول العربية، فهناك ضعف في تولي المرأة في مراكز صنع القرار بالجامعة، فتذكر إحدى المشاركات:
- في الكويت قطعت أشواطاً كبيرة في مجال العلو من شأن المرأة داخل الكويت، حيث ركزت على القضية التعليمية كخيار مهم لتكوين النساء في مختلف المجالات والرفع من قدراتهن، من خلال اتباع خطط تنموية واتباع سياسات تعليمية تُبنى على النوع الاجتماعي، ساهمت في وصول النساء الكويتيات إلى بعض مراكز القرار واقتحامهن مجالات عدة كانت حكراً على الرجال سابقاً (ن ٨).
 - ... لا تزال النساء عالقات في مناصب أدنى... فالنساء يقعن ضحية للصور النمطية وبالتالي من المرجح أن يواجهن عوائق عند حصولهن على وظائف يهيمن عليها الذكور (ن ٤).
 - ... بنلاحظ الفروق في تقلد المناصب الادارية هيا تقلدت كثير منها لكن اعلى المناصب القيادية لم تتقلدها بعد على الرغم من أنها ممكن تكون أهل خبرة وتطبق عليها الشروط لكنها بترجع في الآخر لثقافة المجتمع الذكوري... (ن ٥).
- وترى النسويات أن عواقب عدم تمثيل المرأة في قيادة المؤسسات الجامعية سوف تكون سيئة على المجتمع، بل على الأجيال القادمة بصورة أكبر فقد ذكرن: "... سيكون لغياب المرأة عن مناصب صنع القرار في الجامعات تأثير سلبي على الأجيال القادمة؛ لأنها سترسخ النظام الذكوري القائم. وسيكون لهذه المشكلة كذلك تأثير واسع النطاق على تنمية المغرب... (ن ٤).
- ولرأب هذا الصدد وهذا التمثيل الناقص للنساء في مراكز صنع القرار في الجامعات، ترى النسويات ضرورة "... تشجيع مشاركة الطالبات في العمليات الإدارية واتخاذ القرارات في الجامعات، بما في ذلك تعيينهن في مناصب القيادة والإدارة... (ن ٦)، كما ترى أخرى ضرورة الاهتمام بمهارات القيادة لدى الإناث في البيئة الأكاديمية من خلال توفير برامج تساعدن على الوصول إلى هذه المناصب فقد ذكرت: "... في بعض البرامج التي تستهدف بس الإناث زي برامج القيادة إن كانت بتقدمها بعض الهيئات الأجنبية دي إحنا محتاجين نشغل عليها في التعليم العالي أنه تكون مهارات تطوير القيادة موجهة للنساء علشان يبقى فيه تأهيل اكبر وبالتالي تتقلد المناصب اللي لسه ماحصلتشي عليها أو مقدرتش إنها تتقلد ببعديها" (ن ٥).

كما ترى المشاركات ضرورة وضع كوتة محددة للنساء في المناصب القيادية بمؤسسات التعليم العالي حتى يستطيعن أن يتواجدن بشكل عادل في النظام الإداري للجامعات، فتذكر إحدى المفحوصات "... تفتقر النساء في كثير من الأحيان إلى الدعم المناسب؛ كما لا يوجد نظام حصص ضمن عملية الانتقاء كما هو الحال بالنسبة لمناصب صنع القرار في القطاعات الأخرى... إدخال نظام الحصص الإلزامي في الهيئات الإدارية بالجامعة... (ن ٤). كما ترى أخريات أن سياسات الجامعة لا بد أن يكون لها دور في تشجيعهم لتولي المناصب القيادية والأكاديمية، فتذكر إحداهما: "... تبني سياسات معلنة تشجع على المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالتوظيف والترقيات وتوفير فرص متكافئة... دعم وتشجيع المرأة في المشاركة القيادية في مؤسسات التعليم العالي سواء من خلال المناصب الإدارية أو الأقسام الأكاديمية...". (ن ٢).

وعلى هذا فمن الصعب على المرأة تحقيق النجاح والترقي في عملها الجامعي كمحاضرة أو كعميدة أو حتى رئيسة جامعة مع الحفاظ في ذات الوقت على التوازن بين أعباء العمل وأعباء الأسرة في ظل متطلبات نظام التدرج الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس في التخصصات العلمية والمتطلبات والمسؤوليات الإدارية للمناصب القيادية؛ لذا فيجب إعادة النظر في وضعية النساء داخل أنظمة الجامعات العربية من أجل مزيد من التمكين الأكاديمي حتى يتثنى لها القيام بأدوارها على الوجه الأكمل، وتتفق هذه النتائج مع دراسة كل من (الموسوي & الطوبسي، ٢٠٢٢؛ OECD, 2011 ; Conley, 2005)

٥- حرم جامعي آمن في مقابل مناخ محافظ ذو طابع ذكوري:

تمثل البيئة الاجتماعية والثقافية للجامعة سياقاً مهماً في فهم القيود التي تواجه النساء في الاستمرار في مؤسسات التعليم العالي، فعلى الرغم من العقبات التي تواجهها النساء في طريقهن إلى الجامعة، فإن ثقافة الحرم الجامعي ومناخها يؤثر بشكل عميق في نجاحهن الأكاديمي والمهني في مؤسسات التعليم العالي. وتسيطر على ثقافة الجامعات العربية أنماط تفكير محددة القوالب عن المرأة والتي تشكل الإطار العام الذي تسير في ضوئه مسارات النساء في مؤسسات التعليم العالي، فأنماط التفكير السلبية أو المحجفة عن المرأة وقدراتها تسيطر على صناعات القرار وأعضاء المجتمع الجامعي؛ مما يمثل تهديداً للمرأة وخطط المساواة مع الرجال في مختلف الميادين التعليمية والإدارية داخل الجامعات، وتذكر إحدى المشاركات:

- ... لا تزال تواجه المرأة تحديات وعقبات في بعض الأنظمة التعليمية نتيجة للتمييز الجنسي، والموروثات الثقافية، ولكن التغييرات في الأنساق الثقافية والاجتماعية تستطيع أن تساهم في تقليل هذه العقبات وتعزيز تعليم المرأة في المؤسسات التعليمية... (ن ٦).

- ... فالنساء يقعن ضحية للصور النمطية، وبالتالي من المرجح أن يواجهن عوائق عند حصولهن على وظائف يهيمن عليها (ن ٤).
 - لكن أشارت بعض المشاركات من بيئات ثقافية أخرى خاصة دول الخليج كالإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت أن هناك تغيراً بدا على الأنساق الثقافية نتيجة بدء تقبل الأفكار النسوية؛ وبالتالي انعكس ذلك إيجاباً على ثقافة الحرم الجامعي، وتغيير المعايير الاجتماعية حول المرأة، وأدوارها، ومساهماتها في خطط التنمية بالبلدان الخليجية، فتذكر المشاركات:
 - من وجهة نظري نعم إلى حد ما، فالأنساق الثقافية والاجتماعية داخل مؤسسات التعليم العالي في السلطنة ترتبط بهوية المجتمع العماني، وما يتسم به من مبادئ التسامح والاحترام والتكافل الاجتماعي، والمحافظة مع الانفتاح القائم على أسس وضوابط، وهذا طبعاً يسهم في تعزيز تجربة تعلم المرأة، فجميع هذا خلق بيئة تعلم تحترم التنوع الثقافي وتشجع على التفاعل الاجتماعي، والمرأة في بيئة تعلم كهذا بشكل عام ستشعر بالراحة والانتماء؛ مما يُعزز فعالية عملية التعلم لديها، كما تسهم هذه البيئة في تشكيل وجهات نظر طلابها وطالباتها وتعزيز التواصل الثقافي والاجتماعي بينهم (ن ٢).
 - من خلال الحركة النسوية استطاعت المرأة الإماراتية أن تصنع هويتها الخاصة بها وتشكل وعيها بنفسها ولم تنغلق فكرياً وإنسانياً، بل انطلقت إلى فضاء التنوع الثقافي والفكري، وسعت للتخلص من برائن الهيمنة الذكورية ومواصلة التعليم العالي (ن ٧).
 - في الكويت أصبح لدينا نساء متعلمات تعليماً عالياً ولديهنّ الوعي الكافي؛ مما أدى إلى تغيير صورة المرأة النمطية في المجتمع (ن ٨).
- وعلى هذا فمن الواضح أن غالبية الجامعات العربية تسودها ثقافة جامعية ذكورية التوجه؛ مما يترتب عليها إقصاء متعمد للنساء في الكثير من ميادين الحياة الجامعية، كما أن هذه الثقافة ما هي إلا انعكاس لثقافة المجتمع الأكبر والذي يعتمد إلى إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية عبر مؤسساته التعليمية، تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Cress & Hart, 2005)؛ ولذا ترى النسويات المشاركات في الدراسة ضرورة العمل على تغيير هذه الصورة النمطية عن النساء من أجل تمكينهنّ تعليمياً، ورأب الفجوات القائمة على أساس النوع، وجعل ثقافة الحرم الجامعي أكثر

انفتاحًا وقبولًا للمرأة كطالبة، وعضو هيئة تدريس، وإدارية وقيادية للمؤسسة، فتذكر إحدى المشاركات "قد يساهم التغيير في الوعي والتفكير الاجتماعي في تجاوز الصور النمطية والقيم التقليدية التي تحول دون تعليم المرأة عندما تتغير هذه الثقافة، يُمكن أن تزداد الدعم لتعليم المرأة في المؤسسات التعليمية..." (ن ٦). وهذا مهم بالنسبة للنساء حيث ذكرت إحدى المشاركات ضرورة زيادة الوعي والتثقيف من خلال الدورات، والورش التعليمية في الجامعات من أجل تغيير معايير وقيم الحرم الجامعي، فتذكر "إحداث تغييرات اجتماعية لصالح المرأة؛ وهذا يتطلب الكثير من الجهد من قبل الفئة الواعية من النساء والرجال على حد سواء. كما يتطلب أيضًا اختراقًا للذات التقليدية للمرأة ولمنظومة قيم المجتمع وبعض موروثاته الاجتماعية" (ن ٨).

هذا إضافة إلى السعي لجعل الحرم الجامعي آمن بالنسبة للنساء فهذا له دور كبير في تدعيم تعليمهن، فما زلنا في المجتمعات العربية نرى في النساء موضوعات للعرض والشرف وهذا يدعو إلى ضرورة جعل الحرم الجامعي آمن لهن خالٍ من العنف، والتحرش اللفظي، والجسدي ضدهن؛ مما يساهم في إقبالهن على التعليم والوصول فيه إلى أقصى ما تؤهلن قدراتهن، فتذكر المشاركات:

- تأطير انفتاح المرأة بما يتلاءم مع قيم الدين، وعادات المجتمع وتقاليد خاصة في ظل الانفتاح التكنولوجي ووسائل التواصل الاجتماعي (ن ٢).
- إنشاء حرم جامعي آمن للنساء... (ن ٤).
- المرشدات والإرشاد النفسي والإرشاد الاجتماعي مهم جدًا يبقى موجود لأنّ ده بيدعم الإناث لو موجود في الجامعات العربية هاساعدهم على إنهم البنات الطالبات يتغلبوا على أي تحديات ممكن تلاقيها في البيئة التعليمية، كمان ممكن يساعد أعضاء هيئة التدريس على إنهم يتغلبوا بردوا على أي معوقات ممكن تلاقيها في مجال التعليم (ن ٥).

وعلى هذا فالكثير من هذه التصورات تعكس بصورة عميقة المشكلات والعقبات التي تواجه النساء في الجامعات العربية، كما تضم في طياتها آليات تساعد النساء على تعزيز مواقعهن في مؤسسات التعليم العالي وتساهم في تمكينهم أكاديميًا، ومن اللافت للنظر أن غالبية هذه الآليات يُمكن تحقيقها بتضافر الجهود بين مؤسسات المجتمع المدني، والنسويات،

من النسويّة إلى ما بعد النسويّة: تصورات النسويّات الأكاديميّات
لقضايا تعليم المرأة وتمكينها في الجامعات العربيّة "دراسة عبر ثقافيّة"

ومؤسسات الدولة؛ وبذلك يتضح مدى ثراء خبرات النسويّات الأكاديميّات ونظرتهنّ المستقبلية لتدعيم تمكين النساء أكاديمياً في مؤسسات التعليم العالي في المنطقة العربيّة.

صعوبات الدراسة:

واجه الباحثان صعوبات عديدة في التواصل مع النسويّات الأكاديميّات؛ حيث استغرق تطبيق الدراسة الميدانية قرابة العام والنصف؛ نظراً لتنوع أفراد العينة من عدة دول عربية فكان التواصل معهنّ يأخذ كثيراً من الوقت والمجهود للحصول على بيانات الاتصال، وتحديد طريقة التواصل، وتعريفهم بأهداف البحث وطبيعة البيانات المجمعّة، وطريقة استخدامها كأحد الإجراءات الأخلاقيّة في البحوث الكيفية التي يجب على الباحث مراعاتها، كما رفضت بعض النسويّات من دول عربية أخرى "لبنان وموريتانيا" إجراء مقابلات معهنّ؛ نظراً لعدم وجود وقت لديهنّ، وقد تغلب الباحثان على هذه الصعوبات عن طريق استخدام شبكة الاتصالات الشخصيّة (زملائهم في هذه الدول) في تيسير الحصول على معلومات الاتصال بهؤلاء النسويّات الأكاديميّات.

المراجع

إبراهيم، وفاء عبد الحميد (٢٠٢١). تمكين المرأة دراسة في نشأة المفهوم وآلياته الدولية والهيكل الوطنية المعنية بتطبيقه، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية.

أبو النجا، شرين (٢٠١٨). وأنا أيضا نسوية. مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، ١٤٨-١٥١.
أبو النجا، شرين (٢٠٢٠). النسوية العربية مواقف وممارسات. اتجاهات جديدة في العلوم

الانسانية: خريطة معرفية: *Alif: Journal of Comparative Poetics*, 40, 32-64.

أبو الحسين، بن فارس بن زكريا (٢٠٠٧)، معجم مقاييس اللغة دار الفكر، أكتوبر، ٢٠٠٧.
أبو حسين، سلمى عبد الستار (٢٠٢٠). قراءة في المدرسة النسوية وتياراتها. المركز العربي للدراسات والبحوث، ع(٥٤)، ٢٨-٤٤.

أبو راضى، سحر محمد (٢٠١٧). دور مؤسسات التربية في تمكين المرأة المصرية (رؤية استشرافية). مجلة كلية التربية بينها، ع(١١١)، ج(١)، ١١٣-١٨٦.

أحمد، دعاء محمد (٢٠٢٠). الدور المتوقع من الجامعة في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠. المجلة التربوية لكلية التربية بسوهاج، مج ٧٥ (٧٥)، ١٣١١-١٣٨٢

أحمد، نجاح رحومة (٢٠١٧). ملامح استراتيجية مقترحة للدور التربوي للجمعيات الأهلية لتمكين المرأة الأمية بمصر. مجلة التربية، جامعة الأزهر، ع(١٧٢)، ج(٢)، ٨٠٤-٨٧٣.

إسماعيل، أسماء جهاد رجب (٢٠١٥). تطور الفكر النسوي في قطاع غزة والضفة الغربية (٢٠٠٦-١٩٩١م). رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة.

أوبريا، دينز ادريانا (٢٠١٨). عن النسوية (الموجة الثالثة) وما بعد الحداثة. ترجمة لطفي السيد منصور. مجلة فصول "الدراسات النسوية"، مج ٣/٢٦، ع١٠٣، ص ص ١٧٩-١٩٨.

الاتحاد النسائي العربي العام (٢٠١٥). ورقة عمل حول الثقافة المجتمعية وأثرها علي وضع المرأة بين التمييز والأمتياز. متاح على:

<https://muwatin.birzeit.edu/ar/pea/critical-emancipatory-education>

البسام، هيلة ناصر & الشрман، خالد محمد (د.ت). موقف النسوية في الاستدلال بحديث أم عمارة على رفض النظام الأبوي (دراسة نقدية). كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم أصول الدين، جامعة اليرموك، الأردن.

من النسوية إلى ما بعد النسوية: تصورات النسويات الأكاديميات
لقضايا تعليم المرأة وتمكينها في الجامعات العربية "دراسة عبر ثقافية"

البنك الدولي (٢٠٢١). مؤشرات إلتحاق الإناث بالتعليم العالي. تاريخ الدخول ٢٠٢٢/١٢/١٥ متوفر علي الرابط:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SE.TER.ENRR.FE>

الجويدى، فايزة عبد العليم محمد(٢٠٢٠). تعليم المرأة وتمكينها، دراسة مقارنة فى كل من مصر وتونس والإمارات. مجلة التربية المقارنة والدولية "الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية"، س(٦)، ع(١٤)، ١١-١٢٠.

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء(٢٠١٨ب). الكتاب الإحصائى السنوى، الإصدار التاسع بعد المائة، سبتمبر، القاهرة، مطبعة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

الحدابي، الهام(نوفمبر، ٢٠٢٢). الحراك النسوي في الخليج بين أصالة الخطاب وتحديات الواقع. مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات. تم الدخول بتاريخ ٢٤/١٢/٢٠٢٢:

<https://fikercenter.com/2022/11/11/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%>

الهلوانى، حنان صلاح الدين محمد(٢٠١٩). تمكين المرأة إجتماعياً بين الفكر التربوي الإسلامي والفكر التربوي الغربي وعلاقته بأدوارها في المجتمع. مجلة كلية التربية-جامعة اسيوط، مج(١)، ع(٢)، ١-٥٧.

الحصف، منيرة بنت مسفر & السعادات، خليل بن إبراهيم(٢٠٢٠). تمكين المرأة العربية من التعليم المستمر من أجل تنمية مستدامة بين السياسات الدولية والواقع المأمول. دراسات عربية فى التربية وعلم النفس، جامعة الملك سعود، ع(١٢٢)، ٣٥٩-٣٧٦.

الحشوة، ماهر(٢٠٢١).التربية التحررية النقدية، معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الانسان. جامعة بيرزيت.

الحيدي، إبراهيم (يوليو ٢٠١٦). الهيمنة الأبوية الذكورية في المجتمع والسلطة، مقال منشور في مجلة الجديد، الجمعة ا يوليو ٢٠١٦م، وهو متاح على الرابط

<https://aljadeedmagazine.com> تاريخ الدخول: ٢٤/١٠/٢٠٢٢ الساعة العاشرة

مساءً.

الخالدي، نسيمة مصطفى صادق(٢٠٠٤). دور المنهاج المدرسى فى تمكين المرأة الأردنية. رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن

الخریف، أمل بنت ناصر (٢٠١٦). مفهوم النسوية :دراسة نقدية فى ضوء الإسلام. مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

الرحبى، مية(٢٠١٤). النسوية مفاهيم وقضايا. الرحبة للنشر والتوزيع، دمشق

السمان، أحمد محمد (٢٠٠٩). سد الفجوة النوعية بين البنين والبنات في التعليم الابتدائي في محافظة أسيوط كمدخل لدمج المرأة في التنمية الشاملة. بحث مقدم للمؤتمر العلمي التاسع بكلية التربية-جامعة المنيا، وعنوانه تحديات التعليم في العالم العربي في الفترة من ١٠-١١ نوفمبر .

الشريف، فهد لؤي ال غالب (٢٠١٩). تمكين المرأة: البرامج التعليمية والأصلاحيات التي بلغت نوروتها في الاقتصاد السعودي المتنوع. مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر.
الطرايرة، محمد محمود(٢٠١٥). المرأة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدها(سيداو). الرياض، السعودية.
العراقي، عمرو & صلاح الدين، اسلام(٢٠١٨). المرأة العربية مازالت بعيدة عن قيادة المؤسسات الأكاديمية، متاح على:

<https://www.al-fanarmedia.org/ar/2018/12/>

العريزي، خديجة(٢٠٠٥). الأسس الفلسفية للفكر النسوي الغربي. بيسان للنشر، بيروت.

العفيفي، رنيم(٢٠٢٣). قطار النسوية الاكاديمية بدأ رحلته في أمريكا وطاف حول العالم:

دراسات المرأة والنوع الاجتماعي في نصف قرن. تم الدخول بتاريخ ٣/٧/٢٠٢٣، متاح

على: <https://wlahawogohokhra.com/11247/>

العنزي، بثلة صفوق(٢٠١٤). واقع تمكين المرأة السعودية في مؤسسات التعليم العالي. المجلة العلمية لكلية التربية النوعية، ع٢٤، ج٣، ١٣١-١٦٦.

العمد، سلوى (٢٠١٤). قراءة في تاريخ النسوية الغربية ونظرياتها. مؤتمر فيلادلفيا الدولي التاسع عشر، المرأة (التجليات وأفاق المستقبل)، كلية الآداب والفنون، جامعة فيلادلفيا، المملكة الأردنية الهاشمية.

الفتلاوي، نور ناجح ربحان(٢٠٢٢). النسوية العربية- اتجاهات وتيارات: دراسة تحليلية لمراحل تطور الحركة النسوية في العالم العربي. مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، مج(٣٠)، ع(٧)، ١٣١-١٤٣.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الاسكوا" (٢٠٢٠). التقرير العربي لفجوة النوع الاجتماعي المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة،

المحبشي، قاسم عيد عوض(٢٠١٠). الأسس الفلسفية لمفهوم الجنوسية. مركز المرأة للبحوث والتدريب، جامعة عدن، ع(٤)، ١١٥-١٤٣.

من النسوية إلى ما بعد النسوية: تصورات النسويات الأكاديميات
لقضايا تعليم المرأة وتمكينها في الجامعات العربية "دراسة عبر ثقافية"

آل محفوظ، أبتسام بنت ناجح عبدالله. (2022). الجندرية في العالم العربي: أصولها ومبرراتها. مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، مج 19 ع 1، - 277 318.

المجيدل، عبدالله (٢٠٠٦). الانتماء الاجتماعي لطلاب جامعة دمشق، دراسة امبريقية في تأثير الأصول الاجتماعية للطلاب. جامعة الفرات- كلية التربية. المرأة في العلوم.. أرقام وإحصائيات (٢٠١٤)، متاح على:

<https://www.ajnet.me/tech/2014/3/11>

المسلماني، بسام حسن (٢٠١٤). قراءة للمراحل التي مرت بها النسوية الغربية، موقع لها أون لاي. تم الدخول بتاريخ ١٥/١٠/٢٠٢٢، متاح على:

<http://www.lahaonline.com/articles/view/44915.htm>

المشهداني، فهيمه كريم(٢٠١٣). سياسات تمكين المرأة البرامج والمعوقات رؤية اجتماعية. مجلة العلوم التربوية والنفسية، الجمعية العراقية للعلوم التربوية والنفسية، جامعة بغداد، ع ٨٨، ٢٥٨-٢٧٥.

المؤمن، سوسن عبد الكريم(٢٠٢٢). استشراف مستقبل تمكين المرأة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية(دراسة استطلاعية). مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، الجامعة الإسلامية بغزة، مج(٣٠)، ع(٤)، ٥٠٦-٥٣٢.

الموسوي، هيام حسن & الطويسي، نسيم(٢٠٢٢). أستراتيجية تمكين المرأة العراقية من تولى مناصب قيادية: التحديات والمعوقات "دراسة تحليلية لأراء هيئة التدريس النسائية في جامعة الكوفة". وقائع المؤتمر العلمي الدولي لكلية الادارة والاقتصاد بعنوان "الثورة الرقمية كاداة للتنمية المستدامة وأداة التخطيط الاقتصادي والإداري في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٧٢٩-٧٥٠.

اليونيسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم (٢٠١٦). التعليم من أجل البشر والكوكب: خلق مستقبل مستدام للجميع. باريس، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.

اليونيسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم (٢٠٢٠). التعليم الشامل للجميع: الجميع بلا استثناء. باريس، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.

اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم (٢٠٢٠). التقرير عن المسائل الجنسانية: جيل جديد ٢٥ عاما من الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم. تاريخ الدخول

٢٠٢٢/١٢/١٣ متوفر علي الرابط:

<https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000375441>

اليونسكو، التقرير العالمي لرصد التعليم (٢٠١٩). التقرير عن المسائل الجنسانية: بناء الجسور

لتحقيق المساواة بين الجنسين. تاريخ الدخول ٢٠٢٢/١٢/١٣ متوفر علي الرابط

<https://resourcecentre.savethechildren.net/pdf/370688ara.pdf/>

بختة، خرشوش & فتيحة، بن حمادة(٢٠١٨). الفلسفة النسوية وأثرها في الفكر العربي

المعاصر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجيلالي بونعامة

-خميس مليانة، الجزائر.

بن النوى، عائشة(٢٠١٩). تمكين المرأة الجزائرية. مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع،

جامعة جيجل، مج(٢)، ع(٢)، ٥٦-٧٤.

بومنير، كمال (٢٠١٠). النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت من ماكس هوركهايمر إلي اكسل

هوينث. الدار العربية.

ثابت، نشوى توفيق أحمد(٢٠١٧). مؤشرات تمكين المرأة: رؤية نقدية. المؤتمر الدولي السنوي

لكلية الآداب: المرأة وصناعة المستقبل، جامعة عين شمس، كلية الآداب، أبريل،

١٠٦-١٣٣.

جاميل، سارة (٢٠٠٢). النسوية وما بعد النسوية. ترجمة أحمد الشامى، المجلس الأعلى للثقافة،

القاهرة.

جامبودو، سيلفي أ(٢٠١٨). النسوية الفرنسية مقارنة بالنسوية الأنجلو أمريكية، إعادة البناء.

ترجمة ياسر سيد احمد، مجلة فصول "الدراسات النسوية"، مج ٣/٢٦، ع ١٠٣، ص ص

٥٩-٧١.

حسب النبى، أحمد محمد نبوى(٢٠٢٣). تصور مقترح لتحسين التمكين الاقتصادي والتعليمي

للمرأة المصرية في ضوء متطلبات المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية وتجارب

الصين وكندا. دراسات في التعليم الجامعى، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية،

القاهرة، ١٣-٤٧٩

حسن، مؤيد بركات(٢٠١٣). حقوق الجنسين في التعليم تحليل لفلسفة افلاطون وارسطو

التربوية. جامعة دهوك، فاكولتي العلوم التربوية، متاح على: تم الدخول بتاريخ

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=388228>. ٢٠٢٢/١٠/٢١

حلمى، إجلال إسماعيل (٢٠٠٦). رؤية مستقبلية للتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية فى

محافظة القاهرة. المؤتمر السادس للمجلس القومى للمرأة، القاهرة، ٢٨ مارس.

من النسوية إلى ما بعد النسوية: تصورات النسويات الأكاديميات
لقضايا تعليم المرأة وتمكينها في الجامعات العربية "دراسة عبر ثقافية"

حوالة، سهير محمد & قطب، سمير عبد الحميد (٢٠٠٧). تمكين المرأة المصرية لتفعيل مشاركتها التنموية في سياق الألفية الإنمائية، إستراتيجية تربوية مقترحة. مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، ع ٦٠، ج ٢، ٢٤-١٠٦.

خضر، أحمد إبراهيم (٢٠١٣). ماهية وأهداف الحركة النسوية، متاح على: <https://www.alukah.net/culture/0/53861/#ixzz5h4Nt3Fxr> بتاريخ دخول

٢٠٢٢/١٢/٤

دليلة، شارب مطاير (٢٠١٠)، الفضاء المنزلي والعمل "الاساتذة الجامعيون والعلاقات الجنسية". رسالة دكتوراة، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران. دويدار، رشا (٢٠١٩). جامعاتنا لا تقودها النسوة. تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٣/١٠ متاح على: <https://www.scidev.net/mena/news/women-researchers-leading-ranks-higher-education>

دياب، مهري أمين (١٩٩٥). تعليم المرأة النظامي وغير النظامي من وجهة نظر الاتجاهات النسوية تحليل وتقييم. مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مج (٦)، ع (١٧)، ١٦٨-٢٢٦. رازم، نائلة قاسم عرفات (٢٠١٠). واقع الآليات الوطنية للنهوض بأوضاع المرأة الفلسطينية (١٩٩٦-٢٠٠٨). رسالة ماجستير، معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت.

رافع، علياء رضاه (٢٠٢٢). النظرية النسوية ما بعد الحداثة واستشراف المستقبل. المجلة الدولية لدراسات المرأة والطفل، جامعة عين شمس، مج (٢)، ع (١)، ٢٠-٣٧.

رزاق، فانتن محمد (د.ت)، المقومات الفكرية للحركة النسوية المغربية الليبرالية: تم الدخول بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٣٠: متاح على:

<https://www.iasj.net/iasj/download/4e0f3366dca13cef>

زغلول، ملكة (٢٠٠٧). الحرية والعدالة في وجود التعليم، نحو بناء منندي عربي للنهوض بالمعلم. شئون عربية، ع (١٣)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

سعدالله، حنان يوسف محمد (٢٠٢٢). دور الجامعة في تفعيل دور المرأة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء الأستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠. مجلة كلية التربية، جامعة بنى سويف، الجزء الأول، عدد يوليو، ٦٧٣-٧٠١.

سالم، هالة عبد الرحيم إبراهيم (٢٠١٩). التعليم المصرى وتمكين المرأة. مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، مج (٧٤)، ع (٢٨١٤ - ٨٣٤).

شمالوى، حنان عطا & الحيط، نهيل سقفا (٢٠١٩). محددات تمكين المرأة في الدول العربية. *دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية*، مج 46، ع1، ملحق ٤٨،١-٦٦. شيفرد، ليندا جين (٢٠٠٤). *أنثوية العلم*. ترجمة يمنى الخولي، دار عالم المعرفة، القاهرة. طه، أمانى محمد (٢٠١٨). قضية تمكين المرأة العربية والمناهج التعليمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ورقة عمل، كلية التربية، جامعة ببشة. تم الدخول بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٣، ومتاح على:

<https://www.google.com/search?sa=N&source=univ&tbm=isch&q>

عبد العزيز، ساره نبيل (٢٠٢٢). إجراءات مقترحة للتوسع في صيغ الدراسات النسوية بالجامعات المصرية على خبرة الجامعات الأمريكية. *مجلة التربية المقارنة والدولية*، س - 8 ع 17، 103 - 81.

عبدالله، نمر زكى شلبي (٢٠٢١). التمكين الاجتماعى والاقتصادى للمرأة العاملة بالقطاع التعليمى. *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية*، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية، دمنهور، مج ١، ع ٥٣، ٣٧٧-٤٠٨.

عبدالله، ليلي صبحى (د.ت)، المرأة فى فلسفة بن سينا (٣٧٠هـ-٤٢٨هـ)، *مجلة الدراسات العربية*، كلية دار العلوم، جامعة المنيا، ٤١١٩-٤١٦٠. متاح على:

https://dram.journals.ekb.eg/article_163195_b49216c3f257a458eaf932033337f06e

البعد التربوي للفجوة التعليمية بين الإناث والذكور في التعليم. ورقة عمل مقدمة الي المؤتمر الرابع للمرأة والبحث العلمي والتنمية في جنوب مصر المنعقد في الفترة من ١-٣ ابريل بجامعة أسيوط.

عبد الرؤوف، فاطمة (٢٠١١). قراءة في الجذور التاريخية للفكر النسوي عالمياً وعربياً: تم الدخول بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٣ متاح على:

Alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=3578,2011/6/31

عبس، فرح هادى (٢٠٢٢). البعد التاريخى للانتماء للحركات النسوية العربية والعراقية دراسة تحليلية. *مجلة القادسية للعلوم الانسانية*، مج (٢٥)، ع (٤)، ٤٨-٣٥.

عليوى، ناصر الزياىدى (٢٠٢٠). واقع المرأة فى البلاد العربية مع إشارة خاصة للعراق: دراسة فى المؤشرات والتحديات وسبل المواجهة. *المجلة العربية للأداب والدراسات الإنسانية* - تصدرها المؤسسة العربية للأداب والدراسات الانسانية، مج (٤)، ع (١٣)، مايو ٢٠٥-

من النسوية إلى ما بعد النسوية: تصورات النسويات الأكاديميات
لقضايا تعليم المرأة وتمكينها في الجامعات العربية "دراسة عبر ثقافية"

عياد، هانى جرجس (٢٠٢٠). تاريخ النسوية وتحولاتها عبر الزمن (مصر نموذجاً). *المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية، كلية الآداب، جامعة طنطا* مج(١)، ع(١)، ٨٨-١٣٩.

عيساوى، نادية ليلي (٢٠٠٢). تيارات الحركة النسوية ومذاهبها. *مجلة الحوار المتمدن، ع(85)*، تم الدخول بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/١٥، متاح علي:

<https://www.ahewar.net/debat/show.art.asp?aid=1065>

عيسى، إخلص & ساهر، جابر حسين (٢٠٢١). نظرة تاريخية في مصطلح الجندر واستعمالاته وترجمته الى العربية. *مجلة الدراسات المستدامة، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ذى قار، مج(٣)، ع(٣)، ٦١٥-٦٣٧*.
غاندي، أنوارها (٢٠١١/٢٠٢٢). *الاتجاهات الفلسفية في الحركة النسوية*. ترجمة ابراهيم يونس، الناشر اشتبك عربي.

فشبكة، عائشة محمد بن سعود (٢٠٢٠). دور الجامعة في تمكين المرأة الليبية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٢٠-٢٠٣٠. *مجلة الاستاذ، جامعة طرابلس، نقابة أعضاء هيئة التدريس، ١٧٥-١٩٧*.

فرج، علياء عمر كامل & شرعبي، وداد بنت عبدالله ناصر (٢٠٢٠). دور التعليم الجامعي في تمكين المرأة السعودية في ضوء إستراتيجية التنمية 2030 من وجهة نظر طالبات جامعة الأمير سطاتم بن عبدالعزيز. *مجلة الدراسات الاجتماعية، مج (٢٦)، ع(١): ٣١-٥٣*.

قمر، عصام توفيق عبدالحليم & عدلى، فاتن (٢٠١٠). البعد السياسى لتعليم الكبار بين ابن خلدون وياولو فريرى ودور منظمات المجتمع المدنى فى تنمية هذا البعد. المؤتمر السنوى الثامن- المنظمات غير الحكومية وتعليم الكبار فى الوطن العربى- الواقع والرؤى المستقبلية، جامعة عين شمس، أبريل.

قنديل، أمانى (٢٠٠٤). المنظمات الأهلية العربية وتمكين المرأة توجه استراتيجية للإحتياجات الضرورية. التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية لتمكين المرأة. مجموعة البنك الدولي (٢٠١٨). دراسة عن التمكين الاقتصادى للمرأة. واشنطن، الولايات المتحدة.

مجمع اللغة العربية (٢٠٠٨). *المعجم الوجيز*. القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.
مجمع اللغة العربية (٢٠٢٠)، *المعجم الوسيط*، القاهرة، ط٤.

محمد، سيدة محمود (٢٠٢١). مفهوم التمكين النسوي من المنظورين: الغربي والإسلامي. مكتبة نور [/https://www.noor-book.com](https://www.noor-book.com)

محمد، عماد ممدوح (٢٠٠٧). دور جمعية بركة لتنمية المجتمع والبيئة في تمكين المرأة وإدماجها في التنمية المستدامة. المؤتمر السنوي الرابع: نحو أمية المرأة العربية مشكلات وحلول، جامعة عين شمس، مركز تعليم الكبار، القاهرة، ٨٠٠ - ٨١٥، مسترجع من: <https://search.mandumah.com/Record/59114>

منصور، رشا سهيل (٢٠١٩)، مفهوم النوع الاجتماعي الجندر وقضية المساواة النوعية بين سياسة التنمية الدولية والثقافة العربية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالاسماعيلية، جامعة قناة السويس، مج(١٠)، ع(٣)، ٤٤٠ - ٤٨١.
منظمة المرأة العربية (٢٠٢٢). المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية (دراسة استرشادية). تم الدخول بتاريخ ٢٢/١١/٢٠٢٢، متاح على:

<http://www.arabwomenorg.org/MediaFiles/Publications/PDFs/f2362630.pdf>

هيئة التحرير (٢٠١٦). تطور التعليم في الدول العربية في الفترة ١٩٩٨-٢٠١٤. ملخص التقرير المقدم إلى المؤتمر العاشر لوزراء التربية والتعليم العرب، البحر الميت/الأردن - ديسمبر ٢٠١٦. المجلة العربية للتربية، مج ٣٦، ١٤٣ - ٢٤٩.

ولستونكروفت، ماري (٢٠١٥). دفاع عن حقوق المرأة. ترجمة: عبدالله فاضل وعلي صارم، الرجبة للنشر والتوزيع، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

Ainane, S., & Bouabid, A., & El Sokyary, W. (2019). Factors that influence the high percentage of women enrolled in engineering in the UAE and preparing for careers in the oil and gas industry. *Global Journal of Engineering Education*, 21(1), 62-68.

Alhumaid, KH., (2019). Feminist perspectives on education and pedagogy: A meta-synthetic insight into the thought of four American philosophers. *Academic Journal of Interdisciplinary Studies*, 8(3), 31-44.

Al-Sanad, HA., & Koushki PA. (2001). In pursuit of excellence and gender equality: Engineering education at Kuwait University. *Journal of Engineering Education*, 90(2), 253-259.

Al-Serhan, A., & Ogbemudia, J. (2022). Positionality and the dialectic of race and gender in British higher education: The issue with (mis) representation, *Women's Studies International Forum*, 94, 102630

- Chung-bui, et al. (2013). Indicators of women's empowerment in developing nation, workshop in international public affairs, spring, university of Wisconsin, Madison.
- Conley, V.M. (2005). Career pathes for women faculty: Evidence from NSOPF. *New Directions for Higher Education*, 13, 25-39.
- Cress, C., & Hart, J. (2005). The hue and cry of campus climat: Faculty of color and white faculty reviews on creating equitable enviernoments. *Improve the Academ*, 23, 111-129.
- David, M.E. (2015). Women and gender equality in higher education? *Educ. Sci*, 5, 10–25; doi:10.3390/educsci5010010
- Findlow, S. (2013). Higher education and feminism in the Arab Gulf. *British Journal of Sociology of Education*, 34(1), 112-131.
- Freedman, J. (2001). *Feminism and Antiracism: International Struggles for Justice*. (United States: NYU Press.
- Goulart, C.M., & Purewal, A., & Nakhuda, H., & Ampadu, A., & Giancola, A., & Kortenaar, J.L., & Bassani, D.G. (2021). Tools for measuring gender equality and women's empowerment (GEWE) indicators in humanitarian settings. *Conflict and Health*, 15-39. <https://doi.org/10.1186/s13031-021-00373-6>
- Griffiths, M. (1995). *Feminism and the self. The web of idenity*. London, Routledge.
- Harges, L.L., & Long, J.S. (2002). Demographic inertia and women's representations among faculty in higher education. *The Journal of Higher Education*, 73(4), 494-517.
- Huang J, Gates AJ, Sinatra R, Barabási AL. Historical comparison of gender inequality in scientific careers across countries and disciplines. *Proc Natl Acad Sci USA*; 117(9):4609-4616.
- Ibrahim, B., & Asad, S. (2020). Women economic empowerment and employment discrimination; quality education a factor to boost women's economic empowerment and to reduce employment Discrimination, *Pakistan Review of Social Sciences*(prss), 1(2), 25-35.

- Kim, J. I., & Yang, A. K., & Huh, H. R., & Yoo, H. O. (2001). The women's education transition study of Korea. Seoul: Korean Women's Development Institute.
- Liu, D., & Jemni, M., & Huang, R., & Wang, Y., & Tlili, A., & Sharhan, S. (2021). An overview of education development in the Arab region: Insights and recommendations towards Sustainable Development Goals (SDGs). Beijing: Smart Learning Institute of Beijing Normal University.
- Mazawi, A. (2000). Gender and Higher Education in the Arab States. *International Higher Education*, (17). <https://doi.org/10.6017/ihe.1999.17.6505>
- Mazawi, A. (2011). The Arab Spring: A Higher Education Revolution Yet to Happen. *International Higher Education*, (65). <https://doi.org/10.6017/ihe.2011.65.8580>
- Morrow, R.; Brown, D. D. (2012). *Critical theory and methodology*. Tusand Oaks, Calif.: Sage Publications.
- Mozahem, N. A. (2021). Gender, education, and career in the Arab world: A literature review. *Research in Education*, 111(1) 141–163
- Murray, R., & Mifsud, D. (2019). *The positioning and making of female professors pushing career advancement open*. Palgrave, Macmillan.
- O'Connor, P., & White, K. (2021). *Gender in power and higher education in a globalized world*. Palgrave Macmillan.
- Paolo, D. (2012). Gender equality and women's empowerment. *International Found for Agricultural Development*, pp. 32-55
- Porcelaenshaven Economic Empowerment of Women (2008). Centre for Economic and Business Research, pp. 78-98.
- Read, B. & Kehm, B. M. (2016). Women as leaders of Higher Education institutions: A British- German comparison. *Studies in Higher Education*, 41(5), 815-827.
- Rosa, R., & Drew, E., & Canavan, S. (2020). An overview of gender inequality in EU universities. In D. Eileen & S. Canavan (Eds.), *The gender-sensitive university. A contradiction in terms?* (pp. 1–15). London: Routledge.

- Enslin, P., (2003). Liberal feminism, diversity and education. *Theory and Research in Education*, 1(1), pp. 73-87.
- Thwaites, R., & Pressland, A. (2017). *Being an early career feminist academic global perspectives, experiences and challenges*. Palgrave macmillan
- Tolba, N. (2019). *Student culture in a changing world: The paradox of politics, education, and religion*. Publisher: Ergon/Nomos, Germany- 2019. ISBN print: 978-3-95650-588-1, ISBN online: 978-3-95650-589-8,
- Wallenstein, N. (1993). *Empowerment and health, the theory and practice of community*. Oxford University Press.
- Wiegman, R. (2002). Academic feminism against Itself. *NWSA Journal*, 14(2),18-37.